وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع

ماجستير المدينة والمؤسسة الصناعية في الجزائر
مذكرة لنيل شهادة الماجستير

واقع العاملين في القطاع غير الرسمي

دراسة ميدانية في الورشات غير الرسمية بمدينة وهران

من اعداد الطالب :
خليفة محمد

تحت اشراف :
د.عدة بوجلال

اعضاء لجنة المناقشة :

د. بن طرمول عبد العزيز،جامعة وهران، رئيسا
د.عدة بوجلال عبد المالك، جامعة وهران، مقررا
د. بن يزة عبد الرحمن، جامعة وهران، مناقشا
د. بلقاسمي ميدان فاطمة ،جامعة وهران، مناقشة

السنة الجامعية-2010-2011

اهداء

" اهدي هذا العمل المتواضع الى والدي العزيزين ، والى كافة افراد اسرتي .

كما اهدي ثمرة جهدي الى كل من احبني في الله"

كلمة شكر

قال رسول لله عليه الصلاة والسلام " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

رواه احمد والترميذي

كل الشكر منا لأولئك الاساتذة الافاضل في قسم علم الاجتماع ، والى كل من

ساعدني في انجاز هذا البحث ، من قريب او بعيد.

الفهرس

المقدمة العامة.....1

الفصل الاول: التصور النظري للقطاع غير الرسمي

مقدمة الفصل الاول.....17

I - اهم الاقترابات النظرية التي تناولت القطاع غير الرسمي.....18

1 – الاقتراب الكلاسيكي.....18

2 – الاقتراب الوصفي.....19

3 – الاقتراب الراديكالي.....23

II - مفهوم القطاع غير الرسمي.....24

III - خصائص القطاع غير الرسمي.....29

1 – القطاع غير الرسمي ظاهرة عالمية وقديمة.....29

2 – عدم تجانس القطاع غير الرسمي.....29

3 – القطاع غير الرسمي غير قابل للتطور.....30

4 – مرونة وسهولة الدخول في القطاع غير الرسمي.....31

IV - فوائد ومساوئ القطاع غير الرسمي.....32

1 – فوائد القطاع غيرالرسمي.....32

2 – مساوئ القطاع غير الرسمي.....35

V - اسباب انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي.....37

خاتمة الفصل الاول.....41

الفصل الثاني: القطاع غير الرسمي في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني.....43

I - مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.....44

1 – المرحلة الاشتراكية.....44

2 – المرحلة الليبرالية.....46

II - اهم القطاعات التي يشملها القطاع غير الرسمي.....47

1 – القطاع التجاري.....47
2 – القطاع الانتاجي.....49
3 – قطاع السكن.....51
III - اهم الفئات العاملة في القطاع غير الرسمي.....53
1 – فئة النساء.....53
2 – فئة الاطفال.....55
3 – فئة الباعة المتجولون والمستقرين.....56
4 – فئة الموظفون.....57
IV - اسباب انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر.....58
V - خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر.....62
VI - موقف الدولة من القطاع غير الرسمي.....63
خاتمة الفصل الثاني.....66

الفصل الثالث: ازمة التشغيل في سوق العمل وعلاقتها بانتشار العمالة غيرالرسمية

مقدمة الفصل الثالث.....68
I - لمحة تاريخية عن تطور سوق العمل في الجزائر.....69
II - اليات تنظيم سوق العمل في الجزائر.....71
III - جوانب سوق العمل في الجزائر.....74
IV - خصائص سوق العمل في الجزائر.....77
V - اسباب نقص التشغيل في سوق العمل.....82
خاتمة الفصل الثالث.....86

الفصل الرابع: الخصائص السوسيو ثقافية للعاملين في الورشة غير الرسمية

مقدمة الفصل الرابع.....88
I - الورشة غير الرسمية كوحدة التحليل للقطاع غير الرسمي.....89
II - الخصائص العامة للعاملين في الورشة غير الرسمية.....91
III- الخصائص الاجتماعية للعاملين في الورشة غير الرسمية.....94

1 – الفقر.....94
2 – البطالة.....95
3 – الظروف الاسرية.....96
IV - الخصائص الثقافية للعاملين في الورشة غير الرسمية.....97
1 – المستوى التعليمي.....97
2 – المستوى المهني.....98
خاتمة الفصل الرابع.....100

الفصل الخامس: الواقع المهني للعاملين في الورشة غير الرسمية

مقدمة الفصل الخامس.....102
I - خصائص الورشات غير الرسمية.....103
II - مرونة التشغيل في الورشة غير الرسمية.....106
III - ظروف العمل في الورشة غير الرسمية.....108
IV - تقسيم العمل داخل الورشة غير الرسمية.....114
V - علاقات العمل داخل الورشة غير الرسمية.....116
خاتمة الفصل الخامس.....118

الخاتمة العامة.....120
قائمة المراجع.....126
الملاحق

المقدمة العامة

لقد حظي موضوع القطاع غير الرسمي في مختلف انحاء العالم ، وفي الدول النامية بشكل خاص باهتمام متزايد من قبل الباحثين على شتى تخصصاتهم، ومن قبل المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي وذلك خلال فترة السبعينات، ويرجع سبب هذا الاهتمام الى الدور الكبير الذي اصبح يؤديه القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية ،فقد اصبح يقدم اسهاما كبيرا في تكوين الدخل، وفي استيعاب العمالة، وتخفيض وطأة البطالة فيها ، وتخفيف حدة الفقر في هذه البلدان.

فبعد ما كان ينظر فيما مضى من عقود الى هذا القطاع على انه ظاهرة مؤقتة ، اصبحت اليوم ظاهرة يستعصى حلها ، والقضاء عليها جذريا، خاصة وان العالم اليوم يشهد ازمة مالية حادة تتمثل اساسا في تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع نسبة الفقر ، والبطالة ، وكلها مؤشرات صبت في صالح توسع القطاع غير الرسمي في مختلف بلدان العالم.

وقبل ان نتكلم عن مفهوم القطاع غير الرسمي يتوجب علينا القاء لمحة تاريخية على هذا المفهوم.

لقد ظهرت البوادر الاولى لظاهرة اللارسمية في فترة الخمسينات اين شهدت الدول النامية ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة، وما ترتب عنها من ارتفاع معدل التحضر ، وزيادة البطالة ، وانتشار الانشطة الهامشية و اللارسمية ، والتي كان يمارسها المهاجرين الريفيون جراء عدم حصولهم على مناصب عمل في المدن ، وعلى هذا الاساس يمكننا القول ان مفهوم القطاع غير الرسمي ارتبط منذ نشأته بالتحضر، وقد اعتبر اصحاب نظرية التحديث ان هؤلاء المهاجرين اجلا ام عاجلا سوف يندمجون في القطاع الرأسمالي الحديث ، لانهم في فترة انتقالية ما بين القطاع الريفي، والقطاع الرأسمالي ، ويدعم هذا التوجه الماركسيون الذين يؤكدون ان الريفيين يشكلون الجيش الصناعي الاحتياطي ،والذي سوف يزود القطاع الرسمي الرأسمالي بالعمالة.

واهم نموذج يفسر لنا البوادر الاولى لظاهرة اللارسمية في فترة الخمسينات نموذج ارثر لويس **Arthur Lewis** والذي قام بالتمييز ما بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية ، قطاع حديث ، وقطاع تقليدي. [1]

فالقطاع الحديث يتميز بالرأسمالية الحضرية ،والتي تستخدم فيها تكنولوجية متقدمة في الانتاج، واما النشاط الاساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي، واما فيما يخص القطاع التقليدي فهو يشمل الانشطة التي كانت سائدة قبل تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي في اقتصاديات الدول النامية ، والتي استمرت ايضا في الوجود بعد دخول هذا النمط الحديث، وظلت تستخدم اساليب انتاج تقليدية ، والنشاط الاساسي في هذا القطاع هو الزراعة.

وقد توقع انصار هذا النموذج ان الانشطة غير الرسمية لن تستمر في المستقبل ، وانها هامشية ومتخلفة ،وتابعة للقطاع الرأسمالي، وليست لديها القدرة على تكوين رؤوس الاموال، او حل مشكلة البطالة.

ولكن بعد مضي عقدين من الزمن تبين ان عملية التنمية لم تتم وفق ما توقعه انصار هذا النموذج على اعتبار ان التحديث لم يمتد ليشمل الاقتصاد بكامله، كما ان الانشطة غير الرسمية اصبحت تمثل استراتيجية العيش ، وتسد الحاجات الضرورية للفئات ذات الدخل الضعيف ، كما انه لم يعد ينظر لهذه الانشطة على انها زائلة بل اصبحت تشكل ظاهرة معقدة يستعصى القضاء عليها.[2]

وقد تأكد هذا الطرح انطلاقا من سنة **1971** اين انعقد ملتقى معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس **Sussex** في بريطانيا، حول البطالة الحضرية في افريقيا ،حضره عدة خبراء، ومتخصصين في التنمية.

1 قيرة اسماعيل، غربي علي ، في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص82.

2 BODSON P, ROY P-M, survivre dans les pays en développement, Paris, l'Harmattan, 2003, p:5.

وفي هذا الملتقى قدم كايت هارت **K.Hart**مداخلة حول القطاع الحضري غير الرسمي ،استنادا الى البحث الذي اجراه في **Accra** بغانا ، حول فرص الدخل غير الرسمي، والعمالة الحضرية، وهنا كانت نقطة انطلاق لمفهوم القطاع غير الرسمي. [1]

ويعتبر كايت هارت اول من استخدم مفهوم القطاع غير الرسمي، وقد ميز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي، احدهما قطاع غير رسمي يعد امتدادا للقطاع التقليدي، والاخر قطاع رسمي ،وهو ما اطلق عليه في الماضي بالقطاع الحديث ، وقد توصل في دراسته الى ان هناك اشخاص قد حلوا مشكلة الدخل ونقص الاجر في الحضر لالتحاقهم بأكثر من عمل ، او انشاء مؤسسات صغيرة ، بالإضافة للاجورالتي يحصلون عليها في القطاع الرسمي ، وعليه استخلص ان هناك مصادر للدخل الحضري، مصادر دخل رسمية، كالوظائف العامة في القطاع العام ، ومصادر دخل غير رسمية ، كالباعة المتجولين.

وفي سنة **1972** اقرت منظمة العمل الدولية الاستخدام الرسمي لمفهوم القطاع غير الرسمي في اول دراسة في كينيا ، وتوصل تقرير المكتب الدولي للعمل حول وضعية الشغل الحضري في كينيا " في اطار البرنامج العالمي للشغل"، الى وجود نشاطات اقتصادية غير معترف بها وغير مسجلة ، وليست محمية من طرف السلطات العمومية ،وتشمل عمالا فقراء يمارسون عملا شاقا.

وامام الاستخدام الرسمي لمصطلح القطاع غير الرسمي ، تعددت الدراسات ، والاقترابات النظرية للتعريف بهذا القطاع ، وعلى هذا الاساس لا نجد تعريفا مانعا جامعا الا اننا من خلال قراءة الادبيات حول القطاع غير الرسمي تبين لنا ان معظم الباحثين استقروا في تعريفهم للقطاع غير الرسمي على نوعين من التعريفات، تعريف وصفي، وتعريف تطبيقي.

---

1 قيرة اسماعيل ، واخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الانسان والمدينة ، جامعة منثوري، قسنطينة ،2004، ص 98.

ان التعريف الوصفي هو ذلك التعريف الذي يرتكز على الخصائص والسمات المميزة للقطاع غير الرسمي ، واهمها صغر حجم العمالة في المنشاة ، الاعتماد على عمالة عائلية ، عدم اتباع القواعد الادارية ، والقوانين الخاصة بالدولة ، وعدم التعامل مع المؤسسات المالية والرسمية ، وانخفاض المستوى التعليمي للعاملين ، كذلك ممارسة النشاط في مقر عمل مؤقت اوشبه دائم ، او متنقل ، ونشيرالى انه في هذا التعريف لا يشترط توفر كل هذه الخصائص وانما يكفي احداها لوصف وتحديد النشاطات غير الرسمية.

واما التعريف التطبيقي او الرسمي هو ذلك التعريف الذي يميل الى الاعتماد على المعايير الرسمية في تحديد نوعية النشاط مثل افتقاد السجل التجاري ، عدم الالتزام بسداد الضرائب وعدم التامين الاجتماعي للعمال ، وعدم وجود دفاتر منتظمة ومحاسبة في المؤسسات.[1]

فهذا التعريف يؤخذ به في الاحصائيات والحسابات الوطنية عند تقدير الناتج الوطني الاجمالي ونشير انه هناك عدة باحثين يتخذون من معيار عدم التسجيل الرسمي معيارا للتعرف على القطاع غير الرسمي، كالباحث نصر الدين حمودا الذي يأخذ بمعيار عدم التامين الاجتماعي كمعيار لتحديد الانشطة غير الرسمية.

فوفقا لهذا التعريف يشمل القطاع غير الرسمي مجموعة الانشطة التي لا يتم تسجيلها بصورة محددة و منظمة.

وامام كثرة تعاريف القطاع غير الرسمي ارتئينا اختيار التعريف الذي يناسب اهداف دراستنا وهو تعريف الاتحاد الافريقي في دورته العادية السابعة ، للجنة العمل والشؤون الاجتماعية والتي انعقدت في اديس ابابا ، اثوبيا **2009** .

---

1 BOUFENIK F, ELAID A, "l'informel en Algérie: Quelle approche ?", In Revue Economie et Management, N1, Université de Tlemcen, 2002, p:57.

وقد عرف القطاع غير الرسمي على انه يشمل المنشآت التي لايتم تسجيلها عادة، ولها مستوى منخفض من التنظيم والانتاجية والمردودية ، كما لها وصولا محددا الى الاسواق ،والتسهيلات الائتمانية، والتدريب الرسمي، والخدمات العامة ،ولها مباني صغيرة ، ولا تحظى بالاعتراف والدعم والتنظيم من قبل السلطات العامة، ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية، والتشريعات الخاصة بالعمالة او احكام السلامة الصحية. [1]

فالقطاع غير الرسمي في دراستنا هو ذلك القطاع الذي يشمل وحدة اقتصادية انتاجية تمارس انشطة مشروعة بطبيعتها ، ولكنها لا تلتزم كليا بالإجراءات الرسمية التي تحددها الدولة لمزاولة نشاطها، وبالتالي نستبعد في دراستنا انشطة الوحدات الاقتصادية الخدماتية والتجارية والتي تمارس خارج المنشآت الانتاجية ، كالباعة على الارصفة ، والباعة المتجولون.

ان اهتمامنا بدراسة موضوع القطاع غير الرسمي يرجع بالأساس الى الاهمية التي اصبح يحوزها هذا القطاع في السنوات الاخيرة بالنسبة للدول النامية ،سواء مساهمته في توليد الدخل او في عملية التشغيل ، زد على ذلك قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر ، وبصفة خاصة في المنشآت غير الرسمية كوحدة تحليل لهذا القطاع .

ولقد اثبتت اخر الاحصائيات الدولية ان ظاهرة الشغل غير الرسمي في تزايد مستمر على المستوى العالمي[2]، وبالخصوص في الدول النامية اذ اصبحت تشكل في بعض الدول ، القاعدة وليس الاستثناء.

---

1 تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، حول تأثير الازمة العالمية على العمالة وسوق العمل، اديس ابابا ،أثيوبيا ،2009،ص:3.
2 انظر الملاحق. ص: 4.

ففي دول جنوب الصحراء، او اسيا الجنوبية ،نسبة الشغل غير الرسمي فيها جد مرتفعة فمثلا في الهند هناك ما يقارب **83**٪ من العمالة تعمل في القطاع غير الرسمي ، وتصل النسبة في تشاد الى **90** ٪. [1]

وامام تزايد عدد العاملين بصفة مستمرة في الدول النامية بشكل عام ، وفي الجزائر بشكل خاص جعلنا نطرح تساؤل اولي يتمثل في كيف يفسر انتشار العمالة في القطاع غير الرسمي؟

وانطلاقا من هذا التساؤل قمنا بقراءة الادبيات حول القطاع غير الرسمي ، والدراسات السابقة المتعلقة بالعاملين في هذا القطاع ، واستخلصنا ان هناك عدة اقترابات نظرية تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة ،اهمها الاقتراب التفسيري ، واهم النماذج النظرية التي نجدها فيه نماذج الحراك وديناميكية سوق العمل للباحث ارثر لويس ، والذي فسر سيرورة الهجرة من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية انطلاقا من مفهوم العرض غير المحدود للعمل، فقد اعتبر ان الهجرة لعبت دورا كبيرا في توسيع القطاع غير الرسمي، فضلا عن ان هناك حواجز الدخول في القطاع الرسمي ، وعدم وجودها في القطاع غير الرسمي.

وقد اعتبر كذلك ان توسع الشغل الرسمي يؤدي الى تقليص الشغل غير الرسمي، وان العمل في القطاع غير الرسمي هو مرحلة انتقالية انتظارا للحصول على منصب عمل دائما ومستمرا.

ويدعم هذا الطرح مدخل **Todaro .H** والذي يقوم على مقولة ازدواجية القطاع الاقتصادي في العمالة الحضرية، وان غالبية المهاجرين سوف يلتحقون بالقطاع غير الرسمي لفترة مؤقتة انتظارا لامتصاص فرصة عمل يتيحها لهم القطاع الرسمي.

1 JOHANNES P-J, et autres auteurs, l'emploi informel dans les pays en développement, Paris, OCDE, 2009, p: 18.

هناك كذلك الاقتراب الوصفي ، وفيه نجد نماذج نظرية تصف خصائص القطاع غير الرسمي، وتعطي لنا معايير لتعريف هذا القطاع، كالاعتماد على كثافة اليد العاملة ،و نمط التسيير عائلي غالبا عن العلاقة الاجرية، و اللجوء الى التمويل الشخصي، او المجتمع المحلي اكثر منه من المؤسسات البنكية.

وكأول دراسة وصفية للقطاع غير الرسمي نجد دراسة منظمة العمل الدولية سنة **1972** ، والتي توصلت الى وجود سبعة خصائص للقطاع غير الرسمي، ومن اهم الدراسات الوصفية لهذا القطاع نجد دراسة **S.V.Sethuraman** ، والذي توصل الى وجود تسعة خصائص.

وما يميز الاقتراب الوصفي للقطاع غير الرسمي انه غير النظرة لهذا القطاع ، فبعد ما كان ينظراليه على انه مرحلة انتقالية ومؤقتة ، اصبح ينظر اليه على انه يمكن ان يكون البديل التنموي، لكونه اصبح مصدرا خلق مناصب الشغل ،والدخل .

فبالإضافة الى الاقترابين السابقين نجد اقترابا اخرا وهو الاقتراب الراديكالي (الماركسي)، ان انصار هذا الاقتراب يستندون في دراستهم للقطاع غير الرسمي الى التنظير الماركسي ، اذ حاولوا ان يبينوا طبيعة العلاقات الاستغلالية التي تربط ما بين القطاع الرسمي الحديث والقطاع غير الرسمي التقليدي ، وقد اتجه اصحاب هذا الاقتراب الى تناول اساليب الانتاج السائدة ، وعلاقتها المتبادلة لتحليل ظاهرة القطاع غير الرسمي، واهم انصار هذا الاقتراب نجد دراسات **Gerry.C ,Wallace.B ,Bienefeld.M** والتي سوف نشرحها عند تطرقنا لمختلف الاقترابات النظرية للقطاع غير الرسمي في الفصل الاول.

اما اذا نظرنا الى الادبيات حول هذا القطاع في الجزائر نجد ان هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة ولعل اهمها نجد ما يلي:

دراسة شايب بونوة Bounoua .C [1] : حول سيرورة اللارسمية واقتصاد السوق في الجزائر.
وقد تناولت في دراستها تحليل الاقتصاد غير الرسمي في سياق المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري ، واما الاشكالية التي تناولتها الباحثة في دراستها تتمثل في البحث عن العلاقة مابين عملية الاصلاحات الاقتصادية ونمو الاقتصاد غير الرسمي.
واستخلصت ان سياسات اعادة الهيكلة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي ، لم تساهم في خفض ديناميكية الاقتصاد غير الرسمي بل بالعكس لعبت دورا كبيرا في توسيع ظاهرة اللارسمية ، من خلال انتشار ظاهرة الغش والهروب الضريبي ، وتهريب الاموال نحو الخارج ، وظهور التهميش بشكل موسع لمختلف الشرائح الاجتماعية نتيجة لاثاربرامج اعادة الهيكلة.
دراسة فيليب ادار ADAIR Ph [2] : لقد قام هذا الباحث بدراسة وتحليل القطاعات التي ينشط فيها القطاع غير الرسمي، واهم الفئات التي تشارك في هذا القطاع .
وقد اعتبر هذا الباحث ان في نهاية السبعينات كان هذا القطاع ينشط بكثرة في القطاعات التالية، وهي قطاع البناء ،والتجهيز ،و قطاع النقل ، واما في فترة بداية الالفية الثالثة اصبح هذا القطاع منتشرا بكثرة في التجارة، كالترابندو ، والقطاع الانتاجي ، كصناعة النسيج ، والجلد.
واما فيما يخص الفئات التي تنشط فيه ، اعتبر هذا الباحث ان فئة النساء تنشط بكثرة في هذا القطاع خاصة في الانتاج.
وقد اكد هذ الباحث ان القطاع غير الرسمي في الجزائر قد انتشر وتطور نتيجة الظروف الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والتي اثرت على سوق الخيرات وسوق العمل.

---

1 BOUNOUA C," processus d'informatisation et économie du marché en Algérie", In Revue les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII 2002, pp : 197- 233.
2 ADAIR Ph," l'emploi informel en Algérie: évolution et segmentation du marché du travail", In Revue les cahiers du GRATICE , N 22, Paris, Université de Paris XII 2002, pp : 102-103.

فمن خلال قراءتنا لأدبيات حول القطاع غير الرسمي تبين لنا ان معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع انصب اهتمامها حول الانشطة غير الرسمية الخدماتية والتجارية ، و التي تتم خارج المنشئة الانتاجية ، وحتى ان وجدنا دراسات تهتم بالجانب الانتاجي الا انها تدرسها من زاوية اصحاب هذه المنشآت ، وعلى هذا الاساس تم توجهنا الى دراسة العاملين في المنشآت او الورشات غير الرسمية.

و فيما يخص اشكالية البحث، والتي تعتبر من اهم مراحل البحث السوسيولوجي ، فقد عرفت على انها الاقتراب النظري الذي قررنا اخذه لمعالجة المشكل المطروح، فهي طريقة لاستجواب الظواهر المدروسة .[1]

ومن اجل بلورة مشروع بحثنا اعتمدنا على الاقتراب النظري الوصفي لمعالجة واقع العاملين في القطاع غير الرسمي ، وبالتالي انطلقنا من الاشكالية التي تتمثل في معرفة العوامل التي ادت الى ظهور العمالة غير الرسمية ، وواقعها في القطاع غير الرسمي ، وعلى هذا الاساس طرحنا التساؤلات التالية :

- هل هناك علاقة ما بين انتشار العمالة في الورشات غير الرسمية وعدم وجود فرص عمل في القطاع الرسمي.؟
- ما هي الخصائص السوسيو ثقافية للأفراد الذين يعملون في الورشات غير الرسمية.؟
- ما هي خصوصية العمل في الورشات غير الرسمية.؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية وضعنا الفرضيات لمحاولة الاجابة عن التساؤلات المطروحة.

1 QUIVY R VAN CAMPENHOUDT L , Manuel de recherche en sciences sociales , Paris ,Dunod ,1995,p: 85.

فالفرضية تعرف على العموم على انها الجواب المؤقت للإشكالية المطروحة .[1]

وهي كالتالي:

1 – عدم استيعاب القطاع الرسمي للعمالة الحضرية ادى الى بروز العمالة غير الرسمية في الورشات غير الرسمية كبديل مؤقت للاندماج في القطاع الرسمي.

2 – تشكل الظروف المهنية غير الملائمة ، والمستويات المعيشية المزرية ،ومحدودية التأهيل العلمي والمهني خصائص تميز واقع العمالة في الورشات غير الرسمية.

1 DEPELTEAU F, la démarche d'une recherché en sciences humaines, Québec, PUL, 2000, p:162.

منهجية الدراسة :

ان الباحث السوسيولوجي يسعى الى البحث عن الحقيقة ، والمنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن هذه الحقيقة ، ويتحدد منهج الدراسة بطبيعة الموضوع ، واهدافه التي يحاول الباحث تحقيقها من خلال الدراسة.

ان اهداف الدراسة تتمثل في معرفة دوافع انتشار العمالة في القطاع غير الرسمي ، وتشخيص هويتهم ،مع تحليل واقع عملهم في الورشات غير الرسمية.

اما فيما يخص منهج الدراسة فسوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في فهم الظاهرة بصورة معمقة ، فهو منهج يعتمد على دراسة الواقع او الظاهرة كما هي عليه ، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا. [1].

واما الاقتراب المعتمد في الدراسة فيتمثل في الاقتراب الكيفي نظرا لكونه يتناسب مع طبيعة الموضوع ، وبالتالي سوف نعتمد على جمع المعطيات الكيفية باستعمال تقنيتين الملاحظة المباشرة ، والمقابلة نصف الموجهة ، واللتين سوف تساعدنا في فهم مختلف الارتباطات الموجودة ما بين المتغيرات ، مع معاينة الميدان او بالأحرى حصر معنى الاقوال التي تم جمعها ، او السلوكات التي تمت ملاحظتها .[2]

واما فيما يخص خطوات العمل الميداني ، فأول خطوة ارتبطنا بها بالميدان كانت في المرحلة الاستطلاعية، وتحتوي هذه المرحلة على عمليات القراءة، والمقابلات الاستطلاعية.

---

1 الجراج محمود محمد ، اصول البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2008 ، ص: 75.

2 انجرس موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحروي ، كمال بوشرف ، سعيد سبعون ،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص:100.

فأما القراءات فهي توجه اساسا لتامين نوعية السؤال الاولي ، واما المقابلات الاستطلاعية فهي تساعد على اقامة علاقة مع الفاعليين الاجتماعيين في واقعهم المعاش. [1]

فقبل نزولنا الى الميدان قمنا بقراءة ما كتب من ادبيات حول موضوع بحثنا ، من خلال اطلاعنا على مختلف الاقترابات النظرية الموجودة في الكتب ، ومختلف الاعمال الاكاديمية الجامعية ، من مذكرات الماجستير ،واطروحات الدكتوراه ، والتي لها صلة بموضوع بحثنا.

واما نزولنا الى ميدان الدراسة كان بتاريخ مارس **2010** في حي البدر ، بمدينة وهران اين تكثر فيه الورشات غير الرسمية.

ومن بين الصعوبات التي وجدناها في الميدان هي صعوبة الاتصال بأصحاب الورشات ، ومع العاملين فيها ، اذ تحفظوا في البداية بعدم الادلاء باي تصريح متعلق بنشاطهم غير الرسمي ، او اعطاء تفاصيل عن عملهم.

ولحل هذا الاشكال قمت باتصال بصديق لي كان يعمل في عدة ورشات غير رسمية ، وله معرفة شخصية مع اصحاب هذه الورشات ،فذهبت معه ليعرفني بأصحاب تلك الورشات وبعض اصدقائه الذين يعملون فيها ، استفدت من خلال هذه الزيارة من خلق علاقة ثقة مع العاملين في الورشات ، والتي من خلالها سمح لي بالقيام بمقابلات استطلاعية معهم، وطرح اسئلة عليهم فيما يخص اسباب تواجدهم في الورشات غير الرسمية ، وظروف عملهم .

وقد سمحت لي هذه المقابلات في كشف الجوانب التي يتعين علي اخذها بعين الاعتبار، كما ساعدتني في صياغة دليل المقابلة.

1 QUIVY R VAN CAMPENHOUDT L, Manuel de recherche en sciences sociales, Paris ,Dunod ,1995,p:41.

فمن خلال المرحلة الاستطلاعية والتي تحتوي على القراءات، والمقابلات الاستطلاعية ، استطعت صياغة الاشكالية ، وتحديد اسئلة المقابلة ، وقد دامت هذه المرحلة مدة سبعة اشهر من جانفي **2010** الى جويلية **2010**.

واما فيما يخص مرحلة المعاينة او المقاربة الميدانية ،فقد اعتمدنا فيها على الملاحظة المباشرة وهي تقنية كيفية تسمح بكشف وفهم المستور، وتتبع تسلسل الاحداث والتفاعلات. [1]

والهدف من هذه التقنية هو جمع المعطيات ، وحصر الوضعيات الاجتماعية ،او معاينة مباشرة لمختلف السلوكات الاجتماعية.

وقد عرفها **Peretz Henri** على انها الشاهد على السلوكات الاجتماعية للأفراد ، او الجماعات سواء في اماكن انشطتهم ، او في اقامتهم. [2]

ان كل باحث ملاحظ يتعين عليه عند استعماله لتقنية الملاحظة المباشرة القيام بالمهام التالية:[3]

1 – ان يكون الباحث موجودا في اماكن تواجد الاشخاص موضوع الملاحظة ، ويحاول التكيف مع محيطهم.

حقيقة ان ذهابنا الى اماكن عمل العاملين في الورشات غير الرسمية ساعدنا في فهم سيرورة العمل داخل الورشة ،والتعرف على جماعة العمل ، والتكيف مع محيط عملهم.

2 – ملاحظة الباحث المسار العادي للأحداث دون ان يتدخل في هذا المسار، بمعنى ان يكون الباحث متحفظ فيما يلاحظ .

1 CHAUVIN S, JOUNIN N, l'enquête sociologique, Paris ,PUF, 2010, p: 145.
2 PERETZ H, les méthodes en sociologie : l'observation, Paris, la Découverte, 1998, p: 14.
3 PERETZ H, Ibid., p : 14.

ان وجودنا في الميدان كان من اجل ملاحظة كل ما يدور في الورشة ، وهذا من اجل كشف العناصر الخفية للظاهرة المدروسة، وفهم مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تدور داخل الورشة.

3 – تسجيل الباحث كل ما لاحظه في المسار العادي للأحداث .

لقد قمنا بتسجيل كل ما يدور في الورشة ، وظروف العمل فيها ، في دفتر خصصناه لذلك ، واما عملية التسجيل لم تتم في اماكن العمل ، بل في المنزل، وفي اليوم الذي لاحظنا فيه حتى لا ننسى الوقائع التي لاحظناها.

4 – تفسير الباحث كل ما لاحظه، وتحرير ملخص عن ذلك.

وتضم مرحلة المعاينة كذلك زيادة عن تقنية الملاحظة المباشرة، تقنية المقابلة نصف الموجهة فالمقابلة هي اداة للتبادل والاتصال الشفهي ما بين شخصين [1] ، وهي تشكل سيرورة التفاعل ما بين الباحث والمبحوث ، وميزتها انها تنتج الخطاب في مكان اجراء البحث الميداني.

واما فيما يخص المقابلة نصف الموجهة ، والتي تعتبر نوع من انواع المقابلة ، فهي تحتوي على تفاعل شفهي يدار بطريقة مرنة من طرف الباحث ، فمن خلال هذا التفاعل سوف نحصل على فهم ثري للظاهرة المدروسة.

واما اسباب اختيارنا لتقنية المقابلة نصف الموجهة يرجع بالأساس الى طبيعة الموضوع ، واهداف الدراسة ، والبحث عن المعنى الذي يعطيه الافراد لتجربتهم الخاصة – العمل في الورشات غير الرسمية.

1 GUITTET A, l'entretien, Paris, Armand Colin, 1993, p:05.

و قبل مباشرة المقابلات قمنا بتوضيح هدفنا من الدراسة للمبحوثين ، وشرحنا لهم ان الغاية من وجودنا في الميدان ليس لكشف الاسرار ، وابلاغ السلطات بما يجري داخل الورشات، بل ان الغرض من هذا العمل هو لفائدة البحث العلمي.

واما طريقة استعمالنا لهذه التقنية لم تتم وفق طريقة موحدة، وجامدة مع التقيد الحرفي والتسلسلي في طرح اسئلة دليل المقابلة ، بل كانت هناك مرونة في اجراء المقابلات ، حسب ظروف كل مبحوث ، كما اننا لم نقيد هذا الاخير في الاجابة ، بل تركنا له كل الحرية في التكلم شريطة ان يتحدث في موضوع الدراسة.

وفيما يخص مكان اجراء المقابلات كان في اماكن العمل - الورشة غير الرسمية - **In situ** بالنسبة للنساء ، واما الرجال فقد تمت في المقهى .

واما مدة اجراء المقابلات كانت على العموم تدوم ما بين ساعة ونصف ، وساعتين .

واما طرح اسئلة المقابلة كان باللغة العامية ، وذلك مراعاة للمستوى العلمي للمبحوثين.

لقد ذكرنا انفا ان بحثنا يعتمد على المنهج الكيفي وبالتالي يتعين علينا اخذ عينة غير احتمالية متنوعة تتكون من 17 مبحوث .

الفصل الاول

التصور النظري للقطاع غير الرسمي

مقدمة الفصل الاول

لقد حظي القطاع غير الرسمي باهتمام واسع من طرف مختلف الباحثين ، وقد تناولوا هذا الموضوع من زوايا متعددة ،ومختلفة شكلوا لنا ما يسمى بأدبيات حول القطاع غير الرسمي.

ومادام ان موضوع الدراسة ينصب حول هذا الموضوع، سوف نتطرق في هذا الفصل الى اهم الاقترابات النظرية التي تناولت موضوع القطاع غير الرسمي،مع اعطاء هوية لهذا الموضوع من خلال اعطاء مفهوم القطاع غير الرسمي ، وطرح اهم الخصائص التي تميزه ، وفوائده ومساوئه ، واسباب انتشاره على المستوى العالمي .

فمن خلال هذا الفصل الاول سوف نعطي الملامح العامة لموضوعنا ،وكيف عولج هذا الموضوع من خلال مختلف التخصصات ، ومن عدة زوايا .

I - الاقترابات النظرية للقطاع غير الرسمي :

1 – الاقتراب الكلاسيكي :

يعتبر الاقتراب الكلاسيكي لموضوع القطاع غير الرسمي المحاولات الاولى لفهم الانشطة الحضرية غير الرسمية ،وقد اعتمد في تفسيره الاول لهذه الانشطة على ثنائية تقليدي- حديث، وربطه بمتغير النمو الحضري السريع، والذي اعتبروه ناتج عن ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ،ان التحضر السريع قد رتب عدة ظواهر اجتماعية كانتشار الانشطة الهامشية للمهاجرين ، والعمال الريفيين، البطالة، والفقر وهذا ما جعل بعض الباحثين يركز اهتمامه على العمالة الريفية ، كما اعتبر اصحاب هذا الاقتراب ان الانشطة الحضرية غير الرسمية هي مظهرا مشوها لعملية التحضر، ومعوقا لعملية التنمية الحضرية.

وهناك من الباحثين من اعتبر ان المدينة هي المكان الذي يمثل القطاع الحديث ، نظرا لان الاقتصاد الحضري للمدينة يعتمد على التصنيع ، والمؤسسات الصناعية ، وقادرا على زيادة الدخول ، وتكوين راس المال ، ونشر التنمية في الريف والذي يمثل القطاع التقليدي ، وبالتالي قدرة المدينة على تجنيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد.[1]

وعلى هذا الاساس نقول ان هناك من الباحثين من رأى في الهجرة من الريف الى المدينة والانشطة غير الرسمية نظرة سلبية ، وبالمقابل هناك من الباحثين من ينظر لهذه الانشطة نظرة ايجابية .

---

1 قيرة اسماعيل، غربي علي ، في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ،ص:91.

ومن جهة اخرى هناك عدة دراسات تناولت قضية فقراء الحضر، والمهمشين الذين يمارسون الانشطة غير الرسمية ، او كما تسمى بالمهن الهامشية ، والتي نتجت عن اخفاق المهاجرين الريفيين للالتحاق بالأعمال الصناعية .

ومن اهم علماء الاجتماع والاقتصاد الذين اهتموا بدراسة واقع الفقراء الذين يمتهنون الانشطة التي توجد على هامش الاقتصاد الحضري نجد , **Gerry C** .

2 – الاقتراب الوصفي :(الثنائية المحدثة)

لقد حاول اصحاب الثنائية المحدثة اعطاء تفسيرا اكثر وضوحا لظاهرة الانشطة غير الرسمية من خلال استبدالهم للثنائية الكلاسيكية تقليدي - حديث بثنائية محدثة وهي رسمي- غير رسمي.

وقد اعتبر اصحاب هذا الاتجاه ان الانشطة غير الرسمية تشكل قطاعا قائما بذاته ، يمكن ان يكون كأداة نظرية ومنهجية في الدراسات التي تتناول التنمية الحضرية ، كما اعتبروا ان القطاع غير الرسمي ، والقطاع الرسمي مترابطان مع بعضهما البعض ، ولكل منهما مبادئه وخصائصه احدهما يمارس نشاطه بطريقة غير رسمية ،و غير محمية ، والاخر يقوم بتأدية عمله بطريقة رسمية ،ومحمية ، واما العلاقة التي تربط بينهما فهي علاقة اتصال وفائدة وليست علاقة انفصال واستقلالية بصفة مطلقة .

وعلى الرغم من ان هذا الاقتراب الثنائي المحدث يعتبر امتدادا للنظريات الثنائية ، والتي انتشرت انتشارا واسعا خلال فترة الخمسينات والستينات ، كثنائية تقليدي – حديث الا انه يعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث :[1]

---

1 قيرة اسماعيل ، غربي علي ، نفس المرجع، ص : 93.

ا - رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي ، القطاع الهامشي ، الحثالة الاجتماعية.

ب - اعطاء انشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القطاعي في عملية التنمية الحضرية نظرا لما تقوم به من دورا نتاجي واستيعابي.

ج - التركيز على مسالة العمالة بدلا من مشكلة البطالة .

ويعتقد اصحاب هذا الاقتراب ان القطاع غير الرسمي هو اداة لحل مشكلة البطالة في مدن الدول النامية ، وانه في تطور مستمر.

واهم الدراسات التي تناولت الثنائية المحدثة نجد ما يلي :

- دراسة كايت هارت : k.Hart

- لقد قام كايت هارت بدراسة تحت عنوان فرص الدخل غير الرسمي ، والعمالة الحضرية في غانا ، وقد ميز ما بين قطاعين حضريين ، قطاع رسمي ، وقطاع غير رسمي ، بمعنى انه توصل الى ان هناك نوعين من مصادر الدخل الحضري :

1- مصادر دخل رسمية : وتتمثل في الوظائف العامة ، والمؤسسات الخاصة التي تمثل القطاع الخاص الرسمي .

2 - مصادر دخل غير رسمية : وتتمثل في المهن الحرة ، كالبائع المتجول ، والبائع على الارصفة ، او بعض المؤسسات الصغيرة التي تعمل خارج الاطار القانوني .

وقد اعتبركايت هارت ان ظهور القطاع غير الرسمي جاء كنتيجة لعدم الملائمة ما بين مستوى الاجر الحقيقي المنخفض ، وشدة ارتفاع المواد الغذائية ، أي عدم التوازن الدائم ما بين الدخل الاجري ، والاحتياجات الاسرية . [1]

وفي الاخير نقول ان دراسة كايت هارت حول الانشطة غير الرسمية تعتبر الرائدة في اعطاء التصور النظري الجديد للقطاع غير الرسمي، كقطاع يؤدي وظائف متعددة اهمها خلق مناصب عمل لليد العاملة التي لم تجد مكانتها في سوق العمل ، تحسين الظروف المعيشية من خلال خلق مداخيل اضافية لقوة العمل .

فبعد دراسة كايت هارت للأنشطة غير الرسمية والتي تعد الانطلاقة الاولى لدراسة موضوع القطاع غير الرسمي ، جاءت دراسات اخرى تتناول نفس الموضوع من حيث تنميط كل قطاع سواء رسمي او غير رسمي من خلال ذكر خصائص كل منهما .

ومن اهم هذه الدراسات نجد ما يلي :

دراسة دافييس R .DAVIES : لقد قام الباحث دافييس بوضع خصائص كل قطاع من خلال طرحه اوجه الاختلاف بينهما ، وبالتالي وضع تنميط كل قطاع على النحو التالي : [2]

1 – خصائص القطاع غير الرسمي :

ا - التعاقد الشفوي .

ب - غياب الهرم التسلسلي للسلطة.

ج - عدم وجود حماية للعمال من حيث ساعات العمل، المرض، التقاعد.

---

1 LAUTIER B , DE MIRA CL , MORICE A , l'état et l'informel ,Paris, L'Harmattan , 1991 , p:106.

2 DAVIES R , the Informal Sector in Rhodesia ,1974.

استشهد من طرف بوخيط سليمة ، واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية ، باعة ارصفة وسط مدينة قسنطينة نموذجا ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، السنة الجامعية 98- 99 ، ص: 50.

د - التأجير والطرد الشفوي يخضع لظروف غامضة .

ه - التغيير المستمر لظروف العمل ، والواجبات .

و - الاجر والزمن لا يمكن تحديده .

2 - خصائص القطاع الرسمي :

ا - العمل التعاقدي : تحديد ووضوح الحقوق والواجبات .

ب - هرم تسلسلي للسلطة .

ج - حماية العمال بواسطة تشريعات العمل .

د - ظروف التأجير والطرد تخضع لإجراءات .

ه - تدعيم وترقية العمل من طرف العمال من خلال تنظيماتهم .

و - التحديد الدقيق للأجر وساعات العمل .

وحسب الباحث **Suarès Berenguela** فقد فرق ما بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي في عدة جوانب تتمثل فيما يلي : [1]

1- الاهداف الرئيسية للقطاع الرسمي	1- الاهداف الرئيسية للقطاع غير الرسمي
تحقيق اقصى حد من الربح في السوق. دخول مقننة ، وجود نقابات . تطبيق تشريع العمل . الاستفادة من القروض الوطنية والاجنبية . دفع الرسوم ، والضرائب . اجور ، وعقود عمل .	تحقيق مداخيل في السوق . سهولة الدخول ، عدم احترام القواعد . انعدام تشريع العمل . التمويل الذاتي . عدم دفع أي رسوم ، او ضرائب . التشغيل الذاتي ، الاجرة على الوحدة .

1 SUARES B, Informel Sector, citée par CNES, le rapport sur le secteur informel : Illusion et Réalité, Alger, 2004, p28.

2 - تنظيم السوق في القطاع الرسمي	2 - تنظيم السوق في القطاع غير الرسمي
حواجز عند الدخول.	غياب الحواجز عند الدخول .
علامات مسجلة، منتجات معيارية.	منتجات مقلدة.
اسواق محمية (الحصص ، الرخص الرسوم)	اسواق غير محمية .
3 - التكنولوجية في القطاع الرسمي	**3 - التكنولوجية في القطاع غير الرسمي**
عصرية .	تقليدية .
الاستعمال المكثف لراس المال.	الاستعمال المكثف للعمل.
انتاج واسع النطاق .	وحدات انتاجية صغيرة ومتنوعة .

3 - الاقتراب الراديكالي : (الماركسي)

ان اصحاب الاقتراب الراديكالي يستندون في دراستهم لموضوع القطاع غير الرسمي اساسا على التنظير الماركسي ، حول اساليب الانتاج ، والسيطرة ، والتفاوت الاجتماعي في الدول النامية ، وقد اعتبروا العلاقة التي تربط ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي على انها علاقة استغلالية.[1]

وقد انتقد انصار هذا الاتجاه فكرة الثنائية المحدثة لعجزها في تفسير الواقع الحضري في الدول النامية ، وفهم العلاقات القائمة بين مختلف انظمة الانتاج ، والمتصفة بالتبعية ، ولقد اعتبروا ان الانشطة غير الرسمية تشكل اسلوبا انتاجيا تابعا ومستغلا لأساليب الانتاج الرأسمالي .

---

1 قيرة اسماعيل، غربي علي ، في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص: 94.

II - مفهوم القطاع غير الرسمي :

لقد استعمل مصطلح القطاع غير الرسمي لأول مرة في دراسة حول الشغل الحضري بغانا سنة **1971** ، وقد طرحه الباحث كايت هارت لأول مرة في الملتقى الذي اجري بمعهد الدراسات للتنمية بجامعة **Sussex** ببريطانيا ، في مداخلة تحت عنوان فرص الدخل غير الرسمي ، والعمالة الحضرية في غانا .

ان مصطلح القطاع غير الرسمي اصبح مصطلحا رسميا منذ سنة **1972** بعد نشر تقرير المكتب الدولي للعمل حول الشغل في كينيا في اطار البرنامج الدولي للشغل.

وقد مر مفهوم القطاع غير الرسمي بمرحلتين تعكس التطور الذي شهده هذا القطاع في العقود الاخيرة ، خاصة فيما يتعلق بنظرة المؤسسات الدولية تجاه هذا القطاع كالبنك الدولي، والمكتب الدولي للعمل .

المرحلة الاولى : كان ينظر للقطاع غير الرسمي على انه وسيلة واستراتيجية للبقاء والعيش وان هذا القطاع يمثل ظاهرة زائلة ، موقتة ، ومحكومة بالزوال على المدى المتوسط ، وان وجود القطاع غير الرسمي يعكس المرحلة الانتقالية لسيرورة بناء اقتصاد حديث للدول النامية، وتمثل هذه المرحلة فترة السبعينات ، وبداية الثمانينات. [1]

المرحلة الثانية : تغيرت النظرة واصبح ينظر للقطاع غير الرسمي على انه الحل لكل المشاكل الاجتماعية ، ولم يعد ذلك القطاع الذي له دور انتاجي ، بل اصبح له دور اجتماعي خاصة في بعض الدول النامية التي انتهجت سياسات اعادة الهيكلة تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي ، وما ترتب عليها من اثار سلبية.[2]

1 LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Paris, la Découverte, 1994, p: 06.
2 LAUTIER B, Ibid, p: 24.

واما فيما يخص تعريف القطاع غير الرسمي لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بل هناك تعاريف عديدة ، تختلف من باحث الى باحث ، فمن خلال قراءتنا للأدبيات حول موضوع القطاع غير الرسمي استخلصنا ان هناك ثلاثة اصناف من التعريفات وهي كالتالي :

- **الصنف الاول** حاول تعريف القطاع غير الرسمي من خلال اعطاء مجموعة خصائص ومعايير قدمت على اساس انها صورة عكسية للقطاع الرسمي .

- **الصنف الثاني** من التعاريف يمثله الوظيفيون **Fonctionnalistes** ، والذين تناولوا تعريف القطاع غير الرسمي من خلال الفقر، والتهميش ،كما اعتبروا هذا القطاع ملجا للبقاء في العيش.

- **الصنف الثالث** من التعريف يمثله **Néo- institutionnalistes** ، والذين تناولوا تعريف القطاع غير الرسمي من خلال معيار عدم احترام القانون ، او كل من يهرب من تنظيمات الدولة.

ومن اهم التعاريف التي عرفت القطاع غير الرسمي نجد ما يلي :

لقد عرف سترمان **Sethuraman.s.v** القطاع غير الرسمي من خلال طرحه مجموعة معايير اذا توافرت كلها او احداها في أي مؤسسة تصبح مندمجة في القطاع غير الرسمي وهي كالتالي :[1]

1 - تستخدم عشرة افراد او اقل .

2 - تقوم بنشاطها بشكل غير قانوني .

3 - سيطرة الملكية العائلية عليه.

4 - لا تتقيد المؤسسة بأيام وساعات عمل دائمة.

---

1 SALOME B , SCHWARZ A , TURNHAM D , Nouvelles approches du secteur informel ,Paris ,OCDE , 1990 ,p :14.

5 - تعمل مؤسساته بطريقة شبه دائمة ، او مؤقتة ، او في مناطق محددة .

6 - لا تستخدم الكهرباء في عملياتها الانتاجية .

7 - لا تحصل قروضها من المؤسسات المالية الرسمية .

8 - توزيع الانتاج بشكل مباشر للمستهلكين .

9 - التمدرس عند افراده لا يتجاوز ستة سنوات .

- ولقد عرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي من خلال تقريره المعروف بتقرير كينيا بطرحه سبعة معاييراو خصائص تعرف هذا القطاع ، وهي كالتالي : [1]

1 - سهولة الدخول.

2 - استعمال الموارد المحلية.

3 - الملكية العائلية للمؤسسات .

4 - نقص ومحدودية النشاطات.

5 - استعمال تقنيات تستدعي الاستعانة باليد العاملة المكثفة .

6 - نسبة معتبرة تمثل افراد خارج نظام التكوين الرسمي .

7 - الاسواق ذات المنافسة غير المنظمة .

وحسب **HUGON. Ph** فان هناك عدة معايير لتعريف القطاع غير الرسمي وهي كالتالي: [2]

1 - التحديد الاحصائي : هو ان القطاع غير الرسمي يهرب من كل وسائل التحقيق الميداني من خلال ان المنتجين لا يدفعون الضرائب ، مقصين من التنظيم الاجتماعي، ليس لهم محاسبة.

1 LAUTIER B, op.cit., p: 13.

2 HUGON Ph,” Dualisme sectoriel ou soumission des formes de production au capital", In Revue Tiers - Monde, N 82, Paris, PUF, pp.: 238-239.

2 - وحدة الانتاج : وهو يمثل المعيار الاكثر تمسكا منذ تقرير كينيا ، خصائصه هي سهولة الدخول في النشاطات ، اللجوء للموارد المحلية ....الخ .

3 - الدخل : هناك مصادر الدخل الرسمية ، وغير الرسمية .

4 - العمل : والذي يتمثل في الشغل غير الرسمي، ويجمع عموما الاعمال العائلية في القطاع الحرفي ، والمهن الصغيرة ، والنشاطات الموسمية ، او المؤقتة .

5 - التنظيم الاجتماعي والقانوني : هو ان سوق العمل غير محمي ، أي بدون وجود انظمة التأمينات الاجتماعية ، او سوق عمل غير منظم .

6 - ظروف الحياة : ويتمثل في المهمشين ، او ما تحت الحضريين ، وهم المقصين من النظام ويترجم التهميش بمؤشرات اقتصادية كضعف الدخل ، وعدم انتظامه .

وحسب **Lachaud .J.P** " النشاطات غير الرسمية تجمع مجموعة نشاطات الانتاج ، والخدمات والتجارة ، منتجة الدخل ، وتنجز على مستوى سلم صغير ، مع عمالة محدودة ، وراس مال ضعيف ، وخارج عن كل حماية اجتماعية. [1]

وحسب **ADAIR .Ph** يعرف القطاع غير الرسمي على انه ذلك القطاع الذي يغطي النشاطات التجارية للإنتاج ، والتبادل ، تهرب من كل اللوائح التنظيمية والاجتماعية ، وحتى القوانين وكذلك من التسجيل الاحصائي ، والمحاسبة ، وتمثل جزء لا يستهان به في نسبة الشغل الاجمالية ، وفي الناتج المحلي الخام. [2]

1 BOUDSON P, ROY P-M, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, Paris, Economica, 1994, p:124.

2 ADAIR Ph," l'emploi informel en Algérie: évolution et segmentation du marché du travail", In Revue les cahiers du GRATICE, N 22, Paris, Université de Paris XII 2002, p: 95.

وحسب الباحث نصر الدين حمودا **HAMMOUDA N-E** القطاع غير الرسمي يجمع مجموعة مؤسسات تشترك في كونها ليس لها الاطار القانوني ، او مجموعة المؤسسات ، والافراد الذين يخرجون عن النظام الضريبي، و الضمان الاجتماعي. [1]

وحسب الباحث هني احمد **HENNI .A** عرفه على انه يشمل ممارسات اجتماعية تقليدية تسمح بالعيش ، والبقاء في الحياة .[2]

وحسب **LESTRADE.B** ان ظاهرة اللارسمية اصبحت مرادف للإقصاء ،والتهميش ، والهشاشة ، وعجز الدولة .[3]

وحسب عالم الاجتماع **LAUTIER .B** ان هناك تيارين للتحليل ساهما في تعريف ظاهرة القطاع غير الرسمي وهما :

1 - معيار الحجم : وهي الطريقة الابسط في تعريف القطاع غيرالرسمي اذ تعتمد على الاخذ بمعيار حجم وحدات الانتاج ، وهذا المعيار قد تبنته معظم المعاهد الاحصائية ، لانه من خلال هذا المعيار يمكن لنا بناء احصائيات نحدد من خلالها حجم القطاع غير الرسمي.[4]

2 - معيار عدم احترام القانون : وحسب هذا المعيار يعرف القطاع غيرالرسمي على اساس العلاقة مع القانون ، وعليه نسمي وحدات الانتاج غير الرسمية تلك التي لا تحترم القانون.

ويؤكد الباحث برينو لوتي ان معظم الباحثين الذين يعتمدون على معيار القانون يختارون عدم التسجيل في السجلات الضريبية ، وهذا نظرا لسهولته.[5]

---

1 HAMMOUDA N-E," secteur et emploi informel en Algérie: définitions, mesures et méthodes d'estimation", In Revue Les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII, 2002, p:71.
2 HENNI A ,"informel et sociétés en voie de développement", In Revue les cahiers du CREAD ,Paris ,N 30, 1992,p:65.
3 LESTRADE B, travail et précarité, Paris, L'Harmattan, 2011, p:55.
4 LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Paris, la Découverte, 1994, p:14.
5 LAUTIER B, Ibid, p: 17.

III - خصائص القطاع غير الرسمي :

1 - القطاع غير الرسمي ظاهرة عالمية وقديمة:[1]

ان القطاع غير الرسمي ظاهرة اجتماعية لا تخص فقط الدول النامية ، بل هي ظاهرة عالمية نجدها حتى في الدول المتقدمة ، الا انه يلاحظ ان حجم القطاع غير الرسمي كبيرفي الدول النامية اذا ما قارناه بالدول المتقدمة ، ففي الدول النامية نجد مثلا ان الانتاج المحلي الخام للقطاع غير الرسمي يقدرب **33.6** ٪ في اسيا ،و**40** ٪ في امريكا الجنوبية خلال سنة **1997** واما في الدول المتقدمة نجد ان وزن القطاع غير الرسمي في الانتاج المحلي الخام يمثل**13**٪ في المانيا ، و **6.7** ٪ في سويسرا .

ومن جهة اخرى يعتبر القطاع غيرالرسمي ظاهرة قديمة اذا ما نظرنا الى فحواها ،ومضمونها لان مصطلح القطاع غير الرسمي ورد لاول مرة في دراسة التي اجراها كايت هارت حول الشغل في غانا سنة **1971** ،واما موضوعه فهو قديم ، وكان يسمى بتسميات مغايرة للمفهوم الحديث ، اذ كان يسمى بسوق البازار عند **Geertz.C** ، والقطاع التقليدي عند **Lewis .O**.

2 - عدم تجانس القطاع غير الرسمي :

ان القطاع غير الرسمي هو قطاع غير متجانس من حيث الانشطة التي يمارسها العاملين فيه، فهو يتميز بشدة عدم تجانسه لان يمثل حقائق مختلفة ، فهناك اختلاف في الدوافع ، والمصالح والخصائص ، والاولويات ما بين العاملين فيه.

فهناك من يعمل في القطاع غير الرسمي من اجل لقمة عيش، وهناك من يعمل في هذا القطاع من اجل الثراء.

---

1 CNES, le secteur informel: Illusions et Réalités, Alger, 2004, p:13.

ان القطاع غير الرسمي يشمل نشاطات مختلفة ، كل نشاط له طبيعته الخاصة ، ومكانيزمات تتحكم فيه ، وهذا ما دفع بعض الباحثين الى اعطاء تصنيفات للقطاع غير الرسمي كالباحث **PENOUIL.M** ، الذي اقترح نمطية نموذجية للاارسمية تتمثل في التمييز ما بين اللارسمية للعيش والحرافية ، واللارسمية التنافسية.[1]

ان الحقائق التي يغطيها القطاع غير الرسمي تتعلق بفاعلين ، وفضاءات اجتماعية متنوعة ، وظواهر غير متجانسة، و متباينة.[2]

3 - القطاع غير الرسمي على العموم غير تطوري :

ان هذه الخاصية تميز القطاع غير الرسمي، ويرجع عدم تطوره بالأساس الى عدة عوائق ، واسباب جعلته لا يرتقي الى مرتبة البديل التنموي للقطاع الرسمي ، وسوف نأخذ نموذج الورشات غير الرسمية نشرح فيه اسباب عدم تطورها ، وهي على النحو التالي :

ا - العائق التجاري: ويتمثل في صعوبة سريان المنتوج في السوق نتيجة ضعف الطلب وعدم انتظامه من جهة ، ومن جهة اخرى طبيعة الزبائن ، والمستهلكين والذين هم في الغالب ذوي الدخل الضعيف.

كذلك هناك منافسة من الاشخاص الذين ينتجون نفس المنتوج غير الرسمي ، والذي يؤثر على مردودية الورشات غير الرسمية الموجودة في السوق غير الرسمي.

ان هذا العائق وجدناه عند معظم الورشات غير الرسمية عند قيامنا بالدراسة الميدانية اين تغير الورشات من نشاطها ، ومنتوجها عدة مرات حتى تعطي قيمة تنافسية لمنتوجها الجديد.

---

1 BODSON P , ROY P-M, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, Paris, Economica, 1994, p: 124.

2 BOUFENIK F, ELAIDI A, " l'informel en Algérie : Quelle approche ? " , In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen, 2002, p:63.

ب - العائق المالي : ويتمثل في نقص التمويل، والدعم المالي نظرا لان هذه الورشات تعمل في اطار غير رسمي يصعب عليها الحصول على القروض البنكية ، وبالتالي تلجا الى الشبكات الاجتماعية، والقرابة للحصول على الدعم المالي، ومواصلة النشاط غير الرسمي.

ج - العائق الانتاجي : ويتمثل في ان سيرورة الانتاج تتم في الغالب في اماكن ضيقة لا تتوفر على الشروط الاساسية للعمل كظروف النظافة ،والامن، وزيادة على ذلك الوسائل والتجهيزات المستعملة في الانتاج هي في الغالب تقليدية ،واما فيما يخص المنتجين يتميزون بنقص التكوين والتأهيل.

4 - مرونة وسهولة الدخول في القطاع غير الرسمي :

ان اهم خاصية تميز القطاع غير الرسمي هي مرونة نشاطاته، والتي لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة ، وتأهيل علمي لممارستها ، كما ان نشاطات هذا القطاع تمارس من دون تراخيص صادرة من الجهات المختصة، وتتهرب من دفع الضرائب، والاشتراكات الاجتماعية للعمال.

واما فيما يخص سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي لقد قدم الباحث **Field** الخصائص الكبرى للقطاع غير الرسمي حسب نموذجه لسنة **1975** ، واعتبر خاصية سهولة الدخول لممارسة النشاط هي التي تعرف وتحدد القطاع غير الرسمي ، واما الخصائص الاخرى ماهي الا عناصر ثانوية.[1]

فكل شخص يريد الدخول في القطاع غير الرسمي لا يجد امامه عوائق وحواجز للعمل في هذا القطاع مادام انه لا يتطلب اموال كبيرة ، او شهادات اكاديمية ، او تأهيل علمي.

1 BODSON P, ROY P-M, op.cit, p: 11.

IV - فوائد و مساوئ القطاع غير الرسمي :

لقد عرف موضوع القطاع غير الرسمي اهتمام واسع من طرف الباحثين ، والهيئات الدولية وحتى الحكومات والدول ، ويرجع سبب الاهتمام بهذا القطاع هو التأثير الذي اصبح يمارسه على المجتمعات ، والدول سواء كان تأثيرا سلبيا او ايجابيا.

فمن خلال قراءتنا للأدبيات حول القطاع غير الرسمي يتبين ان هناك اراء متضاربة حول هذا القطاع ، اذ ان هناك اراء تقدر ضرورة تشجيع القطاع غير الرسمي باعتباره عنصر مهم لخلق الديناميكية الاقتصادية ، والاجتماعية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى هناك اراء ترى ضرورة محاربته مادام انه يخلق منافسة غير مشروعة للقطاع الرسمي.

فمن خلال هذا التمهيد سوف نتطرق الى فوائد و مساوئ القطاع غير الرسمي وهي كالتالي :

1 - فوائد القطاع غير الرسمي :

ا - يشكل القطاع غير الرسمي مصدر دخل للأفراد والعائلات، ووسيلة للابتعاد عن الانحراف خاصة عند الشباب، ولهذا السبب نجد ان هذا القطاع يلعب دورا في خلق التوازن الاجتماعي وحل لبعض الظواهر الاجتماعية.[1]

ونشير ان الدخل المكتسب من القطاع غير الرسمي ينفق في القطاع الرسمي ، وهو ما يمكن ان يعطي دفعة للاقتصاد الرسمي خاصة في المجتمعات التي لا يتقاضى افرادها تعويضات البطالة كالجزائر.

1 BENAMEUR B," hygiène et sécurité du travail dans le secteur informel et rôle de l'inspection du travail", In Revue Algérienne du travail, N32, Alger, INT, 2004, p: 15.

ب - يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق مناصب العمل خاصة بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم تأهيل علمي ومهني ، او بالأحرى العمال غير المهرة ، فهو بذلك يخفف من حدة البطالة ويعطي ضمانا للأمن الاجتماعي عندما ينخفض حجم العمل في القطاع الرسمي.

وحسب الوكالة السويدية للتنمية الدولية ان القطاع غير الرسمي يتيح اكثر من نصف الوظائف الجديدة في امريكا اللاتينية ، واكثر من **90** ٪ من القوة العاملة في الهند ، فهو المجال الرئيسي لمعظم العمال من الشباب والنساء في افريقيا ، ويتسبب في وجود حوالي **80**٪ من الوظائف الجديدة في افريقيا حيث تتفاوت حصة العمالة غير الرسمية من **20**٪ في بوتسوانا ، واكثر من **90** ٪ في مالي وفضلا عن ذلك فان نسبة **70** ٪ منهم من العمال ذوي المهن الحرة ، وبصورة اساسية البائعون والتجار في الشوارع. [1]

ج - ان للقطاع غير الرسمي دورا تكوينيا وتدريبيا خاصة عند الاشخاص الذين ليس لديهم المستوى العلمي والمهني، فالعاملين في القطاع غير الرسمي يكتسبون التكوين في اماكن العمل وهذا يخص بالذكر العاملين في الورشات غير الرسمية حيث فيها يتم اكتساب المهارات من خلال التعلم الذاتي.

فالقطاع غير الرسمي اصبح يشكل فرصة لكل من فاتتهم فرصة التعليم، اوالتدريب،اوالخارجين عن نطاق التعليم الرسمي، فهذا القطاع اصبح يوفر التكوين القاعدي للعمالة غير الماهرة.[2]

د - يلعب القطاع غير الرسمي دورا في توفير السلع والخدمات، وتحقيق تامين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاستهلاكية، وبأثمان رخيصة خاصة عندما يتعذر على القطاع الرسمي تأمينها.

---

1 تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، حول تأثير الازمة العالمية على العمالة وسوق العمل، اديس ابابا ،اثوبيا ، 2009، ص :03.

2 NAURO F ," la nature et les causes de l'informel dans la transition" , In Revue d'études comparatives Est-Ouest,N 01, Paris, Armand Colin, 2006, p:170.

ه - يساهم القطاع غير الرسمي في تخفيض الفقر الحضري.

و - يساهم القطاع غير الرسمي في توليد الثروات اذ يقدر البنك الدولي انه يولد **40**٪ من اجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل ، و**17** ٪ من اجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدخل ، اما في افريقيا فيساهم القطاع غير الرسمي بدرجة كبيرة في اجمالي الناتج الوطني ، وتوليد الدخل لغالبية المواطنين ، ففي جنوب افريقيا مثلا يقدر حجمه كنسبة مئوية من اجمالي الناتج الوطني ما يقارب **30** ٪ ، و**60** ٪ في تنزانيا ، وزيمباوي.[1]

1 تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي،المرجع سبق ذكره ،ص:04.

2 - مساوئ القطاع غير الرسمي :

ا -لا يساهم القطاع غير الرسمي في الموارد العمومية اذ ان جانبا من الدخل الذي يولده هذا القطاع لا يخضع للضرائب ، فكلما اتسعت رقعة هذا القطاع كلما انخفضت الايرادات العامة للدولة.

ومن اهم مظاهر عدم المساهمة في الخزينة العمومية نجد التهرب الضريبي كعدم كشف الأفراد عن دخولهم ، اوطبيعة الوظائف التي يؤدونها.

ب - ان القطاع غير الرسمي يقلص من قدرة الدولة في ضبط الاقتصاد ، ويؤدي الى اعطاء تفسير خاطئ للمعلومات النافعة من اجل صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ج - ان التكوين في القطاع غير الرسمي يتميز بوجود مهارات ضيقة ، مع الاعتماد الضئيل للاطار النظري ، ووجود ابداع ثقني محدود .

اما فيما يخص مدة التكوين فان الفترة التدريبية تكون طويلة ، مع وجود استغلال للمتدربين كعمالة رخيصة.

د - يمثل القطاع غير الرسمي العمل غير اللائق اذا ما نظرنا الى انه ينقص من الحقوق الاساسية للعاملين فيه ، كحق الضمان الاجتماعي ، وحق العمل في ظروف ، وشروط مناسبة لكرامة الانسان.

ه - يمثل القطاع غير الرسمي المنافس غير الشرعي للقطاع الرسمي ، وتتميز منافسته بانها منافسة همجية ، ولا تحترم قوانين المنافسة.[2]

---

1 NAURO F , op.cit,p:170.

2 HUGON Ph ," Dualisme sectoriel ou soumission des formes de production au capital" , In Revue Tiers - Monde ,N 82 Paris, PUF, p: 244.

فهو يقدم السلع بأسعار رخيصة، واقل من السلع النظامية وبالتالي سوف يؤثر على المنتجين الذين يعملون في الاطار القانوني.

و - يشكل القطاع غير الرسمي العامل المحفز والمشجع لظاهرة الهجرة السرية ، فكلما كانت هناك حيوية ونشاط لسوق العمل غير الرسمي كلما زادت نسبة الهجرة السرية.[1]

ز - يشكل القطاع غير الرسمي عامل مضر لمبدا التماسك الاجتماعي ، ويظهر ذلك من خلال هروب المنتجين، والعاملين في هذا القطاع من التامين الاجتماعي.[2]

1 NOURO F, op.cit. , p:170.

2 TOKMAN E-V, "Economie informelle: insécurité et cohésion sociale en Amérique latine", In Revue internationale Du travail, N 1-2, Genève, BIT, 2007, p:100.

V - اسباب انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي :

تعتبر ظاهرة القطاع غير الرسمي ظاهرة عالمية اذ نجدها في جميع الدول مهما كان مستوى تطورها الاقتصادي الا ان الدراسات اثبتت ان معدلات نمو القطاع غير الرسمي تكون اعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك الى اسباب التالي:

1 - ظاهرة التحضر والهجرة:

لقد عرفت معظم الدول النامية ارتفاع في معدلات النمو السكاني في المدن الكبرى ، وقابله حالة الركود الاقتصادي في المناطق الريفية مما ادى الى تدفق المهاجرين الى المناطق الحضرية بحثا عن العمل ، وامام غياب وعجز القطاع الرسمي في استيعاب الاعداد المتدفقة من المهاجرين اضطر هؤلاء للعمل في الانشطة غير الرسمية.

2 - غياب الانظمة الديمقراطية ودولة القانون :

لقد لعب العامل السياسي والقانوني دورا لا يستهان به في نشوء وانتشار القطاع غير الرسمي في الدول النامية ، فالأنظمة السياسية غير العادلة في تلك الدول نتجت عنها عدة ظواهر وافات اجتماعية كالمحسوبية ، والمحاباة ، والرشوة ، مع تهميش فئات دون غيرها.

ولقد اعتبر بعض الباحثين كأمثال برينو لوتي **LAUTIER.B** ان مسالة انتشار ظاهرة اللارسمية في الدول النامية ليست مرتبطة فقط بمشكلة السياسة الاقتصادية ، او السياسة الاجتماعية ، بل مرتبطة بعدم وجود انظمة ديمقراطية في تلك المجتمعات النامية.[1]

1 LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Paris, la Découverte, 1994, p:112.

واما فيما يخص غياب دولة القانون في الدول النامية اصبحت ميزة تميز تلك الدول نظرا لاحتوائها على انظمة ديكتاتورية ، وغير عادلة.

وحسب الباحث **NAURO.F** ان السبب الرئيسي لانتشار القطاع غير الرسمي في المرحلة الانتقالية لاقتصاديات الدول النامية هو غياب تقاليد دولة القانون في تلك الدول.[1]

3 – الفراغ القانوني والمؤسساتي :

لقد شهدت معظم الدول النامية مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، وكان ذلك في فترة منتصف الثمانينات، وبداية التسعينات، وقد ترتب عن هذا الانتقال فراغ قانوني ، ومؤسساتي نتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي مما ادى الى انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي.[2]

4 - الانظمة الضريبية غير العادلة :

ان الذي يحفز ويدفع الافراد والمؤسسات الى البحث عن الحيل، والطرق التي تمكنهم من التهرب الضريبي ،هو وجود انظمة ضريبية غير عادلة، ولهذا يتعين على كل دولة عند وضعها لأنظمة ضريبية ان تراعي مبادئ العدالة ، والمساواة في فرض الضريبة ، وان تراعي وضعية الخاضعين للضريبة ، وهذا ما نجده في الدول المتقدمة ، اما في الدول النامية فهي تفتقد لهذه المبادئ الامر الذي جعل نسبة نمو القطاع غير الرسمي مرتفعة في هذه الدول.

1 NOURO F," la nature et les causes de l'informel dans la transition", In Revue d'études comparatives Est-Ouest, N 01, Paris, Armand Colin, 2006, p: 165.
2 NOURO F, Ibid, p: 179.

5 - ارتفاع نسبة الاشتراك الاجتماعي :

ان معظم الدول النامية تتميز في تنظيماتها وقوانينها الاجتماعية بارتفاع في تكاليف التأمينات الاجتماعية كالجزائر، الامر الذي دفع اصحاب المؤسسات بعدم تصريح العمال لدى هيئات الضمان الاجتماعي.

6 - البيروقراطية وتعقد الاجراءات الادارية :

ان ما يميز الدول النامية في انظمتها الادارية هو كثرة التنظيمات، والقوانين، والاجراءات الادارية ، وعدم وجود مرونة في التعامل ما بين الادارات ، والمواطنين ، او ما بين المتعاملين الاقتصادين والمؤسسات العمومية ، كلها اسباب تدفع الافراد الى اتباع الطرق غير الرسمية للحصول على مصالحهم الخاصة .

وقد اعتبر الليبراليون ان انتشار ظاهرة الرشوة كان نتيجة لوجود نظام بيروقراطي ،واعتبروا ان هذه الظاهرة لعبت دورا في اعطاء مرونة لهذا النظام.[1]

وقد اكد هذا الطرح الباحث **H.De SOTO** والذي اعتبر ان اسباب تطور القطاع غير الرسمي يفسر في المبالغة في التنظيمات ، وعدم ملائمتها.[2]

وقد ذهب في نفس الاتجاه الباحث **MALDONADO.C** عندما اعتبر ان تعقد الاجراءات الادارية ، وعدم ملائمة القوانين، والتنظيمات عوامل لا تشجع اصحاب المؤسسات التي تعمل في القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي.[3]

---

1 LAUTIER B, op.cit. , p:110.

2 SOUAK A ," l'économie informelle : une autre problématique", In Revue Algérienne du travail ,N32,Alger,INT,2004 p:11.

3 MALDONADO C , et autres auteurs ,le secteur informel en Afrique face aux contraintes légales et institutionnelles, Genève, OCDE, 1999, p:06.

7 - ازمة الديون الخارجية :

ان كثرة الديون الخارجية للدول النامية جعلتها تحتفظ بجزء من الدخل الخارجي للإرجاع ديونها،ان هذه الازمة ساهمت في افلاس اقتصاديات تلك الدول الامر الذي دفعها الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي ، والذي فرض عليهم مخططات الضبط الهيكلي، والبنيوي كتقليص النفقات العمومية الاجتماعية ، وخوصصة المؤسسات العمومية. [1]

وقد ترتب عن هذه المخططات انتشار البطالة ، والفقر في مجتمعات تلك الدول مما ادى الى انتشار الانشطة غير الرسمية.[2]

8 - اختلال التوازن ما بين الطلب والعرض:

ان ما يميز الدول النامية هو الفجوة الكبيرة ما بين عرض العمل من جهة ، وطلب على العمل من جهة اخرى، وقد ادى ذلك الى وجود ازمة التشغيل نتج عنها انتشار العمالة غير الرسمية.[3]

9 – انخفاض مستوى الدخل :

ان انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول النامية يعد من بين اهم العوامل التي ساهمت في نمو القطاع غير الرسمي في تلك الدول، بمعنى ان انخفاض دخل الفرد مع ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية سوف يدفع الافراد للعمل في القطاع غير الرسمي ، وقد اكد هذا الطرح الباحث كايت هارت في دراسته حول الشغل في غانا في سنة **1971**.

---

1 SOUAK A , op.cit. p: 11.

3 BOUNOUA C, "le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", In Revue Economie et Management, N 1, Université de Tlemcen, 2002, P: 26.

3 TOKMAN V-E, "Economie informelle: insécurité et cohésion sociale en Amérique latine", In Revue internationale du travail, N 1-2, Genève, BIT, 2007, p: 92.

خاتمة الفصل الاول :

قد تناولنا من خلال هذا الفصل اهم الادبيات حول موضوع القطاع غير الرسمي بصفة عامة ، بينا من خلالها اهمية الموضوع في الحقل العلمي والمعرفي ، ومراحل تطور هذا القطاع ، فبعد ما كان ينظر اليه في فترة الخمسينات على انه قطاع مؤقت ، ومرحلي ، وانه سوف يزول في المستقبل ، اصبح اليوم قطاع ينظر اليه على انه قطاع دائم ،ولا يمكن القضاء عليه مادام انه مصدر لخلق مناصب الشغل ، والدخل للفئات الاجتماعية البطالة ، والفقيرة.

فمن خلال الفصل الاول اعطينا الملامح العامة لموضوع القطاع غيرالرسمي ،واهم الخصائص التي تميزه عن القطاع الرسمي ، و استخلصنا من خلالها اهم المسلمات التي ارتبطت به.

الفصل الثاني
القطاع غير الرسمي في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

بعد ان تطرقنا لظاهرة القطاع غير الرسمي بصفة عامة في الفصل الاول ارتأينا في هذا الفصل محاولة معرفة القطاع غير الرسمي على مستوى خاص، من خلال تناول اهم العناصر التي تميز ظاهرة اللارسمية في الجزائر ، وذلك بالتطرق الى مراحل تطوره في الجزائر ، واهم القطاعات التي يشملها هذا القطاع ، واسباب انتشاره ، وخصائصه ، وموقف الدولة من هذا القطاع.

لقد شهدت ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال السنوات الاخيرة تطورا سريعا نتيجة لوجود عوامل ساعدت على انتشارها ، ونظرا لاتساع هذه الظاهرة، ومساسها بالاقتصاد الوطني دفعت الدولة باتخاذ موقف تجاهها.

ولهذا سوف نبين في هذا الفصل خصوصية ظاهرة اللارسمية في الجزائر، ومدى تكيف الدولة مع هذه الظاهرة.

I - مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر :

لقد شهد القطاع غير الرسمي في الجزائر انتشارا واسعا في السنوات الاخيرة اذ اصبح له دور فعال في امتصاص اليد العاملة البطالة ، كما انه اصبح يمس مختلف القطاعات الحيوية في الجزائر، وكان ذلك بعد فترة انتقال الجزائر الى مرحلة اقتصاد السوق سنة **1989** ، فقبل هذه المرحلة كان القطاع غير الرسمي في ظل النظام الاشتراكي يتميز بانه قطاع يلبي حاجات المجتمع الجزائري من السلع ، والخدمات والتي لم يلبها القطاع الرسمي ، وعليه سوف نقسم مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر الى مرحلتين وهي كالتالي :

1 - المرحلة الاشتراكية:

لقد شهدت الجزائر في فترة السبعينات اقتصاد يقوم على سياسة التصنيع الثقيلة انعكس ذلك على قطاع الشغل اين شهد توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية ، فهذه الديناميكية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة سمحت بتقليص معتبر للبطالة من 34 ٪ خلال سنة **1966** الى **14** ٪ سنة **1977**. [1]

ان البطالة في تلك الفترة كان ينظر اليها خاصة من طرف السلطات العمومية على انها محرم **Tabou** ، وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالتوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر ،واعطاء اهمية للجانب الاجتماعي اكثر من الجانب الاقتصادي.

ان القطاع غير الرسمي في ظل الاشتراكية قد شهد بداية انتشاره في نهاية السبعينات ظهور ظاهرة السوق الموازية ، او كما تسمى بالسوق السوداء، والتي جاءت كنتيجة للتخطيط المركزي

1 PRENANT A, "l'informel aujourd'hui en Algérie", In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen, 2002, p:129.

وتمركز سلطة القرار على المستوى المركزي لوضع البرامج، ومشاريع الاستثمار في مختلف القطاعات ، وعدم انتظام القطاع العمومي في توزيع المنتجات والاسواق.[1]

فالقطاع العام هو الذي يمثل السوق الوحيد المخول له قانونا بتوفير البضائع، والسلع، وتوزيعها، وتسويقها في الاسواق.

ان احتكار الدولة لاستيراد المواد الاستهلاكية ، وعجزها عن توفيرها في الاسواق المحلية مع زيادة الطلب على هذه المواد ظهرت ما يسمى بمشكلة الندرة.

ان مشكلة الندرة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة سمحت بظهور التجارة الموازية ، او كما تسمى بالطرابندو **Trabendo**[2]، او تجارة الحقيبة ، او البيع تحت الطاولة ، وقد ادت كذلك هذه المشكلة بظهور سوق مالية موازية نتيجة ازدياد الطلب على العملة الصعبة لشراء السلع والبضائع في الخارج ، وبيعها في الاسواق المحلية.[3]

اما فيما يخص الفئات الاجتماعية التي كانت تنشط بكثرة في القطاع غير الرسمي في تلك المرحلة نجد فئة النساء ، الاطفال ، الاشخاص المسنين والمعوقين.[4]

ان ما يميز القطاع غير الرسمي في ظل المرحلة الاشتراكية انه ظهر لمعالجة مشكلة الندرة في السلع، والمواد الاستهلاكية، وخلق توازن ما بين العرض والطلب في سوق الخيرات.

---

1 ADAIR Ph," Production et financement du secteur urbain en Algérie: enjeux et méthodes", In Revue Economie et, Management, N1, Université de Tlemcen, 2002, p:7.

2 CNES, le secteur informel : Illusions et Réalités, Alger, 2004, p : 49.

3 BOUZINA OUFRLHA F-Z," informel du survie et informel de compétition", In Revue Economie et Management, N01 Université de Tlemcen, 2002, p : 118.

4 MUSETTE M-S, HAMMOUDA N-E," la mesure de l'emploi informel en Algérie", In Revue Economie et Management, N 01, Université de Tlemcen, 2002, p: 35.

2 – المرحلة الليبرالية:

لقد دخلت الجزائر المرحلة الليبرالية ابتداءا من مطلع التسعينات بتبني اختيار اقتصاد السوق ، وقد اتى ذلك بعد الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات ، انتهت بإصدار دستور سنة **1989** جاء بأهم المبادئ الليبرالية ، معلنا بذلك عن انتهاء المرحلة الاشتراكية.

لقد رافق هذا التحول الجذري قيام الجزائر بجملة من الاصلاحات الاقتصادية اهمها **:**

تبني سياسة اعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني مع صندوق النقد الدولي ، والتي افضت الى اعادة جدولة المديونية الخارجية ، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي للقطاع العمومي ، وتقليص دور الدولة في مجال الشغل، وتنازلها عن دورها الاجتماعي كدعم المواد الاستهلاكية.

تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية ، وفتح المجال للقطاع الخاص لاستراد السلع ، والبضائع من الخارج لتغطية متطلبات ، وحاجيات الاسواق المحلية ، ادى ذلك الانفتاح الى تقليص التجارة غير الرسمية ، او تجارة الحقائب التي كانت منتشرة في المرحلة الاشتراكية.

ان هذه الاصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني ترتبت عنها عدة اثار سلبية، اهمها خلق ازمة التشغيل نتيجة للتسريحات المكثفة لليد العاملة في المؤسسات العمومية ،وانخفاض طلب العمل في القطاع العام ، ان هذه الازمة ساهمت بشكل كبير في توسيع القطاع غير الرسمي والذي اصبح مصدر شغل ، ودخل للفئات الاجتماعية المهمشة.[1]

1 MUSETTE M-S, HAMMOUDA N-E, Ibid, p: 36.

II - اهم القطاعات التي يشملها القطاع غير الرسمي :

لقد مس القطاع غير الرسمي مختلف القطاعات الحيوية في الجزائر ولعل اهمها نجد ما يلي :

1 - القطاع التجاري :

يعتبر القطاع التجاري من بين اهم القطاعات التي شملها القطاع غير الرسمي ، وقد اهتم به عدة باحثين من خلال دراستهم لأنشطته التي تتم خارج الاطار القانوني ، وقد عرف بالقطاع التجاري غير الرسمي ، او التجارة غير الرسمية ،او السوق الموازية ، كلها مصطلحات تعني في محتواها كل التعاملات التجارية التي يتم فيها تجنب القوانين الضريبية ، والتجارية.

ان التجارة غير الرسمية هي كل نشاط تجاري يهرب من احصائيات الدولة ، ويخالف القواعد ، والتنظيمات التي تنظم التجارة.[1]

يعتبر القطاع التجاري في الجزائر القطاع الذي تضرر كثيرا من القطاع غير الرسمي حيث يعرف اكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية ، فمن بين مليون ومائة واربعون الف يشتغلون في القطاع التجاري هناك **548** الف يشتغلون بصفة قانونية ، مقابل **592** الف يشتغلون بصفة غير قانونية ، او بدون وجود قانوني لنشاطهم ، حسب دراسة منتدى رؤساء المؤسسات اجريت في سنة **2007**. [2]

وحسب مديرية التجارة لولاية الجزائر العاصمة سجلت في نهاية سنة **2004** ما يقارب **96** سوق غير رسمية في العاصمة ، و**723** سوق غير رسمية على المستوى الوطني.[3]

---

1 CHADLI M, DESPOUIS G, Alger : les nouveaux défis de l'urbanisation, Paris, L'Harmattan , 2003,p :237.
2 www.alrroya.com.
3 le journal EL Watan Economie du 27 au 03-12- 2006.

ان التجارة غير الرسمية في الجزائر قد انتشرت ، وتطورت في كل ارجاء الوطن حتى اصبحت هناك مدن متخصصة في هذه التجارة ، فنجد مثلا منطقة زويا متخصصة في الهواتف النقالة ، الجلفة في النسيج والالبسة ، ميلة (تدجنات) في التجهيزات المنزلية.

ان توسع القطاع التجاري غير الرسمي في الجزائر اصبح يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني ، والمجتمع حيث انه اصبح يشكل منافسة غير مشروعة للتجار الرسمين ، ومصدر فقدان الدولة لمواردها المستحقة من الضرائب، كما انه يشكل خطر على صحة المستهلكين من حيث ان السلع المعروضة للبيع لا يراعى فيها قواعد الصحة ، والنظافة.

وامام توسع هذه الظاهرة دفعت وزارة التجارة الى اتخاذ مجموعة تدابير للتقليل من عبء هذه الظاهرة ولعل اهمها :[1]

ا – تنظيم المساحات التجارية غير الرسمية.

ب- تطبيق تنظيم خاص متعلق بالنشاطات التجارية غير قارة.

ج – تحديد مواقع البائعين.

د – انجاز اسواق بلدية جديدة مغطاة (اسبوعية ، يومية).

1 www.mincommerce.gov.dz.

2 – القطاع الانتاجي :

لقد اصبح القطاع غير الرسمي يعرف بوحدة الانتاج كالمؤسسات ، و المنشآت الصغيرة التي تستخدم عدد محدود من العمال دون التصريح بالنشاط ، ولعل تعريف منظمة الاتحاد الافريقي للقطاع غير الرسمي لسنة **2009** ، يظهر اهمية القطاع الانتاجي في تحديد ملامح

القطاع غير الرسمي فهو يعرفه على انه كل المنشآت التي لا يتم تسجلها عادة ، ولها مستوى منخفض من التنظيم ، والانتاجية ، والمردودية ، وان لها وصولات محدودة الى الاسواق ، والتسهيلات الائتمانية، والتدريب الرسمي، والخدمات العامة.

كما ان معظم الهيئات الدولية، والهيئات الوطنية الاحصائية اصبحت تعتمد في بناء القاعدة الاحصائية لتحديد القطاع الانتاجي غير الرسمي على معيار حجم الوحدة الانتاجية نظرا لسهولته في قياس حجم هذا القطاع.[1]

لقد اصطلح على القطاع الانتاجي غير الرسمي بعدة مصطلحات اهمها مصطلح العمل الاسود.

وحسب **Sauvy.A** ان العمل الاسود يشير الى نشاط اقتصادي يمارس بطريقة خفية ، او بدون علم السلطات، وغير مصرح به.[2]

وحسب تعريف **Klatzmann.R** العمل الاسود يأخذ عدة اشكال اهمها استخدام العمال بدون تصريحهم .[3]

ونشير من جانب اخر ان القطاع الانتاجي غير الرسمي لا يرتبط فقط بالمنشات غير الرسمية ، بل نجد فيه كذلك الانشطة المنزلية ، والتي تعمل خارج الاطار القانوني.

---

1 LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Paris, la Découverte, 1994. , p : 14.
2 SAUVY A, le travail noir, Paris , Calmann Lévy ,1984, p :10.
3 KLATZMANN R, le travail noir, Paris, PUF, 1982, p : 6.

ومن اهم هذه الانشطة نجد الخياطة ، الطرز ، الغزل ، الحياكة ، صناعة المنتجات الغذائية .

ان العمل المنزلي لا يكون في مصنع ،او ورشة، او في محل تجاري، بل يكون في المنزل، وان اغلب العاملين فيه هم من فئة النساء.[1]

لقد نظم المشرع الجزائري العمل المنزلي في المرسوم التنفيذي رقم **97 -474** والذي حدد فيه النظام الخاص لعلاقات العمل التي تخص العمال في المنزل.

ولقد عرف العامل في المنزل في المادة الثانية من هذا المرسوم " يعتبر العامل في المنزل كل عامل يمارس في منزله نشاطات انتاج السلع ،او الخدمات لصالح مستخدم واحد اواكثر مقابل اجرة ، ويقوم وحده بهذه النشاطات ، او بمساعدة اعضاء عائلته.

ومن جهة اخرى قد رتب المشرع الجزائري شروط ممارسة العمل المنزلي اهمها التصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي ، ومفتشية العمل المختصة اقليميا ،حيازة دفتر ترتيبي يسجل فيه بيانات اجبارية منصوص عليها في المادة الرابعة من نفس المرسوم.

فبالرغم من ان العمل المنزلي منظم قانونا الا ان ظاهرة اللارسمية تطغى عليه ، وقد قدرت الاحصائيات ان هناك ما يقارب مليوني من النساء ينشطون في القطاع غير الرسمي.[2]

1 LAKJAA A, "le travail informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile)",In Revue Insaniyat,N01, Oran, CRASC , 1997, p :38.

2 le journal EL Watan du 7-10-1996.

3 – قطاع السكن :

تعتبر ظاهرة السكن غير الرسمي ظاهرة عالمية منتشرة في كل دول العالم، تتمركز في المدن وضواحيها ، وقد بلغ عدد السكان في المساكن غير الرسمية حسب تقرير هيئة الامم المتحدة في سنة **2010** حوالي **827.6** مليون نسمة على المستوى العالمي ، وجاءت افريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الاولى **ب199.5** مليون نسمة.[1]

لقد اهتم بهذه الظاهرة عدة باحثين في تخصصات مختلفة ، وقد اعطيت لها عدة مصطلحات اهمها ، المساكن غير المنظمة ، المساكن العشوائية ،المساكن الهشة ،المساكن القصديرية.

ان السكن غير الرسمي هو ذلك النمط من الاسكان الذي ينمو وينتشر في غيبة القوانين. [2]

وعند قراءتنا للأدبيات حول المساكن غير الرسمية نجد انها تشترك في عدة خصائص اهمها:

انها بنايات هشة ، مبنية بمواد تقليدية ، نجدها على العموم في ضواحي المدن ، نجد فيها اكتظاظ كبير من السكان ، لا تتوفر على النظافة والامن ، تنتشر فيها الممارسات غيرالرسمية كالدعارة ، تتصف بكل مظاهر التخلف والفقر.

واما اذا تكلمنا عن ظاهرة السكن غير الرسمي في الجزائر نجد انها في توسع مستمر خاصة في المدن الكبرى وضواحيها ، وقد كشفت الاحصائيات الاخيرة ان البناءات غير الرسمية في الجزائر قد تجاوزت نصف مليون سكن ، وغالبيتها أي **60** ٪ في المدن الكبرى ، ويمثل هذا الرقم ثمانية بالمائة من حظيرة السكن ، حسب احصاء وزارة السكن بالتعاون مع الجماعات المحلية، وشرطة العمران.[3]

---

1 www.unhabitat.org

2 الجوهري محمد هناء ، علم الاجتماع الحضري ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2009، ص:340.

3 جريدة اخر الساعة المؤرخة في 05-06-2010.

ان قطاع السكن غير الرسمي يشمل مختلف الصور، والمخالفات المنصوص عليها في قوانين التهيئة والعمران ، ومن اهم النصوص القانونية التي تنظم السكن والعمران في الجزائر نجد القانون رقم **90-25** المتعلق بالتوجيه العقاري، القانون **90- 29** المتعلق بالتهيئة والتعمير ، المرسوم التنفيذي رقم **91 - 211**، والذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

ومن اهم العوامل التي ساهمت في نمو ظاهرة البناءات غير الرسمية في الجزائر نجد ما يلي:

ا- ازمة الشغل التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات، وما ترتب عنها من هجرة الريفيين الى المدينة بحثا عن العمل.[1]

ب – الازمة الامنية التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات، وما نتج عنها من هجرة من المناطق الريفية والنائية الى المدن.

ج – عدم التطبيق الصارم للقوانين العمرانية ، فبالرغم من وجود شرطة العمران التي اسندت لها مهمة التطبيق الصارم للقوانين العمرانية الا ان الواقع اثبت عدم فعاليتها من خلال تزايد عدد المخالفات في البناءات غير الرسمية ، وقد سجلت اخر الاحصائيات حسب المديرية العامة للأمن الوطني انه قد تم تسجيل **22.915** الف مخالفة ، فيما يخص البناءات الفوضوية لسنة **2010**.[2]

1 GUETTA M , MEGDICHE C ," le peuplement des bidonvilles d'Alger : emploi et mobilité socioprofessionnelle ", In Revue française de sociologie, N31, Paris, CNRS, 1990, p: 298.

2 جريدة الشروق المؤرخة في 15-03-2011.

III - اهم الفئات العاملة في القطاع غير الرسمي :

ان القطاع غير الرسمي يشغل عدة فئات اجتماعية تختلف في الدوافع ، والمصالح ، ولعل اهم هذه الفئات نجد ما يلي:

1 - فئة النساء :

تعتبر فئة النساء من بين اهم الفئات الاجتماعية التي تنشط في القطاع غير الرسمي ، فعملها في هذا القطاع يظهر بكثرة في التجارة بالتجزئة ، الخياطة ، الحلاقة ، تحضير الاطعمة، وبيعها في الشوارع ، كما انها تشكل الفئة الاكثر فقرا في القطاع غير الرسمي.[1]

ومن اهم الدراسات التي تناولت العمل النسوي في القطاع غير الرسمي نجد دراسة **Instraw** ، والتي قسمت فيها العمل النسوي الى اربعة فئات وهي على النحو التالي :.[2]

ا – العاملات اللاتي يعملن في بصفة ظرفية.

ب – العاملات اللاتي يعملن في المقاولات الفرعية **Soutaitantes**.

ج – العاملات اللاتي يعملن في المنزل.

د – العاملات المستقلات.

وتعتبر دراسة الباحثان **MALDONADO.C, GAUFRYAU B** من بين اهم الدراسات التي تناولت عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

1 LUBELL H, le secteur informel dans les années 80 et 90, Paris, OCDE, 1991, p : 15.
2 BODSON P , ROY P-M , politiques d'appui au secteur informel dans les pays en développement, Paris, Economica, 1994, p: 24.

وقد تناول الباحثان في هذه الدراسة دور المرأة في القطاع غير الرسمي في العديد من الدول الافريقية ، واعتبرا ان المرأة عنصرا فعالا في هذا القطاع، وتنشط بكثرة في القطاع التجاري وبالأخص في تجارة التجزئة ، واما تجارة الجملة فيسيطر عليها الرجال.

واستخلص الباحثان ان القطاع غير الرسمي يغلب عليه الجنس النسوي في معظم الدول الافريقية فمثلا في الكونغو تعمل النساء في القطاع غير الرسمي بنسبة **53** ٪ وفي دولة كوت فوار بنسبة **63** ٪.[1]

واما من اهم الباحثين الذين اهتموا بالعمل النسوي في القطاع غير الرسمي في الجزائر نجد الباحثة ميسات جميلة ، والتي اعتبرت ان عمل المرأة في القطاع غير الرسمي مرتبط اساسا باستراتيجية من اجل العيش ، والخاصية الاساسية التي تميزها انها دائما تحت الاستغلال ، واما الدوافع التي تدفعها للعمل في هذا القطاع ارجعتها الباحثة الى تقلص فرص العمل في سوق العمل الرسمي ، وان خصائص هؤلاء النساء تتفق مع خصائص القطاع غير الرسمي نظرا لعدم الحاجة الى مستويات تعليمية ، او مهارات عالية ، او لمرونة وقت العمل ، والذي يتناسب مع قيام النساء بالأعباء المنزلية ، والعائلية.[2]

1 MALDONADO C, GAUFRYAU B, et autres auteurs, L'économie informelle en Afrique francophonie: structures dynamiques et politiques, Genève, BIT, 2001, pp:65-67.
2 le journal EL Watan Economie du 27 au 03 -12- 2006.

2 – فئة الاطفال :

تعتبر ظاهرة عمل الاطفال في القطاع غير الرسمي من بين المشكلات التي تعاني منها المجتمعات البشرية ، وحسب اخر تقرير للمكتب الدولي للعمل **B.I.T** ان هناك ما يقارب **215** مليون طفل عامل تنشط اقتصاديا في العالم لسنة **2008** .[1]

واما الاسباب التي تدفع الاطفال الى العمل المبكر في القطاع غير الرسمي نجد ما يلي :

ا - الفقر والرسوب المدرسي : يعتبر الفقر من بين الاسباب التي لها تأثير على الطفل من حيث ان محدودية الدخل للأسر الفقيرة يدفع ابنائها للعمل المبكر من اجل مواجهة تكاليف الحياة. كما ان الفشل الدراسي يعتبر كذلك من الاسباب التي تدفع الاطفال الى العمل المبكر، وفي الغالب ما يكون هذا الفشل مرتبط بالفقر.[2]

ب - المشاكل الاسرية : قد يتعرض الطفل خلال حياته الى مشاكل اسرية تلزمه العمل، ومن اهم هذه المشاكل نجد انفكاك الرابطة الزوجية ما بين الولدين ، غياب او وفاة الاب ، او حدوث له حادث عمل، او مرور يسبب له عاهة مستديمة تجعله غير قادر على العمل ، او مرض مزمن يصيب احد الوالدين.[3]

*

1 le journal le Monde 11-05-2010.

2 BEDDI N," économie informelle ou état irréel ? " , In Revue Economie et Management, N01 Université de Tlemcen, 2002.p :93.

3 DERRIEN M, Le travail des enfants en Question, Paris, L'Harmattan, 2008, pp:293-294.

3 – فئة الباعة المتجولون والمستقرين :

لقد حظيت هذه الفئة باهتمام واسع من طرف الباحثين والمختصين في علم الاجتماع الحضري وقد ادرجت هذه الفئة في الادبيات حول القطاع غير الرسمي ضمن القطاع التجاري واصطلح عليها بتجارة الشوارع ،او التجارة المتجولة.

ان الباعة المتجولون هم اشخاص يقومون ببيع بضائعهم بطريقة متنقلة ،وفي اماكن غير محددة ويعملون بدون ترخيص من سلطات الدولة.

ويرجع الباحث **Lubell.H** سبب انتشار ظاهرة الباعة المتجولين في المدن الى تقصير وتهاون السلطات المحلية في تطبيق القوانين والتنظيمات التي تمنع ممارسة التجارة غير الرسمية.

والسبب في ذلك حسب الباحث هو تلقي الاعوان المكلفين بتطبيق القوانين الرشاوي من الباعة المتجولون للبقاء في ممارسة التجارة المتجولة.[1]

واما الباعة المستقرون هم اشخاص يقومون ببيع بضائعهم بطريقة مستقرة في الدومين العام ، كالأسواق ، والارصفة ، وبدون ترخيص من الدولة.

فالبيع على الارصفة كمثال على البيع المستقر هو على العموم وسيلة وملجا اخير للهروب من التسول ، وكحل لمشكلة الفقر.[2]

1 LUBELL H, le secteur informel dans les années 80 et 90, Paris, OCDE, 1991,p :45.
2 COSTES L, L'étranger sous terre : commerçants et vendeurs à la sauvette du métro parisien, Paris, L'harmattan, 1994, p: 25.

4 - فئة الموظفين العموميين: Cumulards

يعتبر الموظف العام كل شخص اسندت اليه خدمة مرفق عام بموجب قرار التعيين ، ويخضع هذا الموظف الى احكام قانون الوظيف العمومي.

لقد ارتبط الموظف العام بالقطاع غير الرسمي من خلال العمل الاضافي غير الرسمي سواءا بعد ساعات العمل ، او خلال العطلة المرضية ، وسواءا كان هذا العمل الاضافي عملا ماجورا او نشاطا تجاريا ، او مهنة.

ان العمل الاضافي بالنسبة للموظفين العموميين محظور قانونا طبقا لنصوص قانون الوظيف العمومي ،اذ تنص المادة **24** من المرسوم رقم **86-59** على عدم ممارسة أي نشاط خاص يدر ربحا على الموظف ، وتنص المادة **43** من القانون **06- 03** المتعلق بالوظيف العمومي بمايلي " يخصص الموظفون كل نشاطهم المهني للمهام التي اسندت اليهم، ولا يمكنهم ممارسة نشاط مربح في اطار خاص مهما كان نوعه.

ولقد اعتبر المشرع الجزائري من نفس القانون وفقا للمادة **181** الفقرة السادسة ان الجمع بين الوظيفة ونشاط مربح اخر يعتبر خطا مهني من الدرجة الرابعة.

وقد استخلص الباحث **ADAIR.Ph** في دراسته حول الشغل غير الرسمي في الجزائر انه يجب ان نميز ما بين العاملين الاجراء ، والمستقلين الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي بصفة اساسية ، وفئة العاملين الذين يعملون في القطاع الرسمي بصفة اساسية ، وبالمقابل ينشطون في القطاع غير الرسمي بصفة ثانوية – العمل الاضافي - .1

1 ADAIR Ph," L'emploi informel en Algérie : évolution et segmentation du marché du travail", In Revue les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII , p:102.

IV - اسباب انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر في مطلع التسعينات تحول جذري من اقتصاد التخطيط الى اقتصاد السوق، وقد ترتب عن هذا التحول فترة عدم الاستقرار السياسي، وضعف مراقبة الدولة للنشاطات الاقتصادية، وتقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي.

ان هذه التطورات سمحت بانفجار الاقتصاد غير الرسمي لتعويض عجز الدولة في ضبط اقتصادها.[1]

وبالرغم من ان الجزائر دخلت الالفية الثالثة، وتجاوزت نوعا ما ازمات التسعينات الا ان ظاهرة القطاع غير الرسمي في توسع مستمر ، وعلى هذا الاساس سوف نطرح اهم الاسباب التي تغذي وتساعد على انتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر وهي كالتالي :

1 – سياسة اعادة الهيكلة واثارها السلبية :

لقد ادى تطبيق برامج اعادة الهيكلة في مطلع التسعينات حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى اثار سلبية ساهمت في انتشار القطاع غير الرسمي.[2]

واهم ما جاء في هذه البرامج نجد ما يلي:

ا - تحرير التجارة الخارجية.

ب - خوصصة مؤسسات القطاع العام.

ج - زيادة الايرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي.

د - رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.

و - رفع اسعار السلع والخدمات للقطاع العمومي.

---

1 STEEL O," un ajustement par l'informel ? ", Les cahiers de l'orient, N45, Paris, SARL , 1997,P :51.

2 BOUNOUA C," processus d'informatisation et économie de marché en Algérie : éléments d'une problématique", les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de paris XII, 2002, p :204.

لقد ترتبت على تطبيق هذه البرامج أثارا سلبية تمثلت في تفاقم ظاهرة الفقر ، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين ، وارتفاع نسبة البطالة من **19** ٪ سنة **1990** الى **29.5**٪ سنة 1999 [1] ، نتيجة للتسريح الجماعي للعمال ، فقد تم تسريح ما يقارب **600.000** الف خلال فترة ما بين **1990- 1998**. [2]

2 – ظاهرة التحضر والهجرة :

لقد شهدت الجزائر في عشرية السبعينات، والثمانينات نمو حضري سريع جاء نتيجة لظاهرة النزوح الريفي الى المدن الكبرى بسبب تمركز سياسات التصنيع فيها .[3]

كما انها شهدت كذلك في فترة التسعينات هجرة من الريف الى المدينة بسبب الازمة الامنية.

لقد ادى النمو السكاني السريع عن طريق الهجرة الى ارتفاع نسبة التحضر في الجزائر ، فبعد ما كانت نسبة التحضرفي سنة **1966** تقدر ب **30** ٪ اصبحت تقدر ب**65** ٪ سنة **2006** [4] ، وامام ارتفاع نسبة التحضر في الجزائر اصبح القطاع غير الرسمي له دور فعال في استقطاب الداخلين الجدد الى سوق العمل نتيجة عجز القطاع الرسمي عن استيعابهم .

3 – ازمة الشغل :

ان ارتفاع عدد طالبي الشغل، وانخفاض عرض الشغل في القطاع الرسمي ادى الى وجود ازمة شغل في سوق العمل ، خاصة عند فئة الشباب .

1 w.w.w.ons.dz.

2 CNES, le secteur informel : Illusion et Réalités, Alger, 2004, p : 55.

3 ADAIR Ph.," L'emploi informel en Algérie : évolution et segmentation du marché du travail", In Revue les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII, p : 103**.**

4 BELGUIDOUM S , MOUAZIZ N ," l'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne : politiques urbaines et Légitimité sociale", In Revue Espaces et sociétés, N 143, Paris, l'Harmattan, 2010, p : 102**.**

ولقد ترتب عن نقص التشغيل في سوق العمل زيادة نسبة الشغل غير الرسمي، وقد بلغت نسبته سنة **2001 ب 27.8** ٪ .[1]

وحسب دراسة منتدى رؤساء المؤسسات اجريت سنة **2007** ، قد اظهرت ان عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر قد بلغ ثلاثة ملايين شخص من اجمالي **8.25** مليون شخص بنسبة **35** ٪ من القوة العاملة في الجزائر.[2]

4 – اكراهات القوانين الاجتماعية والضريبية :

لقد اعتبر الباحث **De Soto.H** ان نمو القطاع غير الرسمي مرتبط اساسا بوجود اكراهات اجتماعية، وضريبية وهذه الحقيقة نجدها في القوانين الجزائرية.

ففي القانون الاجتماعي نجد فيه نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي مرتفعة، والتي تقدر ب**31.5**٪ من الاجر المصرح به.[3]

ان ارتفاع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي قد دفعت ارباب العمل بعدم تصريح العمال.[4]

وقد اعلن الديوان الوطني للإحصائيات بتاريخ **25 -07- 2010** ان نصف العمال الماجورين غير مصرح بهم لدى هيئة الضمان الاجتماعي بنسبة **50.4** ٪ من مجموع الشاغلين حسب دراسة اقامها الديوان سنة **2009** أي **4.778.000** شخص من **9.472.000**.مشتغلين .[5]

تمثل هذه الاحصائيات الهشاشة الاجتماعية التي اصبحت تميز المجتمع الجزائري.

---

1 CNES, le secteur informel : Illusion et Réalités, Alger, 2004, p : 69.
2 www.alrroya.com.
3 Art 1 Du décret législatif. N94-12 correspondant au 26 mai 1994 fixant le taux de cotisation sociale, Journal Officiel, n34 ,1994.
4 FILALI A, "sécurité sociale et travail informel", In Revue Algérienne du travail, N31, Alger , INT, 2004, P :60.
5 Le journal Quotidien d'Oran 26-07-2010.

واما فيما يخص القوانين الضريبية الموجودة في الجزائر تتميز بضخامتها ، وانها متغيرة من سنة الى اخرى ادى هذا الى تعقدها، وعدم استقرارها ، فضلا عن ذلك ارتفاع نسب الضرائب المفروضة كلها خصائص ساهمت في توسيع ظاهرة الهروب الضريبي.

وفي دراسة للباحثان **BOUKRIF M, MADOUI M** حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد توصلا في دراستهما ان الضغط الضريبي دفع بالعديد من المؤسسات الصغيرة للعمل في القطاع غير الرسمي.[1]

5 – ظاهرة الفقر:

يعتبر الفقرمن اهم الاسباب الدافعة للعمل في القطاع غير الرسمي ، وقد اخذت هذه الظاهرة في توسع مستمر منذ الاصلاحات الاقتصادية ، واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وفي دراسة اقامها الديوان الوطني للإحصائيات حول ظاهرة الفقر للعائلات الجزائرية ، وربطها بظاهرة البطالة تبين ان هناك عدة عائلات لا تعيش الفقر المدقع بالرغم من ان هناك ثلاثة بطالين في افرادها ، وللبحث عن مصدر عيشها تبين انها تعيش من القطاع غير الرسمي.[2]

وحسب تقرير البنك العالمي هناك اكثر من سبعة ملايين جزائري يعيشون باقل من واحد دولار يوميا ، واكثر من اربعة عشر مليون يعيشون باقل من دولارين.[3]

1 BOUKRIF M , MADOUI M , entrepreneurs maghrébins: terrains en développement ,Paris, Karthala, 2011,p:80.
2 CNES , le secteur informel:Illution et Réalités, op.cit., p:59.
3 w.w.w.worldbank.org.

V خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر :

لقد عرفنا القطاع غير الرسمي كظاهرة عالمية تتميز بخصائص نجدها في معظم دول العالم ، ففي الجزائر عرف هذا القطاع توسعا في السنوات الاخيرة ابتداءا من مطلع التسعينات جراء انتهاج الجزائر لسياسة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري جعلت هذا القطاع في الجزائر يتميز بالخصائص التالية :

1 - القطاع غير الرسمي حديث التطور:

ان ظاهرة القطاع غير الرسمي في الجزائر قديمة في ظهورها ولكن حديثة في تطورها ، ففي الجزائر لم تشهد تطور هذه الظاهرة الا في بداية التسعينات اين شهدت توجه جديد نحو اقتصاد السوق ، مع التخلص النهائي للنظام الاشتراكي الذي كان سائدا قبل سنة **1989**.

ان هذا التوجه الجديد زاد من حدة ظاهرة اللارسمية ، بل اكثر من ذلك خلق اشكال جديدة لهذه الظاهرة.

ان سياسة اعادة الهيكلة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي لعبت دورا كبيرا في توسيع القطاع غير الرسمي من خلال زيادة الاسواق غير الرسمية ، والعاملين في هذا القطاع.

2 – القطاع غير الرسمي يغلب عليه الطابع التجاري

ان القطاع غير الرسمي يشمل وحدة اقتصادية انتاجية او خدماتية او تجارية ، واذا نظرنا في الجزائر نجد ان معظم الانشطة غير الرسمية لها طابع تجاري ، وقد قدرت الاحصائيات ان التجارة غير الرسمية اصبحت تشكل **35** ٪ الى **40** ٪ من الاقتصاد الوطني.[1]

1 le journal EL Watan Economie du 27 au 3 - 12- 2006.

VI - موقف الدولة من القطاع غير الرسمي :

لقد اصبح القطاع غير الرسمي في السنوات الاخيرة يشكل تحديا لسلطات الدولة بعد ما اصبح منتشرا في مختلف القطاعات الحيوية ،ويمس مختلف الفئات الاجتماعية.

فبعد ما كان لا يذكر في الخطابات السياسية في فترة ما قبل الالفية الثالثة اصبح اليوم يتردد في تلك الخطابات بمصطلحات مرادفة للقطاع غير الرسمي كمصطلح الاقتصاد الموازي .

ان الدولة قد اخذت موقفا صريحا تجاه هذا القطاع من خلال اعلانها في هذه الخطابات على ضرورة محاربة هذا القطاع لأنه اصبح يهدد الاقتصاد الوطني.

وقد اكد على هذا الموقف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من خلال وصفه القطاع غير الرسمي بانه يشكل خطر يهدد النمو الاقتصادي لاسيما من خلال انتشار التجارة غير الرسمية ، وتدهور الانتاج ، وفقدان الموارد الجبائية علاوة عن الاخطار التي يشكلها على الصحة ، والامن العموميين.[1]

وقد اكد كذلك هذا الموقف وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة بانه سوف يتم انشاء لجنة وطنية هدفها الاساسي هو ايجاد الحلول الملائمة للقضاء على السوق غير الرسمي. [2]

وفي موقف اخر اصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعليمة لجميع ولايات الوطن وقوات الامن بتطبيق سياسة العصى لمن العصى من خلال اصدار اوامر بمطاردة وقمع تجار الارصفة ، والاسواق غير الرسمية.[3]

---

1 جريدة النهار المؤرخة في14 -03-2008

2 Le journal Quotidien d'Oran le21-10-2010.

3 جريدة وطني المؤرخة في 17-04-2010

فمن خلال هذه المواقف الصريحة تجاه القطاع غير الرسمي يتبين لنا بروز الارادة السياسية في السنوات الاخيرة للقضاء على ظاهرة اللارسمية، وهذا مالانجده في الخطابات السياسية قبل بداية الالفية الثالثة، ففي فترة التسعينات شهدت الجزائر تحرير الاقتصاد الوطني بدون توفير المراقبة من طرف سلطات الدولة مما سمح بوجود مجال حر لتطور الممارسات غير الرسمية.[1] وقد يفسر تسامح الدولة ، وعدم تدخلها لوقف تطور الممارسات غير الرسمية في تلك الفترة الى الدور الذي كان يلعبه القطاع غير الرسمي في امتصاص الضغط الاجتماعي الذي كان يعاني منه المجتمع الجزائري ، وربحا للسلم الاجتماعي جعلت الدولة لا تتخذ موقفا صريحا تجاه ظاهرة القطاع غير الرسمي.

واما فيما يخص موقف الدولة تجاه هذه ظاهرة من الناحية القانونية ،والذي يتجلى من خلال ي قوانينها التي تصدرها عن طريق الية البرلمان ، نجد انها لم تولي اهتمام كبير تجاه هذه الظاهرة.

فمن حيث التأطير القانوني لهذه الظاهرة لا نجد نصوص قانونية تنظم العمل غير الرسمي كما هو الحال في الدول المتطورة كفرنسا، والتي نجد فيها تنظيم قانوني لهذه الظاهرة في قانون العمل ، في الكتاب الثاني المعنون ب " الردع ضد العمل غير القانوني".

فمن خلال قراءة هذا الكتاب يظهر الموقف الصريح للمشرع الفرنسي في محاربة ظاهرة اللارسمية ، فقد اعطى مختلف اشكال العمل غير الرسمي وكيفها على انها جرائم كالعمل الخفي، وهي كلها مذكورة في المادة 8211 من قانون العمل الفرنسي.

1 BOUNOUA C," le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne ", In Revue Economie et Management, N 01, Université de Tlemcen, 2002, p:29.

واما فيما يخص العقوبات نجد ان المشرع الفرنسي شدد في العقوبات لكل شخص يخالف احكام النظام القانوني الذي ينظم العمل غير الرسمي.

- فيما يخص الاشخاص الطبيعية **Les personnes physiques** قد تصل العقوبة الى خمس سنوات ، وغرامة تقدرب **75.000** اورو.

- فيما يخص الاشخاص المعنوية **Les personnes morales** قد تصل العقوبة الى غرامة تقدر **ب 225.00** اورو ، وحل المؤسسة.

واما اذا نظرنا الى المشرع الجزائري في تعامله مع المستخدم الذي يخل بالتزاماته ، كعدم تصريح العمال نجد انه تساهل معه نظرا لأنه اقر عقوبات غير قهرية ، وغير مقنعة.[1] تصل العقوبة الى غرامة قدرها **2000** دج .[2]

وامام غياب التأطير القانوني لظاهرة القطاع غير الرسمي بحثنا حول اذا كان هناك هيئة او مؤسسة عمومية اسندت لها مهمة صريحة في محاربة ظاهرة اللارسمية في الجزائر لم نجد ولا مؤسسة في المنظومة التشريعية كما هو موجود مثلا في فرنسا الديوان الوطني لردع العمل غير الرسمي ، والذي تم انشائه خصيصا لردع الجرائم المتعلقة بالعمل غير الرسمي.

فمن خلال ماقلناه انفا حول غياب التنظيم القانوني لظاهرة اللارسمية في الجزائر ، وعدم وجود الية قانونية تسهر على محاربة العمل غير الرسمي يظهر جليا غياب موقف صريح من طرف الدولة لمعالجة ظاهرة اللارسمية من الناحية القانونية ، كما انه اصبحت هناك ضرورة لتأطير هذه الظاهرة ، وادماجها في الاقتصاد الرسمي نظرا للمكانة التي اصبحت تحتلها في الاقتصاد الوطني.[3]

---

1 BENAMER B," hygiène et sécurité du travail dans le secteur informel et rôle de l'inspection du travail", In Revue Algérienne du travail, N32, Alger, INT, 2004, p:62.

2 Art 7 du loi N 83-14 relative aux obligations des assujettis en matière de sécurité sociale.

3 GASMI Z ,"le secteur informel et protection sociale des non salaries", In Revue Algérienne du travail ,N31,Alger,INT , 2004, p:74.

خاتمة الفصل الثاني

لقد نشا القطاع غير الرسمي في الجزائر في عهد الاشتراكية اين كان يلبي حاجيات المجتمع من السلع والخدمات، والتي لم يلبيها القطاع الرسمي ، فبعد دخول الجزائر اقتصاد السوق وتطبيقها لسياسة اعادة الهيكلة ، وما نتج عنها من اثار سلبية اصبح للقطاع غير الرسمي دور اجتماعي من حيث انه اصبح يشكل مصدر شغل ودخل للفئات الاجتماعية البطالة ، والفقيرة . وامام انتشار ظاهرة اللارسمية في مختلف القطاعات الحيوية دفعت الدولة باتخاذ موقف صريح تجاه هذه الظاهرة من خلال ضبطها ، ومكافحتها بكل السبل ، فالدولة اصبحت تنظر الى ظاهرة القطاع غير الرسمي على انها ذلك الخطر الذي اصبح يهدد الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

ازمة التشغيل في سوق العمل وعلاقتها بانتشار العمالة غير الرسمية

مقدمة الفصل الثالث :

لقد شهدت الجزائر في السنوات الاخيرة عدة تحديات ومن بين اهم هذه التحديات ازمة التشغيل والتي تجلت في انتشار البطالة في اوساط الشباب ، وفي نقص فرص العمل الدائمة.

فبالرغم من ان الدولة وضعت في السنوات الاخيرة عدة اليات للتشغيل ، وبرامج تنموية كبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، والذي استغرق تنفيذه ثلاثة سنوات من **2001- 2004** ، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من **2005 – 2009** .

كلها برامج كانت تهدف الى توفير مناصب شغل ، والحد من الفقر ، وتحسين القدرة الشرائية ، ولكن اذا نظرنا في الواقع نجد ان عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في تزايد مستمر، وان نسبة الشغل غير الرسمي في تطور مستمر مما يعكس نقص التشغيل في سوق العمل .

لقد اصبح القطاع غير الرسمي في ظل ازمة التشغيل يلعب دورا فعالا في استيعاب العمالة الحضرية البطالة وعلى هذا الاساس سوف نتناول في هذا الفصل اشكالية التشغيل وعلاقتها بانتشار العمالة غير الرسمية.

ا - لمحة تاريخية عن تطور سوق العمل في الجزائر :

لقد عرف سوق العمل في الجزائر عدة مراحل تاريخية بدءا من الاستقلال الى غاية انتهاء المرحلة الاشتراكية اين كانت الدولة هي المستخدم الوحيد لليد العاملة ، ثم بعد ذلك تغيرت ملامح سوق العمل في المرحلة الليبرالية اين اصبح القطاع الخاص شريك الدولة في استخدام اليد العاملة ، كما ان سوق العمل اصبح اكثر تنظيما من المرحلة السابقة، فمن خلال هذا التغير سوف نقسم تطور سوق العمل الى ثلاثة مراحل وهي كالتالي :

ا – مرحلة ما بعد الاستقلال وتمتد من سنة 1962 الى 1965 :

تتميز هذه المرحلة بندرة الكفاءات والاطارات في سوق العمل نظرا لهجرة كل النخب والاطارات الفرنسية من جهة ، ومن جهة اخرى عدم كفاية الكفاءات ، والاطارات الجزائرية لتغطية هذا الفراغ ، وتدعيما لسوق العمل بالأيدي العاملة المؤهلة تم الاستعانة بإطارات اجنبية خاصة من المشرق العربي كمصر، سوريا.

وقد شهدت هذه الفترة تفشي البطالة بشكل مذهل حيث وصل عدد البطالين الى مليونين.[1]

ب – المرحلة الاشتراكية وتمتد من 1966 الى1989 :

لقد شهد سوق العمل في فترة السبعينات نوع من الانتعاش نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة التصنيع الامرالذي ادى الى زيادة الطلب على العمل ، وتقليص نسبة البطالة.

وفي فترة الثمانينات تغيرت الامور واصبح سوق العمل يعيش فقدان التوازن ما بين العرض والطلب نتيجة للازمة السوسيو الاقتصادية التي عاشتها الجزائر جراء انخفاض اسعار النفط..[2]

---

1 www.ons.dz.

2 BOUTALEB K ," le marché du travail en Algérie : le poids de L'emploi informel", In Revue Economie et Management , N01, Université de Tlemcen ,2002,p :108.

ج – مرحلة اقتصاد السوق وتمتد من 1990 الى 2010 :

تتميز هذه المرحلة بتخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي ودخول اقتصاد السوق ، وقد ترتب عن هذه المرحلة الانتقالية خاصة في فترة **1990 – 1999** الى ارتفاع نسبة البطالة وصلت ما يقارب **30** ٪ سنة **1999**.[1]

ان الاصلاحات الاقتصادية ، واتباع سياسة اعادة الهيكلة اثرت على سوق العمل من حيث تقليص دور القطاع العام ، تخفيض الاستثمارات العمومية ، تقليص العاملين في المؤسسات العمومية باتباع سياسة الخوصصة ، والتي ادت الى تسريح حوالي **405.000**عامل في فترة ما بين **1994-1997**.[2]

ولقد عرفت هذه المرحلة انشاء عدة هيئات اسندت لها مهمة تنظيم سوق العمل وهي كالتالي :

انشاء المصالح العمومية للشغل سنة **1990** هدفها هو خلق النشاطات المهنية.

انشاء هيئة تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة **1997** كوسيلة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

وفي سنة **2002** انشئت مديرية التشغيل بالولاية ، تهدف الى تشجيع وتطوير التشغيل.

انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة **2004** ، تهدف الى تدعيم اصحاب المبادرات الفردية لمساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

ان تطور سوق العمل في هذه المرحلة من خلال انشاء هذه الهيئات جاء نتيجة للأثار السلبية التي خلقتها المرحلة الانتقالية من اقتصاد التخطيط الى اقتصاد السوق كانتشار البطالة، والفقر.

1 www.ons.dz.

2 MUSETTE M-S, HAMMOUDA N-S , ISLI A , Marché du travail et emploi en Algerie,Alger,B.I.T,2003,P :30.

II - اليات تنظيم سوق العمل في الجزائر :

لقد زاد اهتمام الجزائر بقطاع الشغل منذ دخولها للمرحلة الانتقالية للاقتصاد السوق من خلال تكثيف جهودها لمواجهة ظاهرة البطالة ، وذلك بوضع وتحسين هياكل التشغيل ، وتعزيز امكانياتها لضبط ، وتسيير سوق العمل.

واهم هذه الهياكل التي تنشط في سوق العمل نجد الوكالة الوطنية للتشغيل ، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ان كل هذه الوكالات لها دور محدد في سوق العمل تتمثل فيما يلي :

ا - الوكالة الوطنية للتشغيل :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **90-259** ، مهمتها الاساسية هي تنظيم سوق العمل ، وتسيير العرض والطلب من خلال تقريب طالبي العمل وهم البطالين ، واصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي ، والخاص باستثناء الادارة العامة.

واما من جانب التنظيم فان الوكالة مهيئة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من المديرية العامة ، الوكالات الجهوية ، الوكالات المحلية.

ب - وكالة التنمية الاجتماعية:

انشئت سنة **1996** في ظل تطبيق مخطط اعادة الهيكلة بالجزائر ، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة ، وذلك بوضع تدابير لمحاربة البطالة والفقر، والتهميش.

ومهمتها الاساسية تكمن في ترقية وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة ، او الذين مستهم البطالة.

ج - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

هي هيئة ذات طابع خاص انشئت سنة **1997** كجهاز دعم لتشغيل الشباب ، وكوسيلة لمعالجة مشكل البطالة ، وقد اوكلت لها عدة مهام اهمها تشجيع الشباب اصحاب المبادرات لخلق النشاطات ، اعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه، تشجيع كل الاجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب.

د - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : [1]

انشئت هذه الهيئة سنة **2004** كهيئة مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ، ويكمن دورها كذلك في تقديم الدعم والاستشارة ،والمرافقة للمبادرين ، وضمان المتابعة لإنجاز المشاريع.

ان كل هذه الوكالات التي ذكرناها انفا وضعتها الدولة من اجل ترقية التشغيل ، ومحاربة البطالة ، وتحقيق الادماج المهني لمختلف الفئات لاسيما فئة الشباب ، وبالتالي خلق توازن في سوق العمل ، وتدعيما لعمل هذه الهيئات تم انشاء برامج لإدماج الشباب المؤهل العاطل عن العمل ، واهم هذه البرامج نجد برنامج عقود ما قبل التشغيل.

1انظر المرسوم الرئاسي رقم 08- 10 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. الجريدة الرسمية عدد 05 مؤرخة في 30 يناير 2008 ، ص 04.

لقد أنشئ هذا الصنف الجديد من العقود بموجب المرسوم التنفيذي رقم **08 – 127** المؤرخ في **30 افريل 2008** المتعلق بالإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

فبالرغم من وضع هيئات التشغيل لضبط سوق العمل ، وبرامج عقود ما قبل التشغيل الا انه ما يلاحظ ان سياسة التشغيل المتبعة خاصة فيما يتعلق بفئة الشباب ، اصحاب الشهادات الجامعية ،هي سياسة في مجملها تهدف الى تشغيل هذه الفئة بشكل مؤقت، فبمجرد انتهاء عقد ما قبل التشغيل تعود الامور الى طبيعتها الاولى اين يصبح الشاب بطال من جديد.

III - جوانب سوق العمل في الجزائر :

تتمثل جوانب سوق العمل في جانب العرض وهم طالبي العمل ، اين يعرض العامل خدماته في سوق العمل مقابل اجر، وفي جانب الطلب اين يطلب ارباب العمل خدمات العمل من سوق العمل مقابل ما يدفعونه من اجر للعاملين.

ويعرف سوق العمل على انه المجال الذي تتم فيه عملية بيع وشراء قوة العمل ، تعرف العملية الاولى بعرض العمل الذي يتمثل في عدد الافراد المتقدمين لبيع قوة عملهم ، اما العملية الثانية فتعرف بالطلب عن العمل وهو تقديم ارباب المؤسسات الصناعية الى شراء قوة العمل من اجل اتمام عمليتهم الانتاجية. [1]

واما فيما يخص اهم العوامل التي اثرت على جوانب سوق العمل في الجزائر نجد ما يلي :

ا – جانب العرض :

ان اهم العوامل التي تؤثر في هذا الجانب نجد النمو الديمغرافي ، ومستوى تأهيل قوة العمل والهجرة الداخلية ، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة قوة العرض عن قوة الطلب ترتب عنها ازمة التشغيل في سوق العمل ظهرت في صورة البطالة ، وانتشار العمالة غير الرسمية.

وقد اكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطيب لوح ان سوق العمل يتميز بتسجيل **300.000** الف طلب اضافي سنويا من بينهم **120.000** طلب من خريجي التعليم العالي ، واضاف الوزير ان **70** ٪ من مجموع هذا الطلب صادر من فئة الشباب طالبي الشغل الى جانب حوالي **30** ٪ من طرف العنصر النسوي.[2]

---

1 مولاي حاج مراد، العمال الصناعيون في الجزائر،اطروحة الدكتوراه، جامعة وهران،2005،ص65.
2 جريدة النهار المؤرخة في 16-03-2010.

ان النمو السكاني في الجزائر قد ادى الى نمو قوة العمل ، وتطور الفئة النشيطة في سوق العمل ادى الى زيادة قوة العرض ، وتشير الاحصائيات ان نمو الفئة النشيطة بوثيرة سريعة بما يقارب **4** ٪ سنويا، فقد ارتفع العدد من **2.564.663** شخص سنة **1966** الى **8.069.000** سنة **1997** الى **10.812.000** سنة **2010**. [1]

اما فيما يخص الهجرة الداخلية في الجزائر فقد لعبت دورا كبيرا في زيادة نسبة التحضر خاصة في فترة التسعينات ، وبداية الالفية الثالثة ، مما ادى الى زيادة القوى العاملة في المدن، وبالتالي زيادة العرض عن الطلب في سوق العمل ظهرت في شكل الممارسات غير الرسمية.

ان مستوى تأهيل قوة العمل له تأثير على جانب العرض من ناحية ان سوق العمل يحتاج الى يد عاملة مؤهلة ، وتتناسب مع متطلباته ، ففي الجزائر مازالت نسبة الامية مرتفعة تقدر ب **22.1** ٪ ما يعادل ستة ملايين امي سنة **2008**. [2]

وتشير ارقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ان **75** ٪ من الشباب يبلغون من العمر **18** سنة يوجدون خارج المنظومة التربوية بدون تكوين يؤهل للحصول على وظيفة. [3]

ان فئة الشباب غير المؤهلين هي الفئة الاكثر تضررا من البطالة نظرا لان سوق العمل في الجزائر اصبح يحتاج الى يد عاملة مؤهلة .

1 w.w.w.ons.dz
2 w.w.w.ons.dz

3 جريدة الشروق المؤرخة في 22-02-2011.

ب - جانب الطلب :

يمثل جانب الطلب في سوق العمل ارباب العمل ، وقد عرف هذا الجانب عجز في الطلب عن العمل نتيجة لوجود عدة عوامل اثرت فيه اهمها اساليب الانتاج ، والاستثمار.

لقد اتجهت الجزائر اتجاه مسايرة العولمة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مختلف القطاعات معتمدة على استخدام اساليب انتاج كثيفة راس المال على حساب كثافة العمل.

ان هذا التوجه الحديث اثر على امتصاص اليد العاملة البطالة في سوق العمل.

يعتبر ركود قطاع الاستثمار في الجزائر من اهم العوامل التي ادت الى انخفاض الطلب على العمل، وهذا بالرغم من ان الدولة وضعت ترسانة كبيرة من القوانين والتحفيزات من اجل تحسين ظروف الاستثمار، وترجع اسباب عدم تطور هذا القطاع الى وجود عدة معوقات تعرقل عملية الاستثمار اهمها المعوقات الادارية كالبيروقراطية ، والوساطة ، والمحسوبية.

IV - خصائص سوق العمل في الجزائر :

لقد عرف سوق العمل في الجزائر خلال السنوات الاخيرة عدة تغيرات نتيجة لتأثير عدة عوامل على جوانبه مما جعله يتميز بخصائص لم تكن موجودة في العقود ما قبل المرحلة الليبرالية ، ومن اهم هذه الخصائص نجد ما يلي :

1 - انقسام سوق العمل : ينقسم سوق العمل الى سوقين اساسيين وهما على النحو التالي :

1 - 1- سوق العمل الرسمي :

ان هذا السوق يشمل القطاع العمومي والقطاع الخاص ، ويخضع لمجموعة من القوانين التي تصدرها الدولة ، ويتميز هذا السوق انه يوفر الحماية الاجتماعية للعاملين فيه ، ويفتح الفرص لزيادة التأهيل ، كما انه يسمح بممارسة العمل النقابي ، فهو بذلك سوق يوفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل ، وثبات الدخل ، والحد الادنى من الاجر.

ويعتبر القطاع العام اهم مصدر من حيث توفير مناصب العمل في سوق العمل الرسمي، ويشمل هذا القطاع ، المؤسسات العمومية ، والادارات العامة .

واما القطاع الخاص فهو يشمل القطاع الخاص الوطني ، والقطاع الخاص الاجنبي فهذا الاخير يتميز عن القطاع الاول بانه يستخدم يد عاملة متميزة ، وذات خبرة طويلة ، ومؤهلات كبيرة ويستفيد العاملين في هذا القطاع من الأجور العالية، ومستويات مرتفعة من التكوين.[1]

---

1 مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن ،2008،ص: 201.

1 - 2- سوق العمل غير الرسمي :

وهو يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل ، وهو سوق لا يضبطه أي تشريع او قانون او تنظيم كما ان العاملين فيه لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية ، ولا من الحد الادنى من الاجور ، ويفتقرون للتأهيل والتكوين العالي.

ويتميز كذلك هذا السوق بسهولة الدخول اليه ، وبمرونة لا نجدها في السوق الرسمي.

2 - سوق العمل هو سوق مؤقت :

يتميز سوق العمل في الجزائر انه سوق مؤقت اذ انه يوفر مناصب شغل مؤقتة ، ويظهر ذلك من خلال اليات التشغيل التي وضعتها الدولة من اجل الشباب العاطل عن العمل ، فهي في مجملها تهدف الى تشغيل الشباب بشكل مؤقت .

وحسب الاحصائيات لسنة **2008** فقد تم بصفة مؤقتة توظيف حوالي **133.968** شاب ، مقابل توظيف **21.304** بصفة دائمة لنفس السنة ، انظر الجدول التالي : [1]

السنة	توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة	المجموع
2001	3.191	20.505	23.696
2002	3.647	23.400	27.047
2003	6.696	32.509	39.205
2004	11.689	45.357	57.046
2005	11.956	52.136	64.092
2006	17.627	79.223	96.850
2007	19.307	106.334	125.641
2008	21.304	133.968	155.272

1 ONS, Algérie en Quelque chiffres, Alger, 2008, p:11.

3 - جمود سوق العمل :

يتمثل هذا الجمود في عدم وجود المرونة في المحيط الاداري ، وتظهر في كثرة الاجراءات ، والشروط الادارية للحصول على منصب عمل ، او قرض بنكي خاصة بالنسبة للشباب اصحاب المبادرات الفردية لإنجاز المشاريع.

ان هذا الجمود الذي اصبح يميز سوق العمل الرسمي في الجزائر جعل من فئة الشباب التي ليس لها تأهيل ، و تكوين تلجا الى سوق العمل غير الرسمي نظرا لعدم وجود قيود تمنعه من الدخول لهذا السوق.

4 – سوق عمل يتميز ببطالة الشباب :

لقد تميز سوق العمل في الجزائر منذ دخولها الى اقتصاد السوق الى غاية **1999** بارتفاع في نسبة البطالة وصلت ما يقارب **30**٪ ، ولكن بحلول الالفية الثالثة انتعش سوق العمل من خلال تقليص نسبة البطالة وصلت الى **10**٪ أي ما يعادل **1.076.000** بطال ، وهذا خلال الثلاثي الرابع من سنة **2010**. [1]

فبالرغم من ان البطالة تمس مختلف الفئات الاجتماعية الا انه يلاحظ دائما ان فئة الشباب هي التي تمسها بكثرة ، وقد اكد هذا الطرح في دراسة لمركز الابحاث **Cread** على لسان مديره نصر الدين حمودا، ان الشباب هم دائما ضحية البطالة، اذ ان من بين ثلاثة شباب هناك شابين بطالين.[2]

1 www.ons.dz.

2 جريدة النهار المؤرخة في 28-12-2010.

وفي تحقيق اخر اجره الديوان الوطني للإحصائيات ، ان البطالة تمس بشكل خاص فئة الشباب من **20-24**، انظر الجدول التالي :[1]

فئة العمر	المشتغلون	البطالون	فئة العمر	المشتغلون	البطالون
20سنة	415.000	140.000	44-40	1.082.000	34.000
24-20	1.27.000	388.000	49-45	916.000	19.000
29-25	1.581.000	348.000	54-50	662.000	15.000
34-30	1.337.000	149.000	60-55	429.000	7000
39-35	1.178.000	69.000	60 فاكثر	260.000	-
			المجموع	9.146.000	1.169.000

5 - ضعف مشاركة النساء في سوق العمل :

لقد اصبحت قضية النهوض بالمرأة واشراكها في التنمية الوطنية خلال السنوات الاخيرة من اولويات الدولة الجزائرية ، فبالرغم من تكريس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال ، والنساء دستوريا ، وقانونيا الا انه مازالت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ضعيفة من النسبة الاجمالية.

فحسب اخر احصائيات للديوان الوطني للإحصائيات لسنة **2009** ان هناك **9.472** مليون تعمل في الجزائر ، **84.7** ٪ من الفئة العاملة رجال ، مقابل **15.3** ٪ من نساء.[2]

1 ONS, Algérie en Quelque chiffres, Alger, 2008, p:15.
2 www.ons.dz.

6 - حيوية قطاع التجارة والخدمات في سوق العمل:

ان من اهم القطاعات التي تستقطب اليد العاملة في الجزائر نجد قطاع التجارة والخدمات ، والذي يمتص اكثر من نصف اليد العاملة في الجزائر ، متبوعا بقطاع الاشغال العمومية، والبناء ، ثم قطاع الفلاحة ، واخيرا قطاع الصناعة.

انظر الجدول التالي : [1]

القطاع	المشتغلون	٪
الفلاحة	1.252.000	13.69
الصناعة	1.141.000	12.48
بناء واشغال عمومية	1.575.000	17.22
تجارة وخدمات	5.178.000	56.61
المجموع	9.146.000	100

1 ONS, op. cit , p: 15.

V - اسباب نقص التشغيل في سوق العمل :

لقد وضعت الجزائر عدة اليات لتنظيم سوق العمل من اجل خلق ديناميكية في قطاع الشغل ، والتقليل من حجم البطالة ، الا ان الواقع اثبت عجز هذا القطاع في توفير مناصب الشغل في سوق العمل، مما ادى الى انتشار البطالة في اوساط الشباب ، وزيادة الشغل غير الرسمي .

ولاستفسار حول ظاهرة نقص التشغيل في سوق العمل وجدنا ان هناك عدة اسباب ساهمت في خلق هذه الظاهرة نوردها فيما يلي :

1 - ضعف الوساطة في سوق العمل:

تعتبر الوساطة من اهم اليات التي من خلالها نحقق الموائمة ما بين طالبي العمل ، وفرص العمل الموجودة ، او المحتملة ، ففي الجزائر اسندت الوساطة لعدة هيئات كالوكالة الوطنية للتشغيل، فهي تعتبر اهم وسيط في مجال الشغل ، من مهامها الاساسية تقريب طالبي الشغل من ارباب العمل .

وما يميز الوساطة في سوق العمل انها ضعيفة ادت الى ضعف في ضبط ، وتسيير سوق العمل .

ومن اهم الاسباب التي ادت الى ضعف الوساطة في سوق العمل هو كثرة الوسطاء ، وتقسيم تسيير عملهم فيما بينهم ، جعل من عملية الوساطة صعبة ، وتتطلب تنسيق اكثر خاصة وان هيئات الوساطة هي هيئات عمومية ، ولا تخضع لنفس السلطة الوصائية.

ان غياب التنسيق المنظم ما بين الوسطاء ، وارتباطهم بعدة دوائر وزارية اضعف قدرة الدولة في ضبط ، و تسيير سوق العمل.[1]

1 BARBIER J-P, l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, Genève, BIT, 2006, P:75.

2 - غياب الية التشغيل بالنسبة للشباب الذي ليس له تأهيل او تكوين:

ان هذه الفئة الاجتماعية لم تحظى باهتمام واسع في مجال سياسة التشغيل ، كما حظيت به فئة الشباب المؤهل، فمعظم برامج التشغيل الموجودة في القوانين ، والتنظيمات كبرنامج عقود ما قبل التشغيل لا تهتم بفئة الشباب غير المؤهل ، وهذا ما زاد صعوبة في ادماج هذه الفئة في سوق العمل.

3 – ضعف استجابة نظام التعليم والتكوين المهني لاحتياجات سوق العمل:

ان عدم توافق وتماشي برامج التعليم والتكوين مع التطور التكنولوجي ، واحتياجات سوق العمل نتج عنه نقص في اليد العاملة المؤهلة، وقد انعكس ذلك على الشباب المتخرج من مراكز التكوين المهني في ايجاد منصب عمل ، والاندماج في سوق العمل.[1]

وقد اعترف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالخلل المسجل على مستوى التعليم والتكوين من ناحية ، وما يتطلبه سوق العمل في الجزائر من ناحية اخرى.[2]

ان السياسة التعليمية والتكوينية في الجزائر عاجزة عن تلبية متطلبات سوق العمل ويرجع ذلك الى غياب التخطيط والتنسيق السليم ما بين الوزارات المعنية نتيجة للأسباب التالية : [3]

ا - افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم.

ب - عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

ج - غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية.

د - تطبيق انماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل.

---

1 بوفلجة غيات ، التكوين المهني والتشغيل بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2006 ،ص : 57.
2 جريدة الشروق المؤرخة ليوم 05-11-2008.
3 مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2008 ،ص : 256.

ه - غياب المنهج المتطور ، وذلك راجع الى عدم توافر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة.

ان غياب التخطيط السليم للقوى العاملة ادى الى عدم تحقيق التوافق ما بين البرامج التعليمية والتكوينية مع متطلبات سوق العمل.

4 - غياب المرونة في قطاع التشغيل :

ان ما يعرقل عملية التشغيل في الجزائر هو وجود البيروقراطية في قطاع التشغيل الامر الذي ادى الى جمود العلاقة ما بين هيئات التشغيل ، والشباب البطال.

وقد اكد وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي السيد طيب لوح ان عدم تطبيق برامج التشغيل ، والحد من البطالة مرتبط اساسا بالبيروقراطية التي تمارسها المصالح المحلية.[1]

ان كثرة الاجراءات، والوثائق الادارية عطلت من عملية التشغيل ، كما ان صعوبة الحصول على القروض البنكية ادى الى تضعيف روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم **: 15**

"L'Ansejفيها كواعث بزاف على هذي ما روحتش عندهم باهتكون dossier لقلك وقت ولا قبلهلك "

5 – ضعف الاستثمار في القطاع الاقتصادي :

يعتبر الاستثمار من اهم الاليات التي تعتمد عليها معظم الدول في تحريك اقتصاداتها من اجل تحقيق التنمية ، فالجزائر من بين الدول التي اعطت اهمية لقطاع الاستثمار.

---

1 جريدة الجزائر الجديدة المؤرخة في 02-06-2011.

وذلك من اجل خلق ديناميكية في قطاع التشغيل بتوفير مناصب الشغل ، والحد من البطالة.

فبالرغم من الترسانة الكبيرة من القوانين والتحفيزات ، والتي وضعت اساسا لتشجيع الاستثمار الا ان الاستثمار في الجزائر مازال ضعيفا ، ويفسر عدم تدفق الاستثمارات في الجزائر الى وجود عدة عراقيل تعرقل عملية الاستثمار.

ومن اهم معوقات الاستثمار في الجزائر نجد ما يلي : [1]

1 – المعوقات الادارية كبطء العمل الاداري ، الفساد الاداري كالرشوة ، والمحسوبية.

2 – معوقات الضرائب والرسوم، وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة.

3 – معوقات التكلفة ، وتتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج .

4 – معوقات التمويل ، وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل.

5 – المعوقات القانونية ، وتتمثل في تعدد القوانين والانظمة ، والتغييرات في القوانين.

---

1 منصوري زين ،**"** واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد 02 ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، بجامعة الشلف،الجزائر،ص142.

خاتمة الفصل الثالث :

لقد اصبح سوق العمل في الجزائر يعيش عدة مشاكل اهمها مشكلة البطالة لدى فئة الشباب ، والتي نتجت عن فقدان التوازن ما بين عمليتي الطلب والعرض عن العمل.

فبالرغم ان الدولة وضعت عدة اليات التشغيل للحد من البطالة الا ان هذه الاجراءات المتخذة لتدعيم التشغيل تميزت انها مؤقتة ، وغير منظمة ، ولا توفر مناصب عمل دائمة ، بل اصبحت عاجزة عن تلبية الطلب الإضافي لمناصب الشغل.

وامام عجز القطاع الاقتصادي الرسمي في امتصاص العمالة الحضرية ظهرت ظاهرة القطاع غير الرسمي بشكل ملفت للنظر في المدن الجزائرية لتعويض النقص المسجل في مناصب العمل، فهذا القطاع زادت مساهمته في توفير مناصب العمل ، وتامين الدخل للأفراد العاطلين عن العمل في ظل وجود اسباب ساهمت في نقص التشغيل في سوق العمل.

فالأفراد اصبحوا يقبلون على القطاع غير الرسمي كونه اصبح يعالج بعض الاثار السلبية الناجمة عن البطالة.

الفصل الرابع

الخصائص السوسيو ثقافية للعاملين في الورشة غير الرسمية

مقدمة الفصل الرابع:

تعتبر الورشة غير الرسمية من اهم وحدات تحليل القطاع غير الرسمي ، فهي تعتبر من بين الفضاءات التي تعمل فيها العمالة غير الرسمية ، وتعرف على العموم على انها وحدة للإنتاج تتميز بصغر حجمها، وعدم احترامها للقوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها، واستغلالها.

فمن خلال هذا الفصل سوف نعرض اهم الخصائص العامة ، والخصائص السوسيوثقافية التي تميز فئة العاملين في الورشات غير الرسمية من اجل اعطاء هوية لهذه الفئة الاجتماعية ، وتشخيص العوامل المؤثرة فيها للعمل في القطاع غير الرسمي.

I - الورشة غير الرسمية كوحدة التحليل للقطاع غير الرسمي:

تعتبر الورشة غير الرسمية من اهم الوحدات في تحليل وفهم القطاع غير الرسمي، كما انها اصبحت الوحدة الاكثر استعمالا وشيوعا خاصة في المجال الاحصائي لقياس حجم ظاهرة اللارسمية ، وقد حاول بعض الباحثين فهم هذه الوحدة الانتاجية من زوايا مختلفة سواء من خلال معيار نمط التسيير ، او معيار التسجيل بإدارة الضرائب ، او معيار حجم المؤسسة.[1]

ان الورشات غير الرسمية تعرف على انها مؤسسات لإنتاج الخدمات والخيرات ، ميزتها انها غير مرئية ، لها عمالة محدودة ، لها ضعف في الاستثمار ، وتعمل في فضاء ضيق ومؤقت بمعنى لا يوجد تعهد لمدى طويل.[2]

لقد اصبحت دراسة الورشة غير الرسمية من اولويات اقتصاديات الدول النامية ، والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية نظرا لما لها من اهمية كما لو درسنا المؤسسات الاقتصادية الرسمية ، وتتجلى هذه الاهمية في الفوائد التالية :

1 - من الناحية المنهجية :

ان الورشة غير الرسمية كوحدة اقتصادية لإنتاج الخدمات والخيرات تسمح لنا بقياس حجم القطاع غير الرسمي خاصة اذا تمسكنا بمعيار حجم المؤسسة .

فمن خلال قياس حجم الورشات غير الرسمية نحدد مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في الانتاج المحلي الخام ، وفي قطاع الشغل.

---

1 MUSETTE M-S,HAMMOUDA N-E,**"** la mesure de l'emploi informel en Algérie**"**, In Revue Economie et Management ,N01, Université de Tlemcen ,2002.p:39.

2 GUEVORKIAN K, l'économie non enregistrée, Paris, L'Harmattan, 1998, p:12.

2 - من الناحية الاقتصادية:

لقد اصبحت الورشات غير الرسمية تلعب دورا كبيرا في توليد الدخل ، وخلق مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية ، البطالة ، و الفقيرة ،وحتى المهاجرين من الريف الى المدينة الذين لم يجدوا منصب عمل في القطاع الرسمي.

ومن خلال هذه الورشات غير الرسمية يمكن لنا كذلك تقدير مدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي .

3 – من الناحية التنظيمية :

تعتبر الورشة غير الرسمية كنسق اجتماعي وتنظيمي له خصائصه تميزه عن المؤسسات الاقتصادية الرسمية، وبالتالي يمكن لنا استخدام نظريات علم الاجتماع العمل والتنظيم لاستخلاص خصائص العمل والتنظيم في الورشة غير الرسمية ، ومختلف انماط التسيير فيها ، واستراتيجية العاملين فيها.

II - الخصائص العامة للعاملين في الورشة غير الرسمية:

لقد اصبحت الورشات غير الرسمية تستخدم اعداد هائلة من العاطلين عن العمل ، ومن مختلف الفئات الاجتماعية سواءا من حيث الجنس ، السن ، الحالة المدنية ، المستوى التعليمي .

ويرجع سبب انخراط الافراد في الورشات غير الرسمية الى الدور الذي تلعبه هذه الاخيرة في توفير مناصب شغل ، وتوفير الدخل بصفة دائمة او مؤقتة.

ان قلة الدراسات التي تناولت موضوع العمالة في الورشات غير الرسمية جعلنا نهتم بهذه الفئة من خلال محاولة فهم واقعها الاجتماعي، والمهني.

ومن اهم الدراسات في الجزائر التي تناولت موضوع العمالة في القطاع غير الرسمي من زاوية الاقتراب المؤسساتي ، نجد دراسة فيلالي احمد **Felali.A** والذي قسم العاملين في القطاع غير الرسمي الى ثلاثة مجموعات.[1]

المجموعة الاولى : تحتوي على الماجورين الذين ليس لهم اي تأهيل مهني ، وضعيتهم الاجتماعية جد هشة، ينحدرون من اسر فقيرة، ووظفوا لفترة زمنية محددة.

ان هذه الفئة الاولى تجهل حقوقها في مجال قانون العمل ، والضمان الاجتماعي.

المجموعة الثانية: تمثل اشخاص ينشطون ويشتغلون في القطاع غير الرسمي، لهم تأهيل مهني ويعلمون بحقوقهم جيدا ، وهم اشخاص يشتغلون منصبين او اكثر.

ان هذه الفئة تعمل عند عدة ارباب عمل ، تستفيد من امتيازات الضمان الاجتماعي بتصريحها في احد مناصب العمل ، واما المنصب الثاني لا ترى فيه مصلحة لإعادة التصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي.

---

1 FILALI A, "sécurité sociale et travail informel", In Revue Algérienne du travail, N32, Alger, INT, 2004, PP:56-57.

المجموعة الثالثة: وتتكون من شباب بحاجة الى اكتساب خبرة مهنية ، وعلى الخصوص نجد فئة الممتهنين **Apprentis**، والتي تحتاج الى تكوين تطبيقي.

واما فيما يخص دراستنا حول العاملين في الورشات غير الرسمية نجد انهم يتميزون بالخصائص التالية :

1 - السن والجنس :

من خلال هذه الدراسة يظهران العمل في الورشات غير الرسمية يمارسه فئة الشباب ، وقد يفسر ذلك الى ان هذه الفئة هي اكثر عرضة للبطالة .

واما فيما يخص الجنس يظهر ان اغلب العاملين في الورشة غير الرسمية من جنس الرجال وقد يفسر ذلك الى طبيعة العمل في الورشة ، والذي يتطلب قدرات جسدية كبيرة.

وحسب تصريح المبحوث في المقابلة رقم : **02**

"ان راني في 25 سنة تاع خدمة في Atelier لقلك تكون صبار ، وعندك القوة باه تتحمل المتاعب."

2 – الاصل الجغرافي :

لقد تبين من خلال الدراسة ان معظم العاملين في الورشة غير الرسمية من اصول حضرية وهذا يفسر لنا التغيرات التي طرأت على مسلمة التي تخص العمالة غير الرسمية على انها اصلها دائما ريفي.

3 – الحالة المدنية :

ان معظم العاملين في الورشات غير الرسمية ينتمون الى فئة العزاب ، وقد يفسر ذلك الى طبيعة العمل في الورشات غير الرسمية ، والذي يتميز بعدم الانتظام ، وغياب الضمان الاجتماعي مما لا يساعد على الاستقرار وتكوين اسرة.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **07**

"انا راني حاصل مع نفسي ، ونتحال نتزوج كين دير نسرف على الاسرة، هذي الخدمة لي راني نخدم فيها مشي Stable وما فيهاش الضمان."

فمن خلال هذه الدراسة قد ظهر ان الورشات غير الرسمية اصبحت مصدر تشغيل للعمالة الحضرية، والتي تمثل فئة الشباب البطال مفنذة المقولة الشائعة في الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي، على ان هذا القطاع هو قطاع المهاجرين من الريف الى المدينة.

III - الخصائص الاجتماعية للعاملين في الورشة غير الرسمية :

1 - الفقر :

تعد ظاهرة الفقر من بين المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الانسانية ، فقد عرف الفقر لغة بالنقص والحاجة، واما اصطلاحا فقد تنوعت تعاريف الفقر ، واختلفت حسب وجهات نظر الباحثون، فالفقر هو مفهوم متطور ، فبعد ما كان يعرف على انه عدم اشباع الحاجات المادية، والفيزيولوجية اصبح في الآونة الاخيرة مرتبط بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية كنقص المشاركة في المجتمع ، الاستقلالية ، الكرامة.[1]

ومن ابرز مظاهر الفقر نجد سوء التغذية ، تدني الحالة الصحية ، وتدهور وضعية السكن.

ان هذه المظاهر اصبحت تميز العاملين في الورشات غير الرسمية نظرا لقلت الدخل ،وعدم وجود التامين الصحي ، كما ان جلهم يعيشون مع عائلاتهم الموسعة في مسكن واحد.

ان دراستنا الميدانية اثبتت انخفاض مستويات الدخل ، وعدم وجود الادخار بالنسبة للعمالة التي تعمل في الورشة غير الرسمية ، فهي بذلك تسد حاجاتها الضرورية اكثر منه هدفا لجمع المال ، وهذا ما يؤكد المقولة الشائعة ان القطاع غير الرسمي هو قطاع من اجل العيش.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **17**

"مزيا كاين Atelier رانا نعونوا رواحنا بها شويا تسلك مصاريف تعك ، ظروف تاع الدارهي لتخليك تخدم باي ثمن باه ماظلش تطلب عليهم."

1 FUSCO A , la pauvreté un concept multidimensionnel ,Paris ,L'Harmattan , 2007,p:16.

2 – البطالة :

يعتبر مفهوم البطالة من بين المفاهيم التي اخذت اهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والدراسة، فقد ارتبط هذا المفهوم بوصف حالة العاطلين عن العمل وهم قادرون عليه ، ويبحثون عنه الا انهم لم يجدوه ، ولهذا ذهبت منظمة العمل الدولية في تعريفها للبطال بانه" كل شخص قادر عن العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن بدون جدوى".[1]

واما فيما يخص البطالة في الجزائر فهي تمس بالدرجة الاولى فئة الشباب ، وهذا ما استنتجناه من خلال هذه الدراسة اين تبين ان معظم العاملين في الورشة غير الرسمية هم من فئة الشباب، وفضلا عن ذلك لم يسبق لهم وان عملوا في مؤسسة رسمية ، سواء في القطاع العام او الخاص بالرغم من اتخاذهم جميع التدابير للحصول على منصب عمل ، وهذا يبين لنا صعوبة الحصول عليه في سوق العمل.

ويصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **14**

" انا درت قاع الوسائل باه نلقى خدمة بصاح مكان ولو ، بلدنا فيها العرف بزاف ولقلك دراهم باه تخدم صحابي بال Diplome تعهم وما خدموش ."

وما يستنتج كذلك في هذه الدراسة ان معظم العاملين في الورشات غير الرسمية شهدوا بطالة طويلة ، ويشهد في ذلك مؤشر مدة البحث عن العمل في القطاع الرسمي، اذ ان معظم العاملين كبار في السن ، ومع ذلك لم يسبق لهم وان عملوا في القطاع الرسمي.

.

1 MARUANI M, REYNAUD E , sociologie de l'emploi, Paris, la Découverte,1993,pp:28-29.

3 – الظروف الاسرية :

تعتبر الاسرة الخلية الاساسية لبناء المجتمع فهي تعرف على انها مجموعة افراد تربطهم علاقة النسب والدم ، او علاقة الحواشي ، او علاقة المصاهرة.[1]

فمن خلال هذه الدراسة فقد تبين ان معظم العاملين في الورشات غير الرسمية تعيش عدة مشاكل اسرية ساهمت في استمرارها في العمل في الورشات غير الرسمية كضيق السكن ، غياب الوظيفة الاقتصادية للأسرة .

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **07**

" كومشي واحد راه ماخبون في اسرته وعنده المشاكل ما نخدمش قاع هذي الخدمة."

3-1- حجم الاسرة :

ان ما يميز حجم الاسر بالنسبة للعاملين في الورشة غير الرسمية انها ذات الحجم المتوسط ، بمعدل ستة افراد في الاسرة تعيش كلها في مسكن واحد وضيق.

تصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم :**16**

"حنا في درنا عايشين فيها عشرة افراد في شقة صغيرة لثلث غرف ، على هذي مصروف قليل في دار تحثم عليك باه تخدم و تسلك مصاريف تاعك."

3-2- غياب الوظيفة الاقتصادية للأسرة :

ان للأسرة عدة وظائف اهمها الوظيفة الاقتصادية ، فمن خلال هذه الوظيفة يحقق افرادها الاكتفاء الذاتي ، فمن خلال هذه الدراسة لقد تبين ان معظم افراد اسر العاملين في الورشة يعيشون البطالة مما انعكس عليهم بالبحث عن العمل، فلم يجدوا سوى الورشة غير الرسمية كملجأ اخير لاشباع الحد الادنى من احتياجاتهم.

---

1 JONAS N, la famille, Paris, Bréal, 2007, p:11.

IV - الخصائص الثقافية للعاملين في الورشة غير الرسمية :

يعتبر العامل الثقافي المتمثل في المستوى التعليمي والمهني من اهم العوامل التي تسمح للفرد بالاندماج في سوق العمل ، فمن خلال هذا العامل سوف نبحث ما اذا كان هناك علاقة ما بين المستوى الثقافي وانخراط الافراد في الورشات غير الرسمية.

1 - المستوى التعليمي :

يعتبر التعليم ضرورة انسانية ، واجتماعية ، وثقافية ، ووسيلة لأدراك المعرفة والفهم ، فهو يلعب دورا رئيسيا في تشكيل سلوك الفرد ، وتكوين شخصيته.

فمن خلال قراءتنا للأدبيات حول موضوع القطاع غير الرسمي تبين ان هناك مسلمة تتمثل في ان العاملين في القطاع غير الرسمي لهم مستويات تعليمية منخفضة، وبالخصوص الفئة التي تعمل بشكل مستقل كالباعة المتجولين، اوالباعة على الارصفة.

ولتأكيد هذه المقولة او نفيها قمنا بدراسة فئة العاملين لحساب الغير في الورشات غير الرسمية من خلال معرفة الخصائص التعليمية التي تميز هذه الفئة.

انطلاقا من هذه الدراسة توصلنا ان معظم العاملين في الورشات غير الرسمية مستواهم التعليمي محدود [1]، ويفسر ذلك الى ان التشغيل في سوق العمل غير الرسمي لا يتطلب مستوى تعليمي معين كما هو موجود في سوق العمل الرسمي.

---

1 انظر الملاحق. جدول المعطيات الميدانية. ص: 3.

2 – المستوى المهني:

يعتبر التكوين المهني نظام تربوي مهني يتم في مؤسسة تكوينية تسعى الى اكساب الشباب التأهيل المهني في مختلف التخصصات، وذلك عن طريق تزويدهم بمعلومات نظرية، وتطبيقية في ان واحد .

ان التكوين المهني يهدف الى اعداد الافراد للمهن من اجل ادماجهم في الحياة المهنية ، فهذا التكوين لا نجده فقط في المؤسسات الرسمية ، بل يمكن للفرد ان يكتسب هذا التكوين في القطاع غير الرسمي ، والذي يرتكز بالأساس على نظام التمهين.[1]

ومن خصائص التمهين غير الرسمي انه يتم بطريقة حرة ، وبدون تكوين ، واساتذة وبرامج.[2]

فمن خلال دراستنا لفئة العاملين في الورشة غير الرسمية تبين ان معظمهم ليس لهم أي شهادة في التكوين المهني. [3]

وان اغلبهم اكتسبوا وتعلموا المهن في اماكن العمل من خلال الخبرات المتراكمة ، وتقلد عدة مهن.

واما فيما يخص مصدر التكوين ، وتعلم المهارات تبين من خلال استجوابات المبحوثين ان معظمهم تعلموا المهنة من خلال زملاء في العمل ،واصحاب الورشات غير الرسمية.

وحسب تصريح المبحوث في المقابلة رقم : **04**

"انا تعلمت الحرفة بل L'expérience خدمت في عشرة تاع Atelier ، كنت نخدم في بداية طلاء الاحذية ممبعد وليت خياط محترف في صنع الاحذية ، والله يخلف على صحابي لي عاونوني باه تعلمت الحرفة."

1 CHARMES J , OUDIN X ,"la formation sur le tas dans le secteur informel" ,In Revue Afrique Contemporaine,N172 , Paris ,AFD,1994,p: 231.

2 BATAILLE O, les Apprentissages professionnels informels ,Paris, L'Harmattan, 2010, P: 45.

3 انظر الملاحق ، جدول المعطيات الميدانية ، ص3.

ويعتقد معظم العاملين في الورشة غير الرسمية ان اكتساب المهارة مع المحترفين والممتهنين افضل من التعلم في مؤسسات التكوين المهني.

وحسب تصريح المبحوث في المقابلة رقم : **13**

"فلCentre متتعلم والو ، الميدان هو الذي تتعلم فيه وتولي مولا حرفة ."

فمن خلال دراسة الخصائص الثقافية للعاملين في الورشة غير الرسمية استنتجنا ان العاملين الذين يعملون في الورشات غير الرسمية هم افراد غير مؤهلين علميا ، ومهنيا ، وقد يفسر تواجد هذه الفئة بكثرة في هذه الورشات الى توافق خصائصها الثقافية مع شروط العمل في الورشة غير الرسمية ، والتي لا تتطلب شروط مسبقة للعمل فيها.

خاتمة الفصل الرابع:

من خلال هذه الدراسة حاولنا في هذا الفصل اعطاء وصف وتشخيص العاملين في الورشات غير الرسمية فتوصلنا الى مجموعة خصائص تميز هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يقع غالبية العاملين في الورشة غير الرسمية في الشريحة العمرية الشابة .
- يمثل معظم العاملين في الورشة غير الرسمية شريحة العزاب.
- ينتمي اغلب العاملين في الورشة غير الرسمية الى اصول حضرية.
- يمثل معظم العاملين في الورشة غير الرسمية العمالة الفقيرة نظرا لقلة الدخل ، وعدم وجود الادخار.
- ينحدر معظم العاملين في الورشة غير الرسمية من اسر فقيرة .
- ان معظم العاملين في الورشة غير الرسمية لم يسبق لهم وان عملوا في القطاع الرسمي.
- انخفاض المستوي التعليمي لمعظم العاملين في الورشة غير الرسمية.
- ان معظم العاملين في الورشة غير الرسمية اكتسبوا المهارات في اماكن العمل.

الفصل الخامس

الواقع المهني للعاملين في الورشة غير الرسمية

مقدمة الفصل الخامس :

لقد اصبحت الورشات غير الرسمية تلعب دورا كبيرا في استقطاب اعداد هائلة من قوة العمل الحضرية ، والتي تتميز بانها عمالة فقيرة ، وغير مؤهلة علميا ومهنيا.

ان الورشة غير الرسمية كوحدة انتاجية تمثل نسق اجتماعي وتنظيمي تختلف في طريقة عملها عن المؤسسات الرسمية ، فهي تمثل الفضاء التي تعمل فيه العمالة غير الرسمية.

فمن خلال هذا الفصل سوف نتناول دراسة اهم الخصائص التي تميز الورشة غير الرسمية ، ثم بعد ذلك نتناول مختلف جوانب العمل في الورشة غير الرسمية وهذا من اجل الوصول الى تشخيص الواقع المهني للعمالة التي تعمل في الورشة غير الرسمية.

I - خصائص الورشات غير الرسمية :

تعتبر الورشة غير الرسمية وحدة انتاجية تعمل خارج الاطار القانوني وتتميز بعدة خصائص كعدم تسجيلها ، لها بنيات تقليدية في الانتاج ، مع انخفاض في انتاجيتها ، ومردوديتها.[1]

ويعرفها **HUGON. Ph** على انها وحدات تعمل في اطار صغير ، لها عمالة محدودة وراس مال ضعيف ، واما القواعد التي تسيطر عليها هي قواعد عرفية، وليست قواعد عمالية لا تمسك محاسبة ، ولا تلجا الى القروض المؤسساتية ، وتعمل في محيط غير مستقر.[2]

ولمعرفة اهم الخصائص التي تتميز بها الورشات غير الرسمية قمنا بمعاينة ميدانية في حي البدر بمدينة وهران اين تكثر فيه هذه الورشات ، واستخلصنا الخصائص التالية :

1 - طبيعة الملكية :

يغلب على الورشات غير الرسمية نمط الملكية الفردية حيث انه على العموم تكون ملكية الورشة غير الرسمية لشخص واحد، وفي بعض الحالات تكون الملكية عائلية يشترك فيها افراد العائلة.

وقد ترتب على الملكية الفردية للورشات غير الرسمية ارتباط التسيير والتنظيم ارتباطا وثيقا بالملكية حيث ان مالك الورشة هو مسيرها ، ويتخذ كل القرارات المتعلقة بالورشة.

2 - حجم الورشات غير الرسمية :

تتميز الورشات غير الرسمية بصغر حجمها تظهر في محلات او مساكن صغيرة.

---

1 FROMENT P,**"** Travail au noir et artisanat productif dans le centre historique de Naples, In Revue espaces et sociétés, N 92,/93,Paris,l'Harmattan,1998,p:173.

2 ELA J-M, travail et entreprise en Afrique: les fondements sociaux de la réussite économique, Paris ,Karthala, 2006, p:33**.**

ويرجع سبب صغر حجم هذه الورشات الى ان رب العمل يتخوف من احتمال اكتشاف وضعه غير الرسمي، وحرمانه من الاستمرار في ممارسة نشاطه.

فكلما كان حجم الورشة غير الرسمية كبير كلما كان هناك احتمال كبير لكشفها من طرف السلطات العمومية كمفتشية العمل.

3 - العنصر البشري في الورشة غير الرسمية :

تتميز الورشات غير الرسمية باعتمادها على الكثافة العمالية في عملية ، وسيرورة الانتاج اكثر من الاعتماد على راس المال ، والتكنولوجية.

وتتميز كذلك هذه الورشات بالاستخدام المحدود للعنصر البشري حيث في الغالب لا يتعدى عدد مستخدمها عشرة افراد.

4 - غياب الاطار القانوني للورشات غير الرسمية :

ان ما يميز معظم الورشات غير الرسمية انها تعمل في غياب الشروط القانونية تظهر في انها تعمل بدون رخصة، لا تملك سجل تجاري ومحاسبة ، غير مصرح بها لدى ادارة الضرائب ، وهيئة الضمان الاجتماعي، لا يوجد فيها عقود عمل تنظم العلاقة ما بين العاملين ورب العمل.

ان غياب كل الشروط القانونية تخص انشاء واستغلال وتنظيم الورشة غير الرسمية تسمي في الادبيات بالقطاع غير الرسمي الصافي أي غير ممزوج بالرسمية.

5 – من حيث البنية التنظيمية للورشات غير الرسمية :

تتميز البنية التنظيمية في الورشات غير الرسمية ببساطتها من حيث وجود تقسيم عمل بسيط ، ووضوح الادوار المهنية لجماعة العمل.

واذا اردنا تكييف هذه البنية حسب نظرية البنيات الخمس للباحث **Henry Mintzberg**. فإنها تدخل في البنية البسيطة نظرا لوجود المستخدم صاحب الورشة غير الرسمية والذي يمثل القمة الاستراتيجية ، والعاملين في الورشة يمثلون مركز العمليات .

فالمستخدم يقوم بعملية التسيير والاشراف والمرقبة، واما العاملين يقومون بتامين الانتاج فقط.

6 – غياب وسائل الامن والوقاية :

ان معظم الورشات غير الرسمية غير مجهزة بوسائل الامن والوقاية ، فمثلا لا نجد فيها حقيبة الاسعافات الاولية ، وسائل الاطفاء ، الاقنعة من اجل تجنب رائحة الغراء.

7 - مصدر التمويل :

تعتمد الورشات غير الرسمية على الموارد الذاتية في تمويل نشاطها ، واهم مصادر التمويل نجد الاسرة ، والاصدقاء الذين لهم علاقة قوية مع صاحب الورشة غير الرسمية.

8 – الوسائل المستعملة :

تعتمد معظم الورشات غير الرسمية في عملها على الوسائل والآلات البسيطة ميزتها انها قديمة وتقليدية.

II - مرونة التشغيل في الورشة غير الرسمية :

ان للعنصر البشري اهمية كبرى حيث من خلاله تسعى كل منظمة لتحقيق اهدافها وغاياتها.

وتسمى عملية استقطاب هذا العنصر البشري في المنظمة بعملية التشغيل ، وهي تهدف الى اختيار المرشحين للعمل، والذين لديهم الكفاءة والقدرة على المساهمة في تحقيق اهداف المنظمة.

وامام اهمية عملية التشغيل في المنظمة كان لزاما على الدولة في سياسة التشغيل تنظيم شروط التشغيل من خلال قوانينها ، ومن اهم القوانين التي تنظم عملية التشغيل في سوق العمل نجد قانون العمل رقم **90-11** المتعلق بقانون العمال ، والامر 06-03 المتعلق بالقانون الاساسي للوظيف العمومي.

فمن اهم شروط التشغيل التي نجدها في قانون العمل **90-11** نجد مايلي:[1]

- سن الشغل: والذي حددته المادة 15 من القانون ب16 سنة كحد ادنى ، وتنص هذه المادة " لا يمكن في أي حال من الاحوال ان يقل العمر الادنى للتوظيف 16 سنة.. "

ولا يجوز توظيف القاصر الا بناء على رخصة من وصيه الشرعي .

ويحظر كذلك ان يستخدم العامل القاصر في الاشغال الخطيرة ، او التي تنعدم فيها النظافة او تضر صحته او تمس بأخلاقياته.

- الفترة التجريبية : والتي تنص عليها المادة **18** من القانون وتنص على اخضاع كل عامل جديد لفترة تجريبية لا تتعدى ستة اشهر ، كما يمكن ان ترتفع هذه المدة الى **12** شهر لمناصب العمل ذات التأهيل العالي.

---

1 انظر الجريدة الرسمية ، العدد 17،المؤرخة في 25 افريل 1990 المتعلقة بعلاقات العمل

اما اهم الشروط التي نجدها في الامر**06-03** نجد ما يلي :

حسب المادة **75** من الامر تنص على شروط التوظيف في المؤسسات العمومية ، والادارات العمومية فلا يمكن ان يوظف ايا كان في وظيفة عمومية مالم تتوفر فيه الشروط التالية :

- ان يكون جزائري الجنسية،
- ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية،
- ان يكون في وضعية قانونية اتجاه الخدمة الوطنية،
- ان تتوفر فيه القدرة البدنية والذهنية وكذا المؤهلات المطلوبة بالوظيفة المراد الالتحاق بها.

ان من خلال هذه الدراسة لقد تبين انه لا يوجد أي شرط للانخراط في الورشة غير الرسمية مما اعطى مرونة في التشغيل لا نجدها في القطاع الرسمي.

فمثلا هناك مرونة في سن الالتحاق بالعمل في الورشة غير الرسمية ، حيث انه لا يوجد بالفعل سن محدد بحد ادنى ، كما لا يوجد ايضا سن يطلق عليه الحد الاقصى كما هو الحال في القطاع الرسمي.

ان مرونة التشغيل في الورشة غير الرسمية والتي تتمثل في عدم وجود أي شرط او قيد للانخراط فيها ساهمت في انتشار العمالة غير الرسمية.

ان عملية التشغيل في الورشة غير الرسمية تتم على اساس العلاقات الاجتماعية من خلال الاصدقاء.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم**: 15**

"ساعدني لدخول الورشة صديقتي، كانت تخدم فيها، وهي هدرت مع صاحب الورشة وعرفتني به."

1 انظر امر 06 -03 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العامة ، الجريدة الرسمية ، العدد 46 المؤرخة في تاريخ 16 جويلية 2006.

III ظروف العمل في الورشة غير الرسمية :

يستخدم مصطلح ظروف العمل للتعبير عن كل ما يحيط بالعامل اثناء قيامه بالعمل فهو بذلك يعني كل الجوانب المادية، والفيزيقية من تهوية ، وضوضاء ، واضاءة ، ونظافة.. الخ ويعرف هذا المصطلح بالحالة المقبولة او غير المقبولة ، والتي يوجد فيها العامل اثناء تنفيذ عمله.[1]

واما المعيار الذي يحدد لنا ان بيئة العمل لائقة ومناسبة للعمل هو معيار الرضى المهني للعاملين في الورشة غير الرسمية.

ان العامل اثناء عمله تحيط به مجموعة من الظروف تؤثر على سلوكه وميوله تجاه عمله فاهم جوانب بيئة العمل التي تحيط بالعاملين في الورشة غير الرسمية نوردها فيما يلي :

1- ساعات العمل:

ان ما يميز مدة العمل في الورشة غير الرسمية انها تزيد عن ساعات العمل الرسمية اذ نجد ان العاملين يعملون لمدة تفوق عشر ساعات يوميا عوض ثمانية ساعات.

فضلا عن ذلك ان مدة العمل ليست محددة مسبقا بل تخضع لإرادة صاحب الورشة ، ففي فترة زيادة الطلب على المنتوج تزيد مدة العمل تصل الى حد حرمان العاملين من الراحة الاسبوعية.

ويصرح لنا المبحوث في المقابلة رقم: **05**

" نبدو الخدمة على ساعة التاسعة صباحا الى الواحدة ثم من الواحدة والنصف الى السابعة تقريبا هذي المدة تخليك تعيا بزاف وتحس بالملل Surtout تخدم Sans arrêt ."

1 LECLERC M , QUIMPER M , les relations du travail au Québec ,Québec,PUQ , 2000,P:248.

ويفسر عدم احترام المدة القانونية للعمل في الورشات غير الرسمية الى تواجد مصلحة اقتصادية بالنسبة لصاحب الورشة غير الرسمية تتمثل في تحقيق اقصى ربح ممكن، في مدة زمنية وجيزة خاصة في فترة زيادة الطلب على المنتوج.

وكذلك الى تواجد مصلحة اجتماعية للعاملين على اساس ارتباط الاجر بالوحدة الانتاجية ، فكلما زاد العامل في انتاجه للوحدات الانتاجية زادت اجرته ، وبالتالي تسمح له باقتناء حاجاته الاجتماعية .

ويصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **08**

"مادام تكون عندكQuantité كبيرة تاع سباط لقلك تخدمها باه فالخلاس دجيك سوما مليحا "

2 – اجور العمل :

تعتبر دخول العاملين في انشطة القطاع غير الرسمي على العموم متدنية ، كما انه يمكن ان يحصل بعض العاملين في هذا القطاع على دخول تفوق ما يحصل عليه العاملين في القطاع الرسمي.

واما فيما يخص الورشات غير الرسمية فان العاملين فيها يتقاضون اجور متدنية يحصلون عليها اسبوعيا .

ويحسب الاجر حسب عدد الوحدات المنتجة يسمونها في الورشة غير الرسمية التي تصنع الاحذية بالزويجة ، واما كيفية وفاء الاجر فإنها تتم نقدا .

واما فيما يخص مدى رضا العاملين عن الاجور التي يتقاضونها، يظهر انه غير راضين بها نظرا لأنها ضئيلة ، ولا تقضي لهم الحاجات الضرورية ،مما ادى الى زيادة مدة العمل من اجل رفع قيمة الاجر.

ويصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **13**

"خلسى لي نديها نديرها Les frais توعي نشري بيهم دخان، نركب بهم و نتقهوى ونفطر بهم هذا ماكان ملي دخلت Atelier.ماشريت والو قش."

3 – الاضاءة والتهوية :

تعتبر اضاءة اماكن العمل من بين اهم العوامل الفيزيقية في بيئة العمل، فقد دلت عدة دراسات ان الاضاءة الجيدة تساعد العامل على رفع المستوى الانتاجي مع بذل اقل مجهود ، اما الاضاءة الضعيفة تؤدي الى ارهاق البصر ، وزيادة الاخطاء المؤدية الى الحوادث .

اما فيما يخص خصائص الاضاءة في الورشة غير الرسمية، فهي تتميز بانها شبه منعدمة تعتمد على الاضاءة الطبيعية .

ان رداءة الاضاءة في الورشة غير الرسمية انعكست على العاملين فيها من حيث بذلهم مجهود كبير لإتمام عملهم خاصة بالنسبة لمهنة الخياط ، وكذلك الشعور بالملل والتعب.

واما فيما يتعلق بالتهوية فهي عملية يتم من خلالها تجديد الهواء ، وقد اثبتت عدة دراسات على ان التهوية الجيدة تؤدي الى منع درجة الحرارة المرتفعة ، والرطوبة الزائدة ، كما انها تزيل الروائح الكريهة ، وتخفض اعداد البكتيريا الضارة.

واما اذا كانت التهوية ناقصة فإنها تؤدي الى احساس العامل بالضيق ، والارهاق ، والاختناق.

واما فيما يخص التهوية في الورشة غير الرسمية، فهي تهوية ناقصة نظرا لعدم وجود تهوية طبيعية بسبب غلق النوافذ و الابواب .

ولقد ترتب على عدم وجود تهوية كافية اثار سلبية على العاملين في الورشة غير الرسمية تتمثل في الشعور بالإرهاق والملل.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : 14

" رانا نخدمو في تهوية قليلة لخترش كلش مبلع عدنا تاقة صغيرة مفتوحة مع تخدم بزاف La cole ..تأثر فيك دقول راك مزطول"

4 – الامن والوقاية :

لقد وضع المشرع الجزائري ترسانة كبيرة من النصوص القانونية من اجل تأطير الوقاية من المخاطر المهنية ، وقد اسند مهمة مراقبة مدى احترام المؤسسات لهذه النصوص الى جهاز مفتشية العمل.

فمن خلال المراقبات التي قامت بها مفتشية العمل تبين ان هناك العديد من المؤسسات الحرفية التي تعمل في البناء، والطلاء، والحدادة لا توجد فيها وسائل الحماية الفردية كالقفازات والاقنعة ، ونفس المعاينة فيما يتعلق بالحماية الجماعية اين لا نجد حقيبة الاسعافات الاولية ، ولا وسائل محاربة الحريق.[1]

اما فيما يتعلق بالورشة غير الرسمية فمن خلال المعاينة الميدانية قد تبين ان العاملين فيها يعملون في ظروف تنعدم فيها وسائل الامن والوقاية.

لقد اصبح العاملين في الورشة غير الرسمية معرضين لمختلف المخاطر المهنية كوجود مواد خطيرة على صحتهم مثل مادة الغراء، وهي مادة تستخدم بكثرة في عملية انتاج الاحذية.

وتظهر خطورة هذه المادة في استنشاقها يوميا من طرف العاملين، خاصة وان التهوية في الورشة غير الرسمية غير كافية.

1 BENAMEUR B, hygiène et sécurité du travail dans le secteur informel et rôle de l'inspection du travail, In Revue Algérienne du travail, N32,Alger, INT, 2004,p :25.

ويصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **04**

"رانا نخدمو فل Le risque لا قدر الله وشعلت النار روحوا قاع فيها Sustout بواد تاع cola تقها في قاع بلايس تاع Atelier انا عشت Experience وين شعلت النار في Atelier كنت نخدم فيها ومات فيها صاحبي حرقا، ربي سلكني من الموت".

5 – تنظيم اماكن العمل :

ان حسن تنظيم اماكن العمل له اهمية في خلق ظروف عمل ملائمة ومناسبة ، فالعامل يجد نفسه اقل عرضة للمخاطر، كما انه يخلق الارتياح لديه ، ويساعده على الاحتفاظ بجهده ، فضلا عن ذلك ان حسن تنظيم اماكن العمل يؤدي الى توفير المساحة داخل المؤسسة ، كما انه يسهل التنقل فيها.

اما فيما يتعلق بتنظيم اماكن العمل داخل الورشة غير الرسمية، فمن خلال المعاينة الميدانية استخلصنا بعض الخصائص تتمثل فيما يلي:

- ازدحام مكان العمل، وصعوبة الحركة.
- عدم وجود مساحات كافية للعمل بطريقة مرتاحة.
- وجود وسائل وعناصر غير مستخدمة تعيق حركة العاملين.
- وجود الاوساخ والمخلفات في اماكن العمل.
- عدم وجود مكان محدد توضع فيه الادوات والوسائل.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **16**

"مكانش الوسع في Atelier، Les outils تاع الخدمة مبعثرين Des fois ضيع الوقت باه تلقاها والحاجة ل dérangé.هي كثرة الاوساخ مي يتعرمو يغبنوك في الخدمة"

6 - غياب الحماية الاجتماعية:

تعتبر التأمينات الاجتماعية نظام اجتماعي وضعته الدولة لتحقيق الامن الاجتماعي في المجتمع، وتهدف هذه التأمينات بشكل عام الى ضمان حياة مستقرة لكل منتفع بها .

فمن خلال هذه الدراسة لقد تبين ان كل العاملين في الورشات غير الرسمية غير مصرح بهم لدى هيئة الضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية.

والسؤال الذي يطرح كيف يتعامل العاملين في الورشة غير الرسمية مع واقعهم الاجتماعي والمهني في ظل غياب الحماية الاجتماعية ؟

وحسب المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين تبين ان هناك عدم وجود نية البقاء بالنسبة للعاملين في الورشة غير الرسمية على اساس انها لا توفر الحماية الاجتماعية .

وحسب المبحوثين ان الحياة اليومية ، والمستقبلية في ظل غياب الحماية الاجتماعية تمثل مصدرخطر على انفسهم ، وحتى على اسرهم.

وتكمل اهمية التامين الاجتماعي عند المبحوثين في كون ان الحماية الاجتماعية تؤمن لهم مصاريف الادوية ، كما انها تؤمن لهم معاش التقاعد في المستقبل.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **06**

"مانيش باغي نقعد في الورشة parce que ما فيهاش Assurance لداوي بها وتلقاها فلا Retraite راني منمرض اندير La feuille maladie .باسم شبانيا باه نشري دواء"

IV - تقسيم العمل داخل الورشة غير الرسمية:

يعتبر تقسيم العمل طريقة لتنظيم الانتاج تقتضي بان يتخصص كل عامل بجزء من العملية الانتاجية ، فهو يعرف على انه تجزئة العملية الانتاجية الى عمليات فرعية ، وصغيرة، وتوزيعها على مجموعة من العاملين المتخصصين في مؤسسة اقتصادية.[1]

ومن اهم مزاياه هو تبسيط المهام ، وتنظيم العمل ، وتوفير الوقت اللازم للإنتاج.

و من اهم الدراسات التي تناولت موضوع تقسيم العمل نجد دراسة ايميل دوركايم والذي تناول فيها تقسيم العمل في المجتمع.

واما فيما يتعلق بدراستنا فقد قمنا بدراسة تقسيم العمل في ورشتين غير رسميتان، واستخلصنا اهم الخصائص التالية :

- بساطة تقسيم العمل ما بين العاملين.
- ارتباط تقسيم العمل حسب طبيعة نموذج الانتاج .
- تقسيم عملية الانتاج الى عدة ادوار.

ان تقسيم العمل البسيط في الورشتين غير الرسميتان يساهم في تبسيط العملية الانتاجية.

فمن خلال المعاينة الميدانية لاحظنا مختلف المهام التي تدخل في العملية الانتاجية فبالنسبة للورشة غير الرسمية لصنع الاحذية تتمثل المهام فيما يلي :

1 - الحداق **:** يقوم بدور قطع الجلد حسب ما يحتاجه النموذج (الحذاء)

2 - الفصال **:** يقوم بعملية التفصيل حسب المقاييس المستعملة للنموذج.

---

1 احسان محمد الحسن ،علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2005،ص105.

3 - الخياط **:** يقوم بوصل قطع الجلد مع بعضها البعض باستخدام الة الخياطة.

4 – الغراي : يقوم باحماء الغراء، ثم يقوم بطلاء وحيد الحذاء **la semelle** والصاقه مع الجذع **Tige**.

5 - الطلاي **:** يقوم بطلاء الجذع Tige بالغراء العادي.

6 – الصانع : يقوم بتمتين وحيد الحذاء **la semelle** مع الجذع **Tige** عن طريق المسامير باستخدام المطرقة.

7 - شبه الصانع **:** هو عامل يساعد الصانع في تكملة عمله ،هناك شبه صانع يعمل على تمتين مقدمة الحذاء ، و شبه صانع اخر يعمل على تمتين مؤخرة الحذاء.

8 - الضاغط **:** يقوم بضغط الحذاء عن طريق الة ضاغطة حتى يتأكد من متانة الحذاء.

9 - المكمل **:** يقوم بمراقبة ما اذا كان الحذاء سليم من العيوب، ثم يقوم بوضع الفراش داخل الحذاء، ثم بعد ذلك يضع الحذاء في العلب.

واما فيما يخص المهام الموجودة في الورشة غير الرسمية لصنع اللوحات التزيينية نجد مايلي**:**

1 - مقطع الخشب **:** يقوم بقطع الخشب الى قطع حسب مقاييس اللوحة عن طريق الة.

2 - مقطع الألمنيوم **:** يقوم بقطع الالمنيوم الى قطع حسب مقاييس اللوحة عن طريق الة.

3 - الطلاي **:** يقوم بطلاء اللوحة بالغراء عن طريق الة خصصت لهذا الغرض.

4 - يقوم بتزيين اللوحات بأشياء تزيينية.

5 - المكمل**:** يقوم بتجهيز اللوحات.

V - علاقات العمل داخل الورشة غير الرسمية:

لقد اهتم بموضوع علاقات العمل العديد من الباحثين في مختلف المجالات، وقد سميت عند البعض بالعلاقات المهنية ، او الصناعية ، وقد عرفت بانها تلك العلاقة التي تنشا ما بين المستخدم والعامل ، وبين هذا الاخير وزملائه في العمل ، وذلك في مناسبة ممارسة النشاط المهني.[1]

فمن خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل علاقات العمل في الورشة غير الرسمية ما بين المستخدم والعامل، والعاملين فيما بينهم. وتتمثل هذه العلاقات فيما يلي :

1 - علاقات العمل ما بين العاملين :

ان ما يمكن ملاحظته ان المناخ الاجتماعي السائد في الورشة غير الرسمية يتميز بالحيوية والديناميكية ما بين العاملين جعل من علاقات العمل تتسم بالألفة والمفاهمة التي انستهم ظروف العمل غير الملائمة.

ان ما يميز علاقات العمل في الورشة غير الرسمية انها غير منظمة وتتم بطريقة تلقائية ، فهذه العلاقات تدخل في اطار التنظيم غير الرسمي، والذي يقوم على اساس العلاقات المتبادلة المبنية على الحب والكراهية.[2]

وقد اعتبر الباحث التون مايوا **Elton Mayo** ان الظاهرة اللارسمية هي جزء من الظاهرة التنظيمية .[3]

---

1 DION G , dictionnaire canadien des relations du travail , Québec ,PUL , 1986,p:404.

2 طلعت ابراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب، ص 265

3 FOUDRIAT M , sociologie des organisations: la pratique du raisonnement, Paris, Pearson Education France ,2007, P: 60.

فبالرغم من ان علاقات العمل ما بين العاملين تتم بدون تنظيم قانوني ، وفي غياب ضمانات العمل فانه يلاحظ انسجام ما بين العاملين ، وتنظيم محكم في انجاز العملية الانتاجية ، وفضلا عن ذلك نجد التفاهم والمودة في العمل.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **15**

"فلخدمة رانا كيلخوت نتفهمو ومكنش مشاكل بنتنا خدمتنا قاع لومبيوس وهذايعوني في الخدمة وتخليني نشط وننسى الوقت والهم.والتعب."

2 – علاقات العمل ما بين العاملين وصاحب الورشة :

ان العلاقة التي تربط العاملين بصاحب الورشة هي علاقة تبعية تتجلى في سلطة الامر والاشراف ، والمراقبة ، وتتميز هذه العلاقة بانها علاقة لا تحكمها قواعد قانونية ، او عقد مبرم ما بين الطرفين.

اما طريقة تعامل صاحب الورشة مع العاملين هي طريقة توحي بالمصلحة ، والاستغلال والتمييز ما بين الجنسين.

اما فيما يخص المصلحة والاستغلال فصاحب الورشة يبحث دائما على العاملين الذين يعملون باقل ثمن ، ويرضخون لأوامره ورغباته.

يصرح احد المبحوثين في المقابلة رقم : **10**

"ما رانيش نوي نقعد في Atelier لخترش Patrant يد يلك حقك ما عندكش قيمة عنده متبدا معهم يتهلوا فيك ممبعد يولي معلبلاش بيك كون يبان واحد خير منك يفوتك"

اما فيما يخص التمييز ما بين الجنسين نجد ان صاحب الورشة يميز ما بين الذكر والانثى ، ويظهر ذلك جليا من خلال الاجر الذي تتقاضاه العاملات في الورشة وهو ادنى ما يتقاضاه الذكور بالرغم من انهم يشتركون في نفس المهام ، مثلا في ورشة صناعة اللوحات التزيينية تتقاضى الانثى مبلغ 350 دج ، واما الذكر يتقاضى مبلغ 750دج يوميا.

خاتمة الفصل الخامس:

فبعد استعراضنا لاهم جوانب العمل في الورشة غير الرسمية يظهر ان هناك مناخ اجتماعي ايجابي في الورشة يتجلى في التعاون والتفاهم ما بين العاملين فيها، وبالمقابل هناك علاقة تبعية واستغلال ما بين العاملين وصاحب الورشة، وتتجلى في ظروف العمل المزرية وغير الملائمة ان تدهور وتدني الواقع المهني للعاملين في الورشة غير الرسمية جعلهم ينظرون الى العمل في الورشة على انه مؤقت ومحطة انتظار، يعالجون من خلاله الاثار السلبية للبطالة ريثما يجدون عمل في القطاع الرسمي.

ويرجع سبب عدم رضا العاملين عن عملهم في الورشة غير الرسمية الى الاسباب التالية :

1 - عدم وجود تشريعات وقوانين عمل تنظم العمل في الورشات غير الرسمية ، وقد ترتب عن ذلك عدم استفادة العاملين فيها من الحقوق التي يتمتع بها العاملين في القطاع الرسمي.

2 - عدم توفر وسائل الوقاية والسلامة المهنية في اماكن العمل ، وهذا ما جعل العاملين عرضة للعديد من المخاطر الجسدية ، والنفسية.

3 - غياب الحماية الاجتماعية للعاملين كتلك التي توفرها قوانين الضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يستفيدون من تامين اصابات العمل ، كما انهم يتحملون مصاريف الادوية والعلاج.

الخاتمة العامة

لقد اصبحت ظاهرة العمل في القطاع غير الرسمي منتشرة في مختلف مناطق التراب الوطني وبالخصوص مدينة وهران ، ومن ملامح هذه الظاهرة هو انتشار الورشات غير الرسمية ، والتي اخذناها في دراستنا كنموذج تحليل لمعرفة واقع العاملين في القطاع غير الرسمي .

ولفهم هذه الظاهرة اكثر تعرضنا الى ادبيات حول موضوع القطاع غير الرسمي بصفة عامة، مبرزين اهمية هذا الموضوع في حقل العلم والمعرفة ، مع اعطائه هوية من خلال ابراز اهم العناصر التي يتميز بها ، ثم بعد ذلك انتقلنا الى معرفة هذا الموضوع على المستوى الوطني، وعلى الخصوص في الجزائر، وذلك لمعرفة خصوصية ظاهرة اللارسمية في بلادنا ، مع ابراز موقف الدولة من هذه الظاهرة من الناحية السياسية ، والقانونية .

ثم بعد ذلك تطرقنا الى تشخيص العلاقة ما بين ازمة التشغيل وعلاقتها بانتشار العمالة في الورشات غير الرسمية من خلال وصف سوق العمل في الجزائر، وتبيان دوره في خلق ديناميكية في سوق العمل غير الرسمي، والذي اصبح يستقطب العمالة الحضرية البطالة .

ان سوق العمل في الجزائر اصبح يعيش ازمة في التشغيل ساهمت في انتشار ظاهرة العمالة في الورشات غير الرسمية خاصة العمالة التي ليس لها تأهيل علمي ومهني.

وامام انتشار ظاهرة العمالة غير الرسمية في الورشات غير الرسمية حاولنا تشخيص هذه الفئة الاجتماعية من خلال محاولة معرفة الخصائص السوسيو ثقافية لهذه الفئة ، وهذا من اجل الوصول الى المتغيرات التي تؤثر فيها.

فبعد اعطائنا هوية لهذه الفئة الاجتماعية حاولنا معرفة واقعها المهني في الورشة غيرالرسمية ، من خلال تطرقنا لجوانب العمل في الورشة غير الرسمية كطرح اهم خصائص الورشة التي يعمل فيها العاملين ، وظروف عملهم فيها ، وعلاقات العمل السائدة في الورشة.

فمن خلال هذه الدراسة المتواضعة حول واقع العاملين في القطاع غير الرسمي توصلنا الى عدة حقائق ، واستنتاجات، والتي ايدت الفرضيات التي انطلقنا منها في الدراسة.

ومن اهم الحقائق التي توصلنا اليها هو ان القطاع غير الرسمي اصبح يشكل بالنسبة للعاملين فيه الية لمعالجة البطالة ، والفقر المدقع .

فالقطاع غير الرسمي اصبح الملجأ الوحيد للأفراد المقصيين من سوق العمل ، او بالأحرى الذين استعصى عليهم ايجاد فرص عمل ، وعلى هذا الاساس نستخلص ان انخراطهم في هذا القطاع كان مفروض عليهم ، وليس باختيارهم ، وبالتالي يؤكد فرضية ان القطاع غير الرسمي الجزائر هو قطاع من اجل العيش وليس قطاع جذاب.

وقد اكدت هذه الدراسة كذلك ان اغلب العاملين في الورشات غير الرسمية يرغبون في الالتحاق في القطاع الرسمي لكونه يمثل لهم الضمان الاجتماعي في المستقبل ، وهذا يفسرلنا ان العمل في الورشات غير الرسمية يشكل محطة انتقالية و مؤقتة ريثما يتم الحصول على منصب عمل في القطاع الرسمي، وبالتالي اكدت هذه الدراسة صحة فرضية **Todaro.H** في اقترابه حول سوق العمل الحضري، ان القطاع غير الرسمي ما هو الا محطة للانتقال الى القطاع الرسمي.

ومن خلال هذه الدراسة استنتجنا ان ازمة التشغيل التي يعيشها سوق العمل في الجزائر كان لها دور فعال في زيادة عدد المنخرطين في الورشات غير الرسمية ، فالدراسة اثبتت ان العمالة عملت في الورشات غير الرسمية لمدة طويلة ، ولم تتح لها فرص عمل في القطاع الرسمي ، وهذا ما يفسر لنا صعوبة الحصول على منصب عمل في سوق العمل الرسمي.

وقد اتضح خلال هذه الدراسة ان اغلب العاملين في الورشة يرتبطون بنوعين من المشاكل ، مشاكل تتعلق بالعمل الذي يمارسونه والذي اظهروا فيه عدم رضاهم به نظرا لأنه يفتقد للتامين الاجتماعي والصحي ، كما انه يمثل عمل هش يفتقر للثبات والاستقرار، ومشاكل اخرى تتعلق بسوء احوال اسرهم الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كشفت هذه الدراسة ان جل العاملين في الورشة غير الرسمية من اصول حضرية ، ولدوا وعاشوا في المدينة محل الدراسة ، ان هذه الحقيقة تفند المسلمة المعروفة في ادبيات حول القطاع غير الرسمي، ان معظم ممارسي الانشطة الحضرية من المهاجرين ، ومن اصول ريفية وهذا ما ذهب اليه **Todaro.H** في دراسته حول العمالة الحضرية.

وقد اتضح كذلك من خلال هذه الدراسة ان معظم العاملين في الورشة غير الرسمية ينحدرون من اسر فقيرة ، كما ان معظمهم يفتقر للمستوى التعليمي ، والتأهيل المهني، وعلى هذا الاساس نقول ان القطاع غير الرسمي اصبح يلعب دور كبير في توليد الدخل للفئات الاجتماعية الفقيرة ، والتي تفتقر للمستوى الثقافي.

فمن خلال تتبع المسار المهني ، والاقدمية للعاملين في الورشة غير الرسمية يتبين ان هذه الاخيرة اصبحت تمثل وسطا للتنشئة المهنية ، والتدريب على العمل ، فمعظم العاملين اكتسبوا المهنة والمهارة في الورشة غير الرسمية .

واما فيما يخص ظروف العمل فان العاملين في الورشة غير الرسمية يعيشون ظروف مزرية وقاسية نظرا لغياب الاطار التنظيمي، والقانوني الذي ينظم شروط العمل ما بين العاملين وصاحب الورشة ، مما جعل علاقات العمل في الورشة غير مضبوطة وغير محددة مسبقا.

ان العاملين في الورشة غير الرسمية يعيشون ظروف غير ملائمة للعمل تتمثل اساسا في غياب الحماية الاجتماعية ، والامن والنظافة ، كما ان مداخيلهم من العمل لا تلبي لهم الا جزء من الحاجات الاساسية .

وقد اكدت هذه الدراسة ان هناك تباين في الدخل والاجر ما بين العاملين تتحدد وفقا لعدة متغيرات كالمهارة ، والاقدمية ، السن ، الجنس .

فمن خلال هذه الدراسة المتواضعة يظهر جليا ان هناك فئة اجتماعية من المجتمع المتمثلة في العاملين في القطاع غير الرسمي تعيش واقع مزري ومتدني انعكس على نفسيتها من خلال عدم رضاها للعمل في هذا القطاع ، لأنه لا يوفر الحماية والضمان في المستقبل.

ان العمل في القطاع غير الرسمي اصبح يمثل الصورة المثلي للعمل غير اللائق نظرا لان العاملين فيه لا يتمتعون بأدنى الحقوق الاساسية المضمونة في التشريعات العمالية.

فمن خلال الحقائق ، والاستنتاجات التي توصلنا اليها نود اعطاء بعض الاقتراحات وتتمثل فيما يلي :

- يتعين على الدولة ان تتخذ موقف صريح من خلال مراجعة التشريعات العمالية ، والاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي ، ان التجربة المصرية فيما يخص التامين الاجتماعي للعمالة غير الرسمية من التجارب الرائدة في هذا المجال على اعتبار انها قننت الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي.
- معالجة وتنظيم ظاهرة القطاع غير الرسمي عوض اتباع سياسة المجابهة ، وتعزيز قدرة هذا القطاع على النمو والتطور بما يعود فائدة على العاملين فيه بصورة تضمن حماية حقوقهم، وتوفر لهم الامن الاجتماعي.

ان تنظيم القطاع غير الرسمي يساعد مشاريعه، وانشطته في الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة ، وبالمقابل تستفيد هذه الاخيرة من ايرادات هذا القطاع جراء اخضاع انشطته للنظام الضريبي.

ان تنظيم القطاع غير الرسمي يساعد كذلك على معالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني كالفقر ، والبطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

I - الكتب :

1 - انجرس موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف ، سعيد سبعون ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004.

2 - بوفلجة غيات ، التكوين المهني والتشغيل بالجزائر ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006.

3 **-** الجوهري محمد هناء ، علم الاجتماع الحضري ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009.

4 **-** الجراح محمود محمد ، اصول البحث العلمي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2008.

5 **-** طلعت ابراهيم لطفي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة، 2007.

6 - مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2008.

7 **-** محمد الاحسان ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2005.

8 - قيرة اسماعيل ، غربي علي ، في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001.

9 - قيرة اسماعيل واخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، مخبر الانسان والمدينة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004.

II - المقالات :

منصوري زين ، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة شلف ، الجزائر ، 2005.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

ا - الكتب :

1 - BARBIER J- P , L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb , Genève, BIT, 2006.

2 - BATAILLE O, les apprentissages professionnels informels, Paris, L'Harmattan,2010.

3 - BODSON P ,ROY P-M, Politiques d'appui au secteur informel dans les pays en Développement, Paris, Economica, 1994.

4 - BODSON P ,ROY P-M, survivre dans les pays en développement, Paris, l'Harmattan, 2003.

5 - BOUKRIF M MADOUI M, entrepreneurs maghrébins: terrain en développement, Paris ,Karthala, 2011.

6-CHADLI M, DESBOUIS, Alger: les nouveaux défis de l'urbanisation, Paris, L'Harmattan, 2003.

7 - CHAUVIN S, JOUNIN N, l'enquête sociologique, Paris, PUF, 2010.

8 - COSTES L, L'étranger sous terre : commerçants et vendeurs à la sauvette du métro parisien, Paris, L'harmattan, 1994.

9 - DEPELTEAU F , la démarche d'une recherche en sciences humaines ,Québec, PUL, 2000.

10 - DERRIEN M , le travail des enfants en question,Paris,l'Harmattan,2008.

11 - ELA. J-M, travail et entreprise en Afrique: les fondements sociaux de la Réussite économique, Paris, Karthala ,2006.

12 -FOUDRIAT M, sociologie des organisations: la pratique du raisonnement, Paris, Pearson Education France, 2007.

13 -FUSCO A, la pauvreté un concept multidimensionnel, Paris, L'Harmattan, 2007.

14 - GUEVORKIAN K , l'économie non enregistrée ,Paris,L'Harmattan , 1998.

15 - GUITTET A, l'entretien, Paris, Armand Colin, 1983.

16- HAMMOUDA N-A, ISLI A, MUSETTE M-S, marché du travail et emploi en Algérie, BIT, 2003.

17 - JONAS N , la famille ,Bréal ,Paris,2007.

18 -JOHANNES P.J, et autres auteurs, l'emploi informel dans les pays en Développement ,Paris, OCDE, 2009.

19 - KLATZMANN R, le Travail noir, Paris ,PUF, 1982.

20 - LAUTIER B, l'économie informelle dans le tiers monde, Paris, la Découverte,1994.

21-LAUTIER B, DE MIRA CL, MORICE A, L'Etat et l'informel,Paris,l'Harmattan,1991.

22 - LECLERC M , QUIMPER M , les relations du travail au Québec , Québec, PUQ ,2000.

23 - LESTRADE B , travail et précarité ,Paris , L'Harmattan , 2011.

24 - LUBELL H, le secteur informel dans les années 80 et 90,Paris ,OCDE, 1991.

25 - MALDONADO C, et autres auteurs, le secteur informel en Afrique face aux Contraintes légales et institutionnelles, Genève, BIT, 1999.

26 -MALDONADO C,GAUFRYAU B et autres auteurs, l'économie informelle en Afrique Francophonie: structure dynamiques et politiques, Genève, BIT, 2001.

27 - MARUANI M,. REYNAUD E., sociologie de l'emploi, Paris, la Découverte, 1993.

28 -MUSETTE M-S, HAMMOUDA N-S, ISLI A,Marché du travail et emploi en Algérie,Alger, BIT,2003

29 - PERETZ H, les méthodes en sociologie : l'observation, la Découverte, Paris,1998.

30 - QUIVY R- VANCAMPENHOUDT L Manuel de recherche en sciences sociales, Paris, Dunod, 1994.

31 - SALOME B, SCHWARZ A, TURNHAM D, Nouvelles approches du secteur informel, Paris ,OCDE , 1990.

32 - SAUVY A, le travail noir, Paris, Calmann-Lévy, 1984.

II - المقالات :

1 - ADAIR Ph," Production et financement du secteur informel urbain en Algerie : enjeux et méthodes", In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen, 2002.pp:1-23.

2 - ADAIR Ph," l'emploi informel en Algérie : évolution et segmentation du marché" du travail, In Revue les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII,2002. pp:95-126.

3 -BEDDI N," économie informelle ou état irréel?", In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen, 2002.pp:89-97.

4 - BALGUIDOUM S, MOUAZIZ N," l'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne : politique urbaine et légitimité sociale", In Revue espaces et sociétés, N143, Paris, L'Harmattan , 2010.pp:101-115.

5 - BENAMEUR B," Hygiène et sécurité du travail dans le secteur informel et rôle de L'inspection du travail", In Revue Algérienne du travail, N32,Alger,INT, 2004.pp15-29

6 - BOUFENIK F, ELAIDI A," L'informel en Algérie: Quelle approche?", In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen, 2002.pp:52-68.

7 - BOUNOUA C," le rôle des facteurs Institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", In Revue Economie et Management., N01, Université de Tlemcen, 2002.pp:24-31.

8 - BOUNOUA C ," processus d'informatisation et économie de marché en Algérie: éléments d'une problématique", In Revue les cahiers du GRATICE, N22, Paris, Université de Paris XII , 2002.pp:197-233.

9 - BOUTALEB K, "le marché du travail en Algérie : le poids de l'emploi informel", In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen ,2002.pp:107-114.

10 - BOUZINA OUFRIHA F-Z," informel de survie et informel de compétition", In Revue Economie et Management, N1, Université de Tlemcen , 2002.pp:115-121.

11 - CHARMES J, OUDIN X,"la formation sur le tas dans le secteur informel", In Revue Afrique Contemporaine, N 4, AFD, 1994.pp:230-237.

12 - FILALI A ," Sécurité Sociale et Travail Informel", In Revue Algérienne du travail , N32, Alger, INT, 2004.pp:43-67.

13 - FROMENT P," travail au noir et artisanat productif dans le centre historique de Naples", In Revue espaces et sociétés, N92/93, Paris, L'Harmattan, 1998.pp:168-193.

14 - GASMI Z, "secteur informel et protection sociale des non salaries", In Revue Algérienne du travail, N31, Alger, INT, 2004.pp:69-74.

15 - GUETTA M , MEGDICHE C ,"le peuplement des bidonvilles d'Alger: emplois et mobilité socio-professionnelle", In Revue française de sociologie, Paris, CNRS,1990. pp:297-313.

16 - HAMMOUDA,N-E," secteur et emploi informel en Algérie" , In revue les cahiers du. GRATICE , N22, Paris, Université de Paris XII, 2002.pp:127-156.

17 - HENNI A," informel et sociétés en voie de développement", In Revue les cahiers du CREAD, N30 Alger, 1992.pp:61-94 .

18 - HUGON, P," Dualisme sectoriel ou soumission des formes de production au Capital", In Revue Tiers-Monde, N82, Paris, PUF, 1980.pp:65-77.

19 - LAKJAA, A, **"**le travailleur informel: figure sociale à géométrie variable, le travail à domicile**"**, In Revue Insaniyat, N01, Oran, CRASC ,1997.pp:20-42.

20- Musette M-M saib,Hammouda N- E,**"**la mesure de l'emploi informel en Algérie**"**, In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen ,2002.pp:32-49.

21-NAURO F,**"** sur la nature et les causes de l'informel dans la transition **"**, In Revue d'études comparatives-Est-Ouest, Paris, Armand Colin, N01, 2006.pp:165-192.

22 - PRENANT A,**"** L'informel aujourd'hui en Algérie: forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation**"**, In Revue Economie et Management, N01, Université de Tlemcen ,2002.pp:122-144.

23 - SOUAK, A,**"** l'économie informelle – une autre problématique**"**, In Revue Algérienne du travail, N32, Alger, INT, 2004.pp:09-13.

24 - STEEL O,**"** un ajustement par l'informel?**"**, In revue les cahiers de l'Orient, N45, Paris, IARL , 1997.pp:45-64.

25 -TOKMAN V- E,**"** économie informelle, insécurité et cohésion sociale en Amérique latine**"**, In Revue internationale du travail, N1-2, Genève ,BIT,2007.pp:89 -116.

III - التقارير :

باللغة العربية :

- تقرير لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، حول تأثير الازمة العالمية على العمالة وسوق العمل، اديس ابابا، أثيوبيا ، 2009.

باللغة الفرنسية :

- C.N.E.S, le secteur informel: Illusions et Réalités, Alger, 2004.

IV - الاعمال الجامعية :

1 - مولاي الحاج مراد، العمال الصناعيون في الجزائر ، اطروحة دكتوراه الدولة ، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران ، السنة الجامعية ، 2005 – 2006.

2 - بوخيط سليمة، واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية ، باعة ارصفة وسط مدينة قسنطينة نموذجا ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، السنة الجامعية 98- 99 .

V - القوانيين والتنظيمات :

- باللغة العربية :

1 - المرسوم الرئاسي رقم 08-10 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر، وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 05 المؤرخة في 30تاريخ يناير 2008.

2 - القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 المؤرخة في تاريخ 25 افريل 1990.

3 - امر 06-03 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، الجريدة الرسمية ، العدد 46 ، المؤرخة في 16 جويلية 2006 .

- باللغة الفرنسية :

1 -LOI N83-14 relative aux obligations des assujettis en matière de sécurité sociale , Journal Officiel, n 28,1983.

2 - Décret législatif N94-12 correspondant au 26 mai 1994 fixant le taux de cotisation sociale, Journal Officiel, n34 ,1994.

VI - الصحافة :

- باللغة العربية :

- جريدة النهار 14-03-2008

- جريدة الشروق 05-11-2008

- جريدة وطني 17-04-2010

- جريدة اخر ساعة 05-06-2010

- جريدة النهار 28-12-2010

- جريدة الشروق 22-02-2011

- جريدة الشروق 15-03-2011

- جريدة الجزائر الجديدة 02-06-2011

- باللغة الفرنسية :

1 - EL Watan du 7-10-1996.

2 - EL Watan Economie Du 27 au 3 -12-2006.

3 - le Monde 11-05-2010.

4 - le Quotidien d'Oran 26-07-2010.

5 - le Quotidien d'Oran 21-10-2010.

VII - الاحصائيات :

باللغة الفرنسية:

- ONS, Algerie en Quelque chiffre, Alger, 2008.

VIII - مواقع الانترنيت :

- www.alrroya.com

- www.mincommerce.gov.dz

- www.unhabitat.org

- www.ons.dz

- www.Worldbank.org.

IX - القواميس :

باللغة الفرنسية :

- DION G,Dictionnaire Canadian des relations du travail,P.U.L,Québec,1989.

الملاحق

- دليل المقابلة -

1 - السن

2 - الجنس.

3 - الاصل الجغرافي.

4 - الحالة المدنية.

5 - المستوى التعليمي.

6 - هل لك شهادة في التكوين المهني.

7 - كم هو عدد افراد الاسرة.

8 - كم هوعدد افراد الاسرة التي تشتغل.

9 - هل تقيمون في مسكن واحد.

10 - هل لك مشاكل عائلية.

11 - ماهي الاسباب التي دفعتك للعمل في الورشة غير الرسمية.

12 - في رايك ماهي العراقيل التي تواجهك في الحصول على منصب عمل .

13 - كيف التحقت بالورشة.

14 **-** منذ متى وانت تعمل في الورشة.

15 - هل سبق لك وان عملت في ورشات اخرى.

16 - كيف هي علاقتك بزملائك في العمل.

17 - كيف هي علاقتك بصاحب الورشة.

18 - هل في نظرك ان دخلك في العمل يقضي لك حاجياتك الضرورية.

19 - هل ان ساعات العمل الطويلة ترهقك جسديا ونفسيا.

20 - ماهي اهم المشاكل التي تواجهك في عملك.

21 - ماذا تقترح بخصوص تحسين وضعك المهني في الورشة.

22 - هل تنوي البقاء في الورشة.

23 - هل لك طموح في ان تلقى منصب عمل دائم في سوق العمل.

- جدول معطيات المقابلات الميدانية -

رقم المقابلة	الجنس	السن	الحالة المدنية	المهنة	الاصل الجغرافي	الاقدمية	عدد افراد الاسرة	المستوى التعليمي	المستوى المهني
1	انثى	21	عزباء	حداق	وهران	سنة	سبعة	ثالثة ثانوي	/
2	ذكر	48	متزوج	فصال	وهران	25 سنة	ستة	سادسة ابتدائي	/
3	ذكر	36	متزوج	خياط	وهران	17سنة	خمسة	تاسعة ابتدائي	/
4	ذكر	27	اعزب	خياط	وهران	10 سنوات	ستة	ثامنة متوسط	/
5	ذكر	20	اعزب	طلاي	وهران	شهرين	ثمانية	ثانية ثانوي	/
6	ذكر	21	اعزب	غراي	وهران	سنة	ستة	تاسعة متوسط	/
7	ذكر	30	اعزب	بلاكار	وهران	10 سنوات	سبعة	سابعة متوسط	/
8	ذكر	36	متزوج	صانع	وهران	20 سنة	خمسة	سادسة ابتدائي	/
9	ذكر	30	اعزب	شبه صانع	وهران	15 سنة	ثمانية	خامسة ابتدائي	/
10	ذكر	27	اعزب	شبه صانع	وهران	10 سنوات	سبعة	تاسعة متوسط	/
11	ذكر	23	اعزب	ضاغط	وهران	سنة	ثمانية	تاسعة متوسط	/
12	انثى	25	اعزب	مكمل	وهران	4 سنوات	خمسة	سادسة لبتدائي	/
13	ذكر	30	اعزب	مقطع الخشب	وهران	12 سنة	خمسة	تاسعة متوسط	دبلوم في صنع الاحذية
14	ذكر	28	متزوج	مقطع الألمنيوم	وهران	8سنوات	خمسة	سابعة متوسط	/
15	انثى	31	عزباء	تزيين	وهران	5 سنوات	خمسة	سادسة ابتدائي	/
16	انثى	25	عزباء	طلاي	وهران	4 سنوات	عشرة	تاسعة متوسط	دبلوم في الخياطة
17	انثى	29	عزباء	تزيين	وهران	3 سنوات	اربعة	تاسعة متوسط	/

L’emploi informel dans le monde

Formel	Informel
40%	60%

source: OCDE, 2009.

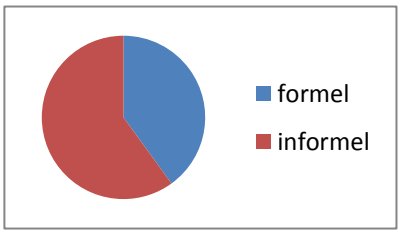

تطور الشغل غير الرسمي في الجزائر

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
٪11.7	٪12.5	٪.13	٪15.3	٪16.1	٪17.1	٪17.5	٪18.8	٪18.9	٪19.3	٪20.2	٪21.2	٪21.1

- المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS -